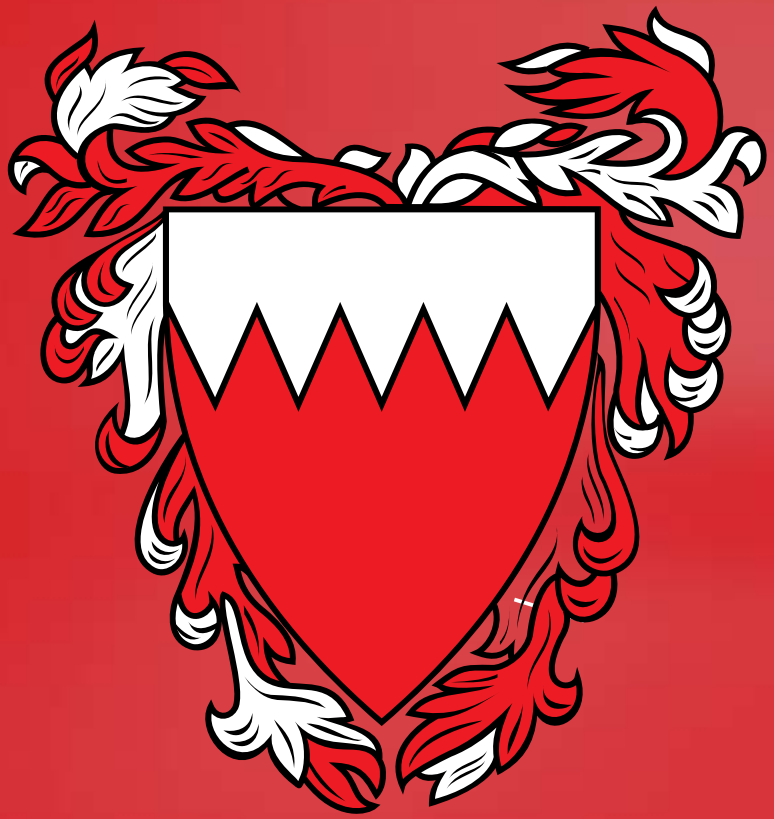

صاحب السمو الشيخ
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع
البحرين

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الشيخ
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

تسلسل	الموضوع	ارقام الصفحات
١	المقدمة	٦
٢	الملخص التنفيذي	٨
٣	مقدمة عن مملكة البحرين	٢٣
٤	حقائق وارقام	٢٤
٥	منجهية اعداد التقرير	٢٧
٦	الهدف الاول : القضاء على الفقر المدفع والجوع	٢٩
٧	الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابدائي	٣٨
٨	الهدف الثالث : تعزيز المساوة بين الجنسين وتمكين المراة	٤٦
٩	الهدف الرابع : خفض وفيات الاطفال	٥٨
١٠	الهدف الخامس : تحسين صحة لامهات	٦٤
١١	الهدف السادس : مكافحة الايدز والملاريا وغيرهما من الامراض الوبائية	٦٨
١٢	الهدف السابع : ضمان الاستدامة البيئة	٧٤
١٣	الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية للتنمية	٨٢
١٤	الملاحق	٨٩

نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية وتقدم سير العمل (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)

مقدمة:

انطلاقاً من اهتمام حكومة مملكة البحرين بكل ما يتعلق بالقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان، وحرصاً منها على الارتقاء بالمستوى المعيشي لمواطنيها والمقيمين في ظلها، وإيماناً منها بأهمية الثروة البشرية واعتبارها على أنها مورد استراتيجي حيوي، جعلت مملكة البحرين هدف تنمية المجتمع في مقدمة أولوياتها وحرصت على وضع خطة تهتم بتنمية المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، النفسية، الفكرية، البيئية، الثقافية والتربوية لتحقيق المجتمع الراقي القائم على أسس الحرية والمساواة والصحة والأمان والذي يوفر لكل فرد سواء كان مواطناً أو مقيماً الحق في التمتع بحياة آمنة مستقرة والطمأنينة حيال حاضره ومستقبله.

وللمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية خطت المملكة عدداً من الخطوات الأساسية في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة- حفظه الله- على كافة الأصعدة والتي تمثلت في الخطط الوطنية واستراتيجياتها والمشاريع والخدمات المختلفة والتي تُطرَق إليها بشكل موجز في تقرير مملكة البحرين الأول حول الأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٣ والذي تم إعداده من قبل وزارة الخارجية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي كشف عن تقدم مملكة البحرين في مجالات التعليم والصحة الإنجابية وتمكين المرأة. حسب التسلسل وهي:

الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع.
الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
الهدف الرابع : خفض وفيات الأطفال .
الهدف الخامس : تحسين صحة الأمهات.
الهدف السادس : مكافحة الإيدز و الملاريا وغيرهما من الإمراض والوبائية.
الهدف السابع : ضمان الاستدامة البيئية.
الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية للتنمية.

ويأتي هذا التقرير الثاني "تقرير أهداف الألفية: تقدم سير العمل ٢٠٠٥-٢٠٠٧"، الذي أعدته وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات الحكومية والأجهزة المعنية ومؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين. وبناءً على قرار من مجلس الوزراء الموقر بشأن إعداد تقرير مملكة البحرين حول تحقيق الأهداف التنموية للألفية بصورة دورية لرصد مدى التطور والإنجاز الذي حققته المملكة في سبيل بلوغ الأهداف التنموية للألفية التي لا يزال تحقيقها بصورة كاملة يتطلب المزيد من الجهود والسياسات المبنية على الشراكة الفعالة والوعي الوطني بأهمية تحقيق هذه الأهداف. وتفعيلاً لما جاء في نص قرار مجلس

الوزراء، أصدرت سعادة الدكتورة فاطمة محمد البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية، قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية لإعداد التقرير الوطني حول الأهداف التنموية للألفية والتي بدورها استعانت بفريق من الخبراء لإعداد وصياغة هذا التقرير والذين كانوا على اتصال دائم للتباحث والتشاور في كيفية إعداد دراسة تتسم بالدقة والموضوعية والشفافية عن كل هدف في ضوء المؤشرات والمسوحات والاحصائيات والدراسات التي يوفرها الجهاز المركزي للمعلومات ومراكز البحوث وذلك أملاً في إيصال صورة دقيقة عن واقع مملكة البحرين لصانعي القرار والمسؤولين في الجهات والأجهزة الحكومية والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يساعد على معرفة الإنجازات المحرزة ورصد مقدار التطور في تحقيق الأهداف التنموية للألفية والعوائق التي قد تعرقل مسيرة التقدم وبالتالي تكاتف الجهات الحكومية وغير الحكومية لإيجاد حلول لتحسين الواقع المحلي وتبني مجموعة من السياسات والأنشطة لإزالة العقبات.

يعتبر هذا التقرير الوطني حول الأهداف التنموية للألفية وثيقة مرجعية توثق إنجازات مملكة البحرين نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية وتقدم سير العمل (٢٠٠٥-٢٠٠٧) ، ومصدر مرجعي شامل قابل للتحديث عن واقع المملكة الراهن مما يسمح برسم السياسات واستحداث القوانين والنظم والبرامج الكفيلة بتمهيد الطريق نحو تحقيق غد أفضل، ويعد التقرير الذي في متناول أيديكم اللبنة الأولى لتقارير متقدمة تتضمن مؤشرات وطنية تتوافق مع تطلعات وأهداف مملكة البحرين ومرحلة ما بعد تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

الملخص التنفيذي

ينبع تعامل البحرين مع أهداف الألفية للتنمية من إيمانها بالأهداف التي تنسجم مع منطلقات وأسس وأهداف المملكة. وفي تعامل البحرين مع هذه الأهداف فإنها تأخذ في الاعتبار الظروف والأوضاع الخاصة والإمكانيات البشرية والاقتصادية ودرجة التطور الذي بلغته.

انتهجت البحرين سياسة تنويع مصادر الدخل والتوسع في الصناعات الثقيلة والتحويلية، كالألمنيوم والبتروكيماويات، فضلاً عن الخدمات المالية والمصرفية، والسياحة، كما خطت خطوات كبيرة لتثبيت استقرارها الاقتصادي وتعظيم دور القطاع الخاص وتوظيف الفوائض لتعزيز التنمية وتنويع مصادر دخلها. وقد أتت تلك التطورات وأتاحت مجالا واسعا للإنفاق على المشروعات الرأسمالية والبنى التحتية، الأمر الذي عزز انتعاش القطاعات الاقتصادية كافة.

تضافرت عدة عوامل في تنامي قدرة البحرين على جذب الاستثمارات، وتأتي في مقدمتها ما حققته من مراكز متقدمة في مؤشرات الشفافية والحرية الاقتصادية وترسخ مكانتها باعتبارها مركزا ماليا عالميا. وقد تدعمت مقومات نمو الاقتصاد بتطورات أسعار النفط ونجاح سياسة تنويع مصادر الدخل ونمو القطاعات غير النفطية وتطوير البيئة الاستثمارية، وترسيخ سمعة البحرين باعتبارها مركزا ماليا وتجاريا إقليميا، الأمر الذي أثّر إيجابا على تقييم التصنيف الائتماني والتقارير الدولية حول التنافسية الاقتصادية وحرية النظم الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يقوم النظام الاقتصادي في المملكة على المبادرة الفردية وحرية رأس المال في الاستثمار والتنقل، مع دعم القطاع الخاص عبر تعظيم مساهمته في التنمية. وتتبع البحرين حاليا برامج خصخصة الممتلكات الحكومية الرئيسية كالمرافق (الموانئ والنقل العام)، والاتصالات التي تملك وتدار من قِبل القطاع الخاص. كما أنشئت شركة ممتلكات البحرين التي تمتلك أسهم الحكومة في الشركات العاملة في المملكة. من جهة أخرى، تعد اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين وأمريكا الاتفاقية الأولى خليجيا لتحرير تجارة السلع والخدمات، وتقضي برفع القيود والرسوم الجمركية على السلع والخدمات، ودعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ويؤمل من الاتفاقية أن ترفع تدفقات الاستثمار إلى المملكة، الأمر الذي سينجم عنه تعزيز ميزان التبادل التجاري ودعم مقومات نمو الاقتصاد وخلق وظائف جديدة. وقد دخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠٦ بعد إقرار الاتفاقية من مجلس النواب الأمريكي في ديسمبر ٢٠٠٥ ومصادقة الإدارة الأمريكية عليها في يناير ٢٠٠٦.

يتجه اقتصاد البحرين حثيثا للاندماج في الاقتصاد المعولم من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وشراكتها في عدد من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، كما هي الحال مع الاتفاقية مع الولايات المتحدة والسوق الخليجية المشتركة، وقبلها السوق العربية المشتركة.

الأهداف التنموية للألفية

تكمن أولى تحديات مملكة البحرين في المحافظة على المكانة المتقدمة التي حققتها في النمو الاقتصادي والتنمية، خصوصاً التنمية البشرية، وهو ما يرتهن بالقدرة على التقدم المستمر من خلال رفع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين نوعيته، والتحول إلى التنمية المستدامة المتكاملة على مختلف الأصعدة، والمرتبطة بزيادة قدرات

المواطنين وتوسيع خياراتهم. وبالنسبة للبحرين، حيث محدودية المساحة والموارد الطبيعية، يبقى الناس هم الثروة الأكثر أهمية، مما يستلزم إعطاءهم الأولوية في مجمل سياسات التنمية، وتوجيه عملية الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي، وإصلاح أنظمة التعليم وسوق العمل لتخدم هذا الهدف الاستراتيجي.
يظهر التقرير الوطني حول الأهداف الألفية للتنمية لعام ٢٠٠٧ تحقيق إنجازات تجاوز بعضها المستويات المحددة في الصياغة العالمية لأهداف الألفية ومؤشراتها. ولكن التقرير يسعى إلى إلقاء نظرة أبعد نحو الإنجازات المطلوب تحقيقها وطنيا، نظرا لأن مستوى تطور البحرين يتطلب تكييف الأهداف والتعهد بتحقيق إنجازات أكثر طموحا. وهو ما سيتم تناوله في الصيغة اللاحقة من التقرير المتعلق بأهداف الألفية.

■ الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

١- يتضح من المعطيات الوطنية بأن نسبة السكان الذي يعيش بأقل من دولار أمريكي في اليوم هو صفر٪ في مملكة البحرين حيث أن هذا الموشر يعد متحققاً منذ سنوات وقد عنيت المملكة بوضع البرامج و المشروعات لتوسيع الطبقة الوسطى وتنمية الأسر المحتاجة والتي تعاني من تدني الدخل حيث قامت الحكومة بعدد من الخطوات في هذا الصدد منها:

- وضع استراتيجية وطنية لتنمية الأسر المحتاجة في شهر أغسطس ٢٠٠٥.
- توقيع أتفاقية مع البنك الدولي لتقييم شبكة الحماية الأجتماعيه وتطويرها والقيام بدراسة تحليلية لخصائص الأسر متلقية المساعدات الأجتماعية.
- اطلاق خطة وطنية لتطوير ودعم الأسر المنتجة تتضمن إنشاء وحدات إنتاجيه و مراكز تميز لتطوير المنتجات وإنشاء مراكز تسويق لتلك المنتجات.
- تخصيص جائزة تشجيعية للأسر المنتجة بدعم من صاحبة السمو قرينة جلال الملك المفدى
- العمل على إنشاء بنك للأسرة برآس مال و قدره ١٥ مليون دينار دعماً للأنشطة المدرة للدخل و للمشروعات متناهية الصغر
- دعم المنظمات الأهليه من خلال صندوق العمل الأهلي الاجتماعي و الذي يدعم المشروعات التي ينفذها القطاع الأهلي لخدمة المجتمع ، إضافة إلى تقديم الدعم الفني واللوجستي لهذا القطاع من خلال الخدمات التي يوفرها مركز دعم المنظمات الأهلية الذي انشأته الحكومة
- رفع قيمة المساعدات الاجتماعية للفرد من ٥٠ دينار الى ٧٠ دينار بحريني ، وللأسرة المكونة من ٥ أشخاص من ١٠٠ دينار إلى ١٥٠ دينار بحريني

٢- لقد استفادت الأسر البحرينة من الدعوم التي قدمتها الدولة لكافة شرائح المجتمع و التي تمثلت في جملة المساعدات كرفع الحد الأدنى لدرجات الرواتب الأساسية لموظي الحكومة المدنيين من شاغلي الوظائف العمومية الاعتيادية و مضاعفة العلاوة الاجتماعية وتخفيض أعباء الكهرباء للأسر المحتاجة و تخفيض أقساط الاسكان للمواطنين وكذلك تخفيض الرسوم الجامعية و مضاعفة عدد المعفيين من هذه الرسوم ، إضافة إلى كفالة الأيتام و تقديم معونة مالية شهرية لهم و دعم الأرامل مادياً و تلبية الاحتياجات الرمضانية للأسر المحتاجة و تخصيص جزء من من ملكية السيف التجاري للأسر المحتاجة ، علاوة على تخفيض و تمليك والغاء نصف اقساط الوحدات و القروض الإسكانية إضافة الى تقديم الدولة العديد من الدعوم التي أسهمت في تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين ، كدعم بعض المواد الغذائية وهي :اللحوم ، الدواجن ، والطحين و تبلغ كلفتها مجتمعةحوالي ١٦,٨ مليون دينار.
وفي سبيل تحسين ،ضعها المعيشي ، اتخذت الحكومة خطوات لإيجاد وظائف للعاطلين وعرض فرص التدريب للعمالة المواطنة منها:

- بدء تنفيذ المشروع الوطني للتوظيف خلال عامي٢٠٠٦-٢٠٠٧ ،الذي استفاد منه ٥٤٢٥ مواطناً
- إصدار قانون التأمين ضد التعطل في ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٦
- زيادة الحد الأدنى لمعاشات التقاعد و التأمين ضد التعطل .
- تعديل رواتب القطاع الخاص و الذي تمثل قرابة ٩٠ ٪ من جملة وظائف البحرينيين غير مشمولة في تلك الزيادات

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

يعتبر الوضع في البحرين متقدم ، فهي توفر فرص التعليم المجاني للجميع، وقد تمكنت من استيعاب جميع الأطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي، كما حظي التعليم بانتشار وتطور ملحوظ في المراحل التعليمية الأخرى. وقد سعت المملكة منذ الإعلان العالمي حول التعليم للجميع (جاميتين، تايلاند، ١٩٩٠) إلى تحقيق هدف التوسع في تعميم التعليم الابتدائي وإتمامه بحلول عام ٢٠٠٠، وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف بالفعل قبل عام ٢٠٠٠ لتصل نسبة القيد الصافية ٩٩٪ في العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧. كما سجلت تقدما كبيرا أيضا في مجال محو الأمية، لاسيما بالنسبة لفئة الشباب، حيث قارب معدل القرائية الـ ١٠٠٪.

في ضوء ذلك، فإن مستوى الإنجاز المطلوب حسب الصياغة العالمية للهدف الثاني متحقق منذ سنوات. لكن التحدي يكمن في تعميمه وإلزاميته ومجانيته في المستويات الأعلى، وكذلك الحدّ من التسرب، وتحسين نوعيّة التعليم، مع ردم التفاوتات النوعية بين الذكور والإناث، خصوصا في التعليم الجامعي.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بصدد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حققت مملكة البحرين إنجازات كبيرة من حيث مساواة الجنسين في التعليم والوظائف العامة، بل إنّ الإناث متفوقات على الذكور في مستوى التحصيل العلمي في مختلف المراحل، فضلا عن كونهنّ أعلى عدداً من الذكور في مختلف المراحل الدراسية وأكثر تفوقا، وقد انعكس ذلك إيجاباً على دخول المرأة البحرينية سوق العمل وارتفاع فرص توظيفها في القطاع العام أو الخاص رغم الصعوبات واستمرار بعض أشكال التمييز ضدها. كما انعكس ذلك إيجاباً على الدور المتزايد للنساء في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ونسبة حضورهن في الجمعيات السياسية والأهلية، بل إنّ العديد منهّن تبوأ مواقع في الجمعيات الأهلية والسياسية. وفي السنوات الأخيرة وبدعم من الدولة، احتلت المرأة مواقع قيادية في الدولة على مستوى الوزراء والسفراء ومجلسي النواب والشورى.
لكن هذه الإنجازات لا تتناسب مع الطموحات ومع مستوى ونسبة النساء المتعلمات والعاملات. وقد تبين أن المشكلة لا تتمثل في الإرادة السياسية وحدها، بل إنّ العوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دورا أساسيا، كما بينت نتائج الانتخابات، حيث كانت مشاركة المرأة مرتفعة، بيد أنّ النجاح في الانتخابات النيابية والبلدية على حد سواء كان ضعيفاً.

الهدف الرابع: خفض وفيات الأطفال

بالنسبة للبحرين، بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في عام ٢٠٠٦ حوالي ١٠ وفيات لكل ألف مولود حي، وبلغ معدل وفيات الرضع (دون السنة) ٧,٦ وفيات لكل ألف مولود حي. وهي معدلات متقدمة بالنسبة للبلدان النامية وتقارب المستويات في الدول المتقدمة. وكذلك الأمر بالنسبة للتحصين ضد الحصبة التي تقارب تغطيتها الـ ١٠٠٪، مما يشير إلى نجاح نظام رعاية الأطفال.
تشير الإحصاءات الصحية إلى انخفاض ملحوظ في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي من ٢٢ حاله وفاة عام ١٩٩٠ إلى حوالي النصف (١٠,١) عام ٢٠٠٦، وذلك بسبب التقدم الملحوظ في الخدمات المقدمة لهذه الفئة العمرية من فحوص دورية منذ الولادة إلى عمر الست سنوات، حيث يتم فحص الأطفال

للاكتشاف المبكر لأغلب الأمراض التي تؤدي إلى اعتلال في الصحة وتأخر في النمو ليتم متابعة وعلاج الحالات من قبل الاختصاصيين في هذا المجال. وكذلك تمنيع الأطفال ضد معظم الأمراض المعدية التي تصيبهم في هذه السن. بالإضافة إلى الرعاية المقدمة للأمهات قبل الولادة وخلال فترة الحمل. وتقوم وزارة الصحة بإضافة فحوصات مختبريه لاكتشاف بعض الحالات المرضية، كأمراض الدم الوراثية وفحص هبوط الغدة الدرقية عند الولادة. ومن أفضل ما تم إنجازه في البحرين توفير خدمات الفحوص الدورية والتمنيع في المراكز الصحية والعيادات الحكومية والخاصة التي تعني بمتابعة وعلاج الأطفال.

بصفة عامة يمكن القول ان نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة منخفضة في البحرين وتقارب مستويات الدول المتقدمة.

■ الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

بالنسبة للبحرين، حيث فإن عدد الوفيات قليل جدا، حيث تشير الإحصاءات إلى نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف كادر صحي مؤهل تجاوزت ٩٩٪ طوال العشرية الماضية. ويشمل تعريف العامل الصحي المختص، الأطباء والقابلات القانونيات، وقد ارتفع هذا المعدل من ٩٩,٢٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٩٩,٤٪ في عام ٢٠٠٦. أي أنّ البحرين بلغت القمة القصوى بالنسبة لهذا المؤشر.

تتوفر في البحرين خدمات الرعاية في فترة ما قبل وخلال فترة الحمل وذلك بتوفير كادر مؤهل لتقديم المشورة الطبية قبل الحمل، بجانب توفر عيادات تعنى بمتابعة الحوامل وتقديم الفحوص الدورية التي تشمل الفحوص المخبرية والأشعة فوق الصوتية للاطمئنان على صحة الجنين لجميع الأمهات. يبلغ متوسط عدد الزيارات ٥ - ٦ في فترة الحمل كما أوصت به منظمة الصحة العالمية، ويتم علاج الحالات المرضية وفقا للدليل الإرشادي. كما تتوفر الولادات الآمنة في المراكز الصحية التي يسهل الوصول إليها في جميع المناطق، بالإضافة إلى توفر خدمات ما بعد الولادة و فترة النفاس التي تشمل الفحوص الدورية، والتمنيع والاكتشاف المبكر للحالات المعرضة للخطر.

■ الهدف السادس: مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الوبائية

نجحت مملكة البحرين في القضاء على الأمراض الوبائية التقليدية، كالملاريا والحصبة والجدري ومرض الكبد الوبائي وغيره. فعلى سبيل المثال، لم تسجل أي حالة وفاة بسبب الملاريا منذ عام ١٩٩٥ ولغاية عام ٢٠٠٤، وقد بلغت حالات الإصابة ١٩٢ حالة في عام ١٩٩١، و٧٩ حالة في عام ٢٠٠٢، كلهم من الوافدين، وتتمثل سياسة الدولة في ترحيل المصابين إلى بلدانهم. اما معدل الوفيات بسبب السل فقد انخفض بين عامي ١٩٩٦ – ٢٠٠٦ بأكثر من الثلثين، ومرجع ذلك رصد الحالات المبلّغ عنها، وفحص الوافدين، والعلاج المبكر للحالات المكتشفة، ومتابعة العلاج الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية الذي بدأ العمل به عام ١٩٩٩. أمّا بصدد معالجة المصابين، فتشير الإحصاءات المقدمة من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة السل إلى أنّ جميع الحالات التي تم تشخيصها قد عولجت منذ عام ١٩٩٩ وفقا للإرشادات.

التحدي لا يزال قائما بالنسبة للإيدز رغم ما أحرز في مكافحته وعلاجه. فالحالات المسجلة رسمياً هي أقل من الحالات الحقيقية بسبب إخفاء المرض لاعتبارات دينية واجتماعية. تقوم السياسة الصحية في مجال مكافحة الإيدز على فحص الفئات المعرضة لخطر الإصابة بالفيروس.

■ الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

وجد التقرير أنّ المسألة البيئية هي من الأولويات الوطنية الأكثر أهمية والأكثر ارتباطا بمستقبل البحرين. فالكثافة السكانية في البحرين تعتبر من بين أعلى المعدلات عالميا، وقد نجم عن محدودية المساحة وارتفاع السكان ضغط شديد على الموارد الطبيعية، بجانب الضغط على الخدمات العامة، الأمر الذي جعل البحرين ذات حساسية خاصة تجاه نمو السكان.

وتتمثل أهمّ التحديات البيئية التي تواجهها البحرين حالياً في التدهور المستمر للبيئات الساحلية والبحرية، وزيادة الطلب على الطاقة والمياه، وتلوث الهواء، وإنتاج وإدارة المخلفات المركزة السائلة والصلبة، وتدهور الأراضي الزراعية وخسارتها للقطاعات الأخرى. وفي ظل هذه المعطيات والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية يبرز السؤال حول كيفية تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد التوازن المطلوب بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. ورغم أهمية النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية، إلا أن المبادرات الاستثمارية وخطط التنمية التي لا ترافقها اعتبارات حماية البيئة بشكل كاف يمكنها أن تزيد من التدهور البيئي، ويخشى أن يؤدي ذلك إلى إضعاف مسار التنمية والتأثير سلباً عليها.

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

وجد التقرير أنّ مملكة البحرين استفادت كثيراً من سياسة التعاون الدولي في مجال التنمية وتطوير اقتصادها. لذلك وفي الوقت الذي تتوجه فيه الدولة إلى تحرير الاقتصاد وتحول الحكومة من مسيطر إلى منظم للاقتصاد والخدمات الأساسية، فإنّ هناك حاجة إلى دور للدولة بحيث يستفيد جميع المواطنين من منافع التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا الحديثة والطفرة النفطية والنمو الاقتصادي. إنّ عملية المراجعة العلمية والموضوعية والشفافة لإنجازات وصعوبات البحرين في تحقيق أهداف الألفية للتنمية لهي إحدى وسائل كشف نقاط القوة والخلل في مساهمة كل الأطراف المعنيين بالتنمية، الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

حري بنا في ختام هذا التقرير أن نشيد بانجازات مملكة البحرين التي تجاوزت في بعض الأهداف المستويات المحددة في الصياغة العالمية لأهداف الألفية ومؤشراتها. علما بان هذا التقرير عبارة عن تمهيد للتقرير اللاحق المتقدم " MDGs plus " الذي سيتم من خلاله عرض الاستراتيجيات الوطنية وإيجاد مؤشراتها المتوائمة مع المستوى التنموي للمملكة على كافة الأصعدة، والذي يؤمل انجازه بعون الله تعالى خلال الفترة القليلة القادمة.

Bahrain Tourism District
Al Areen Wildlife Park
Bahrain International Circuit
Bahrain International Airport
Sitra Petrochemical City
Alkar Jaw Corridor
Hawar Tourism District
Hawar Islands
25 km²
2500 ha
BAHRAIN

عن مملكة البحرين

المساحة والموقع

مملكة البحرين أرخبيل في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي يتكون من ٤٠ جزيرة، مساحتها الإجمالية ٧٤٧ كيلومتر مربع (شركة "جيومتك" المتخصصة في نظم المعلومات الجغرافية) تشكل قرابة ٩٪ من إجمالي المساحة الخاضعة لسيادة المملكة والبالغة حوالي ٨,٢٧٧ كيلومتر مربع. يحد البحرين من الغرب المملكة العربية السعودية، وتتصل بها بجسر بطول ٢٥ كيلومتراً يمثل المنفذ البري الوحيد الذي يصل البحرين بالعالم الخارجي (تم افتتاحه في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٦). ومن الشرق تطل البحرين على دولة قطر، ويجري العمل لتشييد جسر آخر بطول ٤٢ كيلومتر تقريبا يربط مملكة البحرين بدولة قطر.

نظام الحكم

البحرين دولة مَلكية دستورية بموجب الدستور المعدل الذي صدر في فبراير ٢٠٠٢. الملك هو رأس الدولة والممثل الأسمى لها ويرأس السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية). وقد أحدث جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين منذ توليه مقاليد الحكم في عام ١٩٩٩، نقلة نوعية في أنظمة الحكم وما يتصل بها من تشريعات وآليات عمل مؤسسي في إطار المشروع الإصلاحي الذي تدور محاوره حول تطوير تشريعات وأنظمة البلاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أخذا بمبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتعزيز التكامل فيما بينها.
على صعيد الإصلاح السياسي، يعد إقرار ميثاق العمل الوطني في عام ٢٠٠١ أهم إنجازات المرحلة، حيث حاز على ٩٨,٤٪ من أصوات البحرينيين، تلاه التصويت على دستور مملكة البحرين في فبراير ٢٠٠٢. وقد أسهمت تلك التطورات في قيام سلطة تشريعية ممثلة بالمجلس الوطني الذي يتكون من غرفتين، مجلس النواب ومجلس الشورى، ويضم كل منهما ٤٠ عضواً. وفيما يُنتخب أعضاء مجلس النواب من قبل الشعب بالانتخاب الحر المباشر، يعين أعضاء مجلس الشورى بأمر ملكي. وقد شهد مجلس النواب أول انتخابات في عام ٢٠٠٢ للفصل التشريعي الأول، بينما أجريت انتخابات الفصل التشريعي الثاني التي شاركت فيها القوى والاتجاهات السياسية في عام ٢٠٠٦. يجدر بالذكر ان مجلس الشورى أنشئ في عام ١٩٩٢ وكان قوامه آنذاك ٣١ عضواً، ليرفع في الدورة التالية إلى ٤٠ عضواً.

● المجتمع المدني

كما تتمتع البحرين بمجتمع مدني ديناميكي، حيث يعود تأسيس العديد من الأندية إلى العشرينيات والجمعيات إلى الخمسينيات من القرن الماضي، إلى أن بلغ عدد تلك المؤسسات في الوقت الراهن ما يقارب ٤٥٥ مؤسسة، وتلعب هذه المؤسسات دوراً مهما في التنمية انطلاقا من الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وصولا لتحقيق وتجاوز أهداف التنمية للألفية.

● التقسيم الإداري

تتكون مملكة البحرين من خمس محافظات هي محافظة العاصمة والمحرق والشمالية والوسطى والجنوبية، وتعد الأخيرة أكبر المحافظات، إذ تبلغ مساحتها حوالي ٤٤١ كيلومتر مربع، في حين تعد المحافظة الشمالية الأكثر كثافة بالسكان. على الصعيد البلدي، تقسم البحرين إلى خمس مناطق بلدية (المنامة والمحرق والشمالية والوسطى والجنوبية)، ويتولى السلطة في كل منطقة مجلس بلدي ينتخب مرة كل أربع سنوات، ويمارس سلطة إصدار التشريعات والقرارات في حدود الاختصاصات التي حددها القانون. تمثل البلدية السلطة التنفيذية في كل محافظة وتخضع لوزارة شئون البلديات والزراعة.

● السكان

بلغ عدد السكان ١,٠٤٦,٨١٤ نسمة في عام ٢٠٠٧، منهم ٥٢٩,٤٤٦ بحرينيا، و٥١٧,٣٦٨ غير بحريني، وقد شكل البحرينيون قرابة نصف إجمالي السكان. أما متوسط النمو السكاني فبلغ ٥,٨٪ في عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٢,٧٪ في تعداد السكان لعام ٢٠٠١. الأمر الذي يظهر ان نمو السكان البحرينيين سجل في عام ٢٠٠٧ قفزة كبرى بعد تراجعات متصلة تعزى لتراجع خصوبة المرأة البحرينية لانخراطها في ميدان التعليم وسوق العمل في المقام الأول. ووفقا لتعداد السكان ٢٠٠١، كانت أعداد الذكور والإناث متقاربة بالنسبة للبحرينيين في كافة فئات العمر، كما أظهرت أن حوالي ٥٧٪ من البحرينيين هم دون ٢٥ سنة، مما يشير إلى فتوة المجتمع البحريني.

● الوضع الاقتصادي

هيكل ونمو الاقتصاد

استنت الحكومة سياسة تنويع مصادر الدخل والتوسع في الصناعات الثقيلة والتحويلية باستثمارات خليجية حكومية في عددٍ من الصناعات، كالالومنيوم والبتر وكيمائيات، فضلاً عن الخدمات المالية والمصرفية، والسياحة. وقد خطت مملكة البحرين خطوات كبيرة لتثبيت استقرارها الاقتصادي وتعظيم دور القطاع الخاص وتوظيف الفوائض لتعزيز التنمية وتنويع مصادر دخلها وهياكلها الاقتصادية، وهو ما تظهره تطورات مكونات الناتج المحلي خلال السنوات الماضية. وقد أتت تلك التطورات في ظل ما تشهده كافة دول مجلس التعاون من انتعاش اقتصادي قوي مدعّم بدخل نفطي وفّر سيولة عالية عززت

من إيرادات الخزينة وأتاحت مجالا واسعا للإنفاق على المشروعات الرأسمالية والبنى التحتية، مما أسهم في رفع معدلات تدفق رؤوس الأموال، الأمر الذي عزز توقعات استمرار انتعاش كافة القطاعات الاقتصادية، لاسيما العقار الذي لم يزل يشهد انتعاشا كبيرا.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٦، وفي ظل ما تشهده المملكة من تقدم في مختلف قطاعاته الحيوية، توقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٦,٦٪ و٦,٢٪ في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، مرشحا ان يسجل اقتصاد المملكة احد أسرع اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط نموا خلال الفترة المقبلة.

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧*	٢٠٠٨*
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بليون دينار بحريني)	٤,١٠٥	٤,٣٧٧	٤,٦٤٧
معدل النمو السنوي للناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي (٪)	٦,٥٥	٦,٦٣	٦,١٦
الناتج الإجمالي الاسمي (بليون دينار بحريني)	٥,٩٥١	٧,٣٩٤	٩,١٧٥

* توقعات صندوق النقد الدولي

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2008

سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلا مرتفعا إذا ما قورن بدول مجلس التعاون الأخرى، حيث سجلت البحرين المرتبة الثالثة بواقع ١٩,٨ ألف دولار، وذلك بعد كلا من قطر والإمارات على التوالي.

شكل (١): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار)

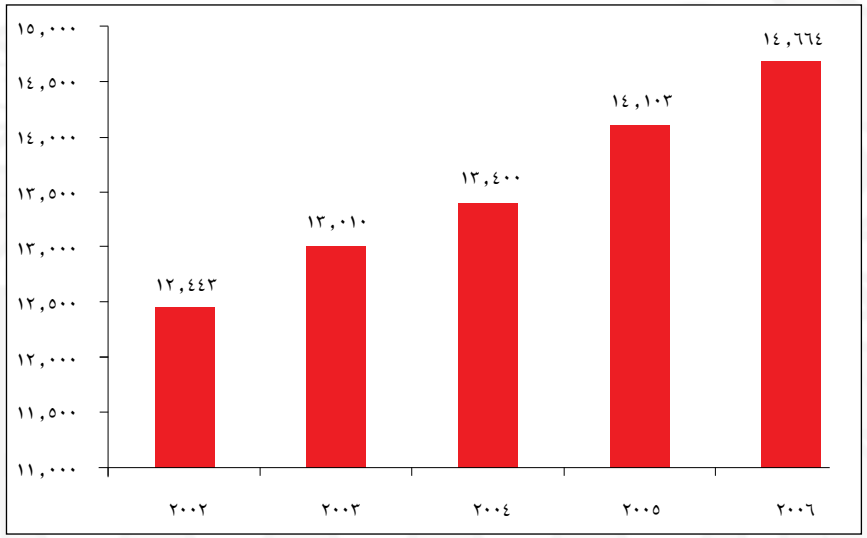

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات

بيئة الاستثمار

تضافرت عدة عوامل في تنامي قدرة البحرين على جذب الاستثمارات العمرانية والعقارية والسياحية والصناعية والتجارية، وتأتي في مقدمتها ما حققته من مراكز متقدمة في مؤشرات الشفافية والحرية الاقتصادية وترسخ مكانتها باعتبارها مركزا ماليا عالميا. وقد تدعمت مقومات نمو اقتصاد مملكة البحرين بتطورات أسعار النفط ونجاح سياسة تنويع مصادر الدخل ونمو القطاعات غير النفطية وتطوير البيئة الاستثمارية، وترسيخ سمعة البحرين باعتبارها مركزا ماليا وتجاريا إقليميا، الأمر الذي اثر إيجابا على تقييم التصنيف الائتماني والتقارير الدولية حول التنافسية الاقتصادية وحرية النظم الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تعتبر البحرين اليوم مركزا ماليا واقتصاديا مهما في الشرق الأوسط بجانب كونها مركزاً مهما للتمويل الإسلامي، حيث تتخذ العديد من شركات الأعمال الدولية والمصارف التجارية والإسلامية ووحدات المصارف الخارجية من المملكة مقراً رئيساً لإدارة أعمالها المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك بفضل ما تتمتع به من بنية تحتية متطورة في مجالات الاتصالات والمواصلات، فضلاً عن كفاءة التشريعات والتنظيم الإداري.
يقوم النظام الاقتصادي في المملكة على المبادرة الفردية وحرية رأس المال في الاستثمار والتنقل، مع دعم القطاع الخاص عبر تعظيم مساهمته في التنمية. ورغم محدود الموارد، تمكن الاقتصاد من خلق مزايا نورد أهمها في الآتي:

١. يحتل مركزاً متقدماً في دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٢. وفقا لتصنيف البنك الدولي، يقع اقتصاد المملكة في الشريحة العليا من اقتصاديات الدول متوسطة الدخل.
٣. تعتبر البحرين من الدول الأعلى نمواً اقتصادياً في العالم العربي وذلك وفقاً لما رصدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا في يناير ٢٠٠٦.
٤. تتمتع البحرين باقتصاد يعد الأكثر تحرراً في الشرق الأوسط وفقاً لأحدث تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر عن صحيفة وول ستريت جورنال، ومؤسسة هيريتيج للأبحاث الأمريكية، حيث حصلت على المرتبة ١٩ عالمياً والأولى على الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٨.

وبفضل سياسة تنويع الدخل، تراجعت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي رغم ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية من ٢٣,٥٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ١٤,٥٪ في عام ٢٠٠٦. وبالمثل تقلصت مساهمة الصادرات النفطية في جملة الصادرات من ٦٦,٧٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥,٢٪ في عام ٢٠٠٦. يجدر بالذكر ان النفط والغاز الطبيعي يعدان المصدران الطبيعيان الوحيدان في البحرين. يُنتج النفط من حقول البحرين بواقع ٣٦,٧ ألف برميل في اليوم، وحقل أبو سعفة البحري المشترك مع المملكة السعودية بواقع ١٥٠ ألف برميل في اليوم.

وتتبع البحرين حاليا برامج خصخصة للممتلكات الحكومية الرئيسية كالمرافق (الموانئ والنقل العام)، والاتصالات التي تملك وتدار من قِبل القطاع الخاص. كما أنشئت شركة ممتلكات البحرين والتي تمتلك أسهم الحكومة في الشركات العاملة في المملكة.

من جهة أخرى، تعد اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين وأمريكا الاتفاقية الأولى خليجيا لتحرير تجارة السلع والخدمات، وتقضي برفع القيود والرسوم الجمركية على السلع والخدمات، ودعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ويؤمل من الاتفاقية أن ترفع تدفق الاستثمار إلى المملكة، الأمر الذي سينجم عنه تعزيز ميزان التبادل التجاري البحريني ودعم مقومات نمو الاقتصاد وخلق وظائف جديدة. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الربع الأول من عام ٢٠٠٦ بعد إقرار الاتفاقية من مجلس النواب الأمريكي في ٧ ديسمبر ٢٠٠٥ ومصادقة الإدارة الأمريكية عليها في ١١ يناير ٢٠٠٦.

السياسة الاجتماعية ودعم الأسر محدودة الدخل(١)

استفادت الأسر محدودة الدخل من الدعوم التي قدمتها الحكومة لكافة شرائح المجتمع، والتي تمثلت في جملة من المساعدات، كرفع الحد الأدنى لدرجات الرواتب الأساسية لموظفي الحكومة المدنيين من شاغلي الوظائف العمومية الاعتيادية، ومضاعفة العلاوة الاجتماعية، وتخفيض أعباء الكهرباء للأسر المحتاجة، وتخفيض أقساط الإسكان للمواطنين، وتخفيض الرسوم الجامعية، ومضاعفة عدد المُعْفَوْن من رسوم الجامعة، وكفالة الأيتام، وتقديم معونة مالية شهرية لهم، وإعفاء الأسر المتوفى عائلها من باقي أقساط الإسكان، ودعم الأرامل ماديا، وتلبية احتياجات رمضان والاعياد للأسر المحتاجة، وتخصيص ملكية مجمع السيف التجاري، وتخصيص ٣٠٪ من الأسهم للأسر المحتاجة، وبناء مجمع تجاري في منطقة سترة لذوي الدخل المحدود، وحسب المبدأ ذاته توهب نسبة من أسهم ملكيته إلى الأسر المحتاجة من أبناء المنطقة، وتخفيض وتمليك وإلغاء نصف أقساط الوحدات والقروض الإسكانية، إضافة إلى العديد من المساعدات التي لا مجال لحصرها، وليس هناك من شك بأن الكثير من تلك الدعوم تعد غير مألوفة في الغالبية الساحقة من الدول العربية والنامية.

وفي سبيل دعم الأسر محدودة الدخل وتحسين وضعها المعيشي، صدر في يناير ٢٠٠٧ قرار رقم ٢١ بشأن زيادة الحد الأدنى لمعاشات التقاعد إلى ١٨٠ دينار شهريا، على ان تقتصر الزيادة على المعاشات التي تستحق اعتبارا من الأول من يناير ٢٠٠٧. أما مشروع التأمين ضد التعطل الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧، بينما سيعمل على إيجاد الوظائف للعاطلين وعرض فرص التدريب للعمالة المواطنة(٢)

من جهة أخرى، وبعد تعديل رواتب الأطباء، وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٧ على تعديل الكوادر الوظيفية للدرجات التخصصية وصدر بشأنها قرار رقم ١٠ – ١٩١٦ ترفع بمقتضاه الرواتب الأساسية بنسبة ١٥٪، ويعمل به ابتداء من ١ فبراير ٢٠٠٧. بجانب ذلك، صدر قرار ١٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن استحداث درجة تنفيذية إضافية على جدول درجات ورواتب الوظائف التنفيذية، وبمقتضاه ترفع درجات الموظفين التنفيذيين درجة تنفيذية، مما يرفع الرواتب بمعدلات تتراوح بين ١٥ – ٢٥,٦٪. يلاحظ هنا عدم صدور قرار مماثل يعنى بالدرجات العادية التي تخص الغالبية الساحقة من الموظفين والتي تتركز بها أدنى الأجور. أما رواتب القطاع الخاص التي تمثل قرابة ٩٠٪ من جملة وظائف البحرينيين فهي غير مشمولة في هذه الزيادات.

أما وزارة التنمية الاجتماعية فقد بدأت في يناير ٢٠٠٧ تنفيذ القانون الجديد للضمان الاجتماعي وصرف المساعدات الاجتماعية الذي أقر في مايو ٢٠٠٦. وتشير الإحصاءات ان عدد الحالات المستحقة بلغت ٩٧٩٦ حالة بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٩١٣ ألفاً و١٥٠ ديناراً لشهر يناير ٢٠٠٧ . ووفقا لذلك، رفعت قيمة المساعدات الاجتماعية للفرد من ٥٠ ديناراً إلى ٧٠ ديناراً، وللأسرة المكونة من أكثر من ٥ أشخاص من ١٠٠ دينار إلى ١٥٠ ديناراً. وهناك مساعدات أخرى تقدمها الوزارة، منها تخصيص من ١٠ إلى ٢٠ ديناراً في شكل تخفيض لرسوم الكهرباء والماء، وتوزيع أسهم في مجمع عقارات السيف التجاري، بالإضافة إلى توفير التدريب المجاني لأبناء الأسر المحتاجة، والإعفاء من الرسوم الدراسية، ورسوم البلديات والأشغال والإسكان(٣) . أما أهم أوجه الدعوم الحكومية الأخرى، فيمكن عرضها على النحو الآتي:

---

١ عبدالمجيد عبدالغفار، المصدر السابق

٢ وكالات الانباء المحلية، ١٥ مارس ٢٠٠٧، مملكة البحرين

٣ صحيفة الوسط، ١٦ يناير ٢٠٠٧

الصحة

يعتبر النظام الصحي من ثوابت السياسة الاجتماعية لدوره في الحفاظ على سلامة الموارد البشرية وتفعيل مساهمتها في الإنتاج. وانطلاقاً من أن الحصول على الرعاية الصحية يجب أن يرتبط بحاجة "المواطن" وليس بقدرته على الدفع، توفره الدولة مجانا للمواطن سواء كان عاملاً أو متعطلاً. وفقاً للدستور تعتبر الخدمات الصحية أحد المسؤوليات الأساسية الملقاة على عاتق الدولة التي تقوم بتوفير حدود الأمان الصحي عن طريق مرافقها وأجهزتها الصحية المختلفة.

تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية ١٠٠٪، وبالنتيجة، ارتفع متوسط العمر المرتقب للفرد عند الولادة من ٥٨,٨ عاما في عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٧٢,٩ عاما في عام ٢٠٠٤، كما تطورت العديد من المؤشرات، كمعدل الوفيات دون الخامسة من العمر ومعدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان وغيرها. ان كل تلك التطورات في المؤشرات الصحية تعزى في الواقع إلى الارتفاع المتواصل في اعتمادات ميزانية الصحة التي بلغت قرابة ١٣٢,٧ مليون دينار في عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٤٦,١ مليون دينار في عام ١٩٩١. أما نصيب الفرد في اعتمادات الخدمات الصحية فقد ارتفع من ٩٠,٧ دينار للفرد في عام ١٩٩١ إلى حوالي ١٣٢,٧ دينار و١٥٠,٧ دينار في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي.

شكل (٦): تطور نصيب الفرد من ميزانية الصحة (دينار)

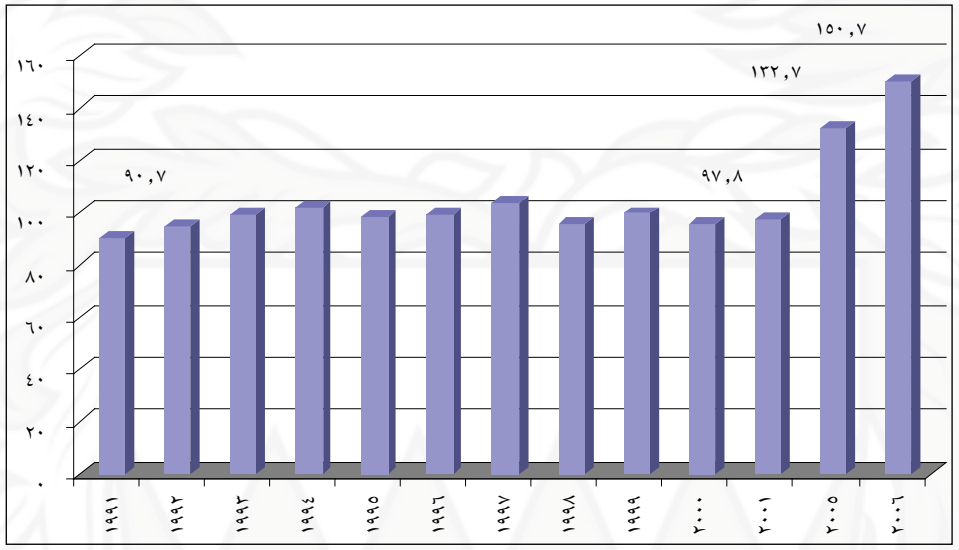

التعليم

التعليم حق أساسي لجميع أفراد المجتمع لما له من دور في تأمين ممارسة سائر الحقوق الأخرى، لهذا أدرج التعليم الابتدائي باعتباره هدف متقدم من أهداف الألفية. حيث يوفر للأطفال من سن السادسة حتى السابعة عشرة، عملا بنص الدستور، وبموجب التزاماتها الدستورية، تؤمن الدولة التعليم الأساسي مجاناً في المراحل التعليمية الثلاث (الابتدائية والإعدادية والثانوية) وشبه المجاني للمرحلة الجامعية في الجامعة الوطنية للمواطنين.

جدول (٨): تطور الأنفاق على التعليم (إجمالي المصروفات المتكررة والإنشائية - دينار)

السنة	ميزانية الصحة (مليون دينار)	نصيب الفرد (دينار)
١٩٩١	٤٦,١	٩٠,٧
٢٠٠٠	٦٠,٨	٩٥,٨
٢٠٠٥	٩٦,٠	١٣٢,٧
٢٠٠٦	١١١,٢	١٥٠,٧

دعم المحروقات

ان الفارق بين سعر النفط المكرر المستهدف للسوق الدولية والمعتمد له في الميزانية ٤٧,٧ دولار للبرميل والسعر المعتمد للسوق المحلية المعتمد في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ والبالغ ٢٩,٩ دولار يظهر ان مقدار الدعم المقدم للمستهلك بلغ حوالي ١١٧,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ومثله في عام ٢٠٠٦. وهو ما يشكل قرابة ٦٠٪ من جملة عائدات النفط من حقل البحرين بعد تكريره وتسويقه بسعر ٤٧,٧ دولار للبرميل. يجدر بالذكر ان الكميات المسوقة محليا بلغت ٦,٥٩٧,٠١٠ برميل سنويا. والفارق بين السعر المحلي والدولي هو ١٧,٨ دولار للبرميل.

دعم الكهرباء والماء

ان إمعان النظر في المصروفات التراكمية الموجهة نحو قطاعي الماء والكهرباء خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨ تظهر ضخامة المبالغ مقارنة بحجم الاقتصاد البحريني. فبينما بلغ الإنفاق الفعلي الموجه نحو قطاع الكهرباء والماء خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٩٨ حوالي ١,٦٣٢ مليون دينار. لم تتخط الإيرادات المتأتية من المبيعات ٧٠٢,٨ مليون دينار. وهو ما يشكل ٤٣٪. أي أن الدولة تدعم هذين القطاعين معا بنسبة ٥٧٪. أما الدعم الحكومي للمياه فناهز ٨٠٪.

دعم المواد الغذائية

تدعم الحكومة ثلاث مواد غذائية هي : اللحوم والدواجن والطحين وتبلغ كلفتها ١٦,٨ مليون دينار. منها نحو ٩,٧ مليون للحوم ونحو ٦,٨ مليون للقمح وحولي ٣٠٠ الف دينار للدواجن (١).

١ الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠٠٧

مملكة البحرين
حقائق وأرقام

الملك	صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ولي العهد	صاحب السمو الشيخ سلمأن بن حمد آل خليفة
اليوم الوطني	١٦ ديسمبر
يوم الاستقلال	١٥ أغسطس ١٩٧١
الموقع	الخليج العربي
مساحة اليابسة والمياه الإقليمية	٧٤٧ كم^{٢} (شركة " جيومتك " المتخصصة في نظم المعلومات الجغرافية) ٧٥٢٢ كم^{٢}
العاصمة	المنامة
عدد السكان	١،٠٤٦،٨١٤ نسمة (٢٠٠٧)
معدل نمو السكان	٥,٨٪ (المتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٧)
السلطة التنفيذية	صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمأن آل خليفة (رئيس الوزراء) يتكون الجهاز التنفيذي من ١٦ وزارة و١٥ مؤسسة حكومية (كما في فبراير ٢٠٠٨).
السلطة التشريعية	مجلس الشورى، ويتكون من ٤٠ عضواً يعينون بأمر ملكي. مجلس النواب، ويتكون من ٤٠ عضواً يُنتخبون من قِبل الشعب كل أربع سنوات.
السلطة القضائية	محاكم مدنية ومحاكم شرعية محكمة التمييز المحكمة الدستورية مجلس القضاء الأعلى
التقسيمات الإدارية	خمسة محافظات (المنامة والمحرق والشمالية والوسطى والجنوبية) خمس مناطق بلدية (المنامة والمحرق والشمالية والوسطى والجنوبية). يتولى السلطة في كل منطقة بلدية مجلس بلدي ينتخب من قِبل الشعب كل أربع سنوات

اللغات المتداولة	اللغة الرسمية هي العربية، وتستخدم الإنجليزية كلغة التجارة والأعمال.
الجمعيات السياسية	١٨ جمعيات (مسجلة لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية)
مؤسسات المجتمع المدني	٤٥٥ مؤسسة (مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية)
سعر صرف العملة	الدولار = ٠,٣٧٧ دينار (ثابت)
معدل التضخم	٢,٢٪ (٢٠٠٦)
المؤسسات المالية والمصرفية	٢٦ مؤسسة (٢٠٠٥)
الناتج المحلي الإجمالي	٤،١٠٥ مليون دينار (٢٠٠٦)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	١٤،٦٦٣ دولار أمريكي (٢٠٠٦)
الصادرات (فوب)	٥،١٢٦,٢ مليون دينار (٢٠٠٧)
الواردات (سيف)	٤،٣١٩,٤ مليون دينار (٢٠٠٧)
الفائض التجاري	٨٠٦,٨ مليون دينار (٢٠٠٧)
الفائض التجاري	١٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٦)
مؤشر الحرية الاقتصادية وفقاً لتقرير مؤسسة هيريتيج ٢٠٠٨	المرتبة ١٩ عالمياً، المرتبة ١ عربياً
القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر)	٣٧٩،٤٧١ فرداً (٢٠٠٧)
معدل البطالة	٣,٤٪ من إجمالي العمالة الوطنية
نسبة الإعالة	٤٥٪ (٢٠٠٥)

نسبة إعالة الطفولة	٥٩,١٪ (٢٠٠٥)
نسبة إعالة الشيخوخة	٦,٢٪ (٢٠٠٥)
نسبة الإعالة الكلية	٦٥,٣٪ (٢٠٠٥)
الجامعات الوطنية	٢ (٢٠٠٨)
الجامعات الخاصة	١٤ (٢٠٠٨)
الكليات والمعاهد	٨ (٢٠٠٨)
عضوية المنظمات الإقليمية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عضو مؤسس) مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية. السوق الخليجية المشتركة.
عضوية المنظمات العربية	جامعة الدول العربية السوق العربية المشتركة المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (اليسكو) المنظمة العربية للزراعة
عضوية المنظمات الدولية	منظمة الأمم المتحدة، ٢١ سبتمبر ١٩٧١. المجلس الاقتصادي والاجتماعي منظمة الأغذية والزراعة منظمة الصحة العالمية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مجلس حقوق الإنسان منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتعاون صندوق النقد الدولي، ٧ سبتمبر ١٩٧٢. منظمة التجارة العالمية، ١ يناير ١٩٩٥. البنك الدولي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ١٥ سبتمبر ١٩٧٢. مؤسسة التمويل الدولية، ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥. هيئة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف ١٢ أبريل ١٩٨٨. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ١٥ مارس ١٩٩٦.

منهجية إعداد التقرير

الخطوة الأولى

بموجب قرار مجلس الوزراء تم تكليف وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوزارات والأجهزة المعنية لإعداد تقرير مملكة البحرين حول تحقيق الأهداف التنموية للألفية بصورة دورية.

الخطوة الثانية

أصدرت سعادة وزيرة التنمية الاجتماعية قرار وزاري لتشكيل لجنة وطنية لمتابعة إعداد التقرير تحت مسمى " اللجنة الوطنية لإعداد التقرير الوطني حول الأهداف التنموية للألفية" والمشكلة من عدد ١٦ وزارة وجهة حكومية وأهليه.

الخطوة الثالثة

تشكيل فريق من الخبراء الوطنين وممثلين عن المجتمع المدني للاستفادة من اختصاصاتهم وخبراتهم وتكليفهم باعداد مسودة التقرير بالتعاون مع اللجنة الوطنية التي شكلت لهذا الغرض وبالتعاون مع خبير برنامج الآمم المتحدة .

الخطوة الرابعة

- تم تنفيذ ورش عمل تعريفية حول إعلان الأهداف التنموية للألفية وغاياتها ومؤشراتها لممثليي اللجنة الوطنية وعدد من ممثلي المنظمات الاهلية.
- تم تنفيد ورش عمل لفريق الخبراء الوطنيين واعظاء اللجنة الوطنية ، لتوضيح الآلية المتعتمدة في كتابة تقرير الأهداف التنموية للآلفية التي تتبعها جميع الدول للوقوف على مدى تحقيق كل هدف ، تبعاً للموشرات التي حددتها الامم المتحدة .
- عقدت اللجنة الوطنية عدة اجتماعات لمناقشة محتوى تقرير مملكة البحرين في تحقيق الاهداف التنموية للالفية للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ ، وكذلك لتحديد الموشرات الوطنية المطلوبة لكل هدف ومناقشة متطلبات اعداد تقرير مملكة البحرين القادم (MDG+).

الهدف الأول

القضاء على الفقر المدقع والجوع

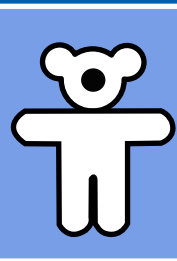

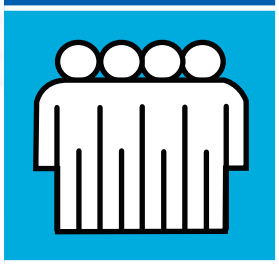

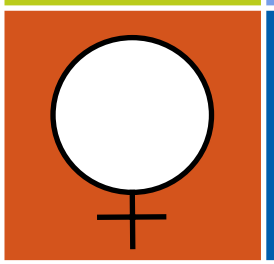

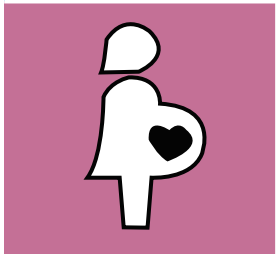

الغاية ١: خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار يومياً بنسبة النصف (١٩٩٠-٢٠١٥)

المؤشرات:

١. نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار يومياً
٢. معدل فجوة الفقر
٣. حصة أفقر ٢٠٪ من السكان من الاستهلاك الوطني

الغاية ٢: تحقيق التشغيل المنتج الكامل مع احترام متطلبات العمل اللائق، وشمول النساء والشباب.

المؤشرات:

١. معدل نمو الناتج المحلي القائم لكل شخص يعمل
٢. معدل النشاط الاقتصادي لإجمالي السكان
٣. نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم
٤. نسبة العاملين لحسابهم الخاص والمساعدين العائليين إلى إجمالي القوى العاملة

الغاية ٣: خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بنسبة النصف (١٩٩٠-٢٠١٥)

المؤشرات:

١. نسبة الأطفال (اقل من ٥ سنوات) الناقصي الوزن
٢. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى اليومي الضروري من السعرات الحرارية الضرورية.

القضاء على الفقر المدقع والجوع

تشكل مكافحة الفقر، ولاسيما القضاء على أشكاله الأكثر حدّة المتمثلة بالفقر المدقع والجوع، الهدف المحوري والمشترك لإعلان الألفية وجملة الأهداف التي انبثقت عنه. وليس من قبيل الصدفة أن يأتي القضاء على الفقر موضوعا للهدف الأول، نظرا لأهميته ولارتباط تحقيقه بتحقيق معظم الأهداف الأخرى.

وشدّدت صياغة الهدف الأول على الفقر المدقع والجوع، وذلك على اعتبار أشكال الفقر وتجلياته الحاضرة بقوة في الدول الأقل نموا بمثابة معيار الحد الأدنى الذي يُجمع الجميع على اعتباره انتهاكا لحق الإنسان في البقاء والنمو والحياة الكريمة. وبالتالي مهما اختلفت تعريفات الفقر وطرق قياسه، فإنها لا تختلف على هذا الحد الأدنى.

وعلى هذا الأساس حدّد تعريف الفقر المدقع عالميا بصفته يصف حالة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية).وهو قياس عالمي للفقر المدقع يستخدم للمقارنات الدولية، وأرفق هذا المؤشر بمؤشرين إضافيين هما معدل فجوة الفقر (وهو مؤشر مرتبط عضويا بحساب خط الفقر)، ومؤشر لقياس عدم المساواة الاجتماعية (وهو حصة الخمس الأدنى من السكان من إجمالي الاستهلاك الوطني). كما تمّ تحديد مؤشري الجوع (النسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن ممن هم دون الخمس سنوات، والنسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى اليومي من السعرات الحرارية الضرورية).

واعتبرت العديد من الدول أنّ هذه المؤشرات غير مناسبة أو أنها غير كافية، لاسيما البلدان ذات مستوى التنمية المتوسطة أو المرتفعة. وكذلك اعتبرت بعض المنظمات الدولية والخبراء ان مقاربة فقر الدخل على أساس خط الفقر العالمي والجوع مقاربة جزئية، الأمر الذي أدى إلى إضافة غاية ثالثة مع مؤشراتها في التعديل الأخير الذي اقترح على أهداف الألفية العالمية. وتغطي الغاية الجديدة مسألة التشغيل والبطالة (بواسطة أربعة مؤشرات) وذلك لأهميتها القائمة بذاتها، ولأهميتها بالنسبة للقضاء على الفقر من خلال إيجاد فرص العمل المنتج. وتعتبر هذه الإضافة مناسبة للبلدان ذات مستوى التنمية المتوسطة والمرتفعة، حيث تشكل قضايا التشغيل والبطالة أولوية وطنية رغم انخفاض معدلات الفقر المدقع نسبيا في بعض هذه البلدان.

اختصارا، فإن الهدف الأول يتضمن الأبعاد التالية:

١. فقر الدخل في تحديده المباشر.
٢. اللامساواة أو التفاوت في توزيع الدخل.
٣. البطالة والتشغيل وظروف العمل في إطار مفهوم العمل اللائق.
٤. الجوع، معبرا عنه بمؤشرات التغذية.

أما فيما يختص بالتقرير الحالي، فإنه سيغطّي الأبعاد الأربعة المشار إليها. إلا أنّه سوف يوجز عرض البعد المتصل بالتغذية لعدم صلاحيته بالنسبة للبحرين كمؤشر فقر، ويقترح أن يتم تناول مسألة تغذية الأطفال والتغذية بشكل عام في الهدفين الرابع والسادس. كما أن التقرير الحالي سوف يتضمن الإشارة إلى بعدين جديدين: الأول هو المتصل بالوصول إلى الخدمات العامة، لاسيما المياه والصرف الصحي (المذكورين في الهدف السابع)، والبعد المتصل بظروف السكن (هناك إشارة إلى ذلك في الهدف السابع). وسوف تكون الإشارة موجزة في هذا التقرير، على أمل التطرق إلى هذه الأبعاد بصورة أكثر تفصيلا في التقرير الذي يتناول أهداف الألفية من منظور الخصائص الوطنية بشكل موسع.

ما تمّ إنجازه بالنسبة للهدف الأول

الغاية الأولى: خفض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

كما سبقت الإشارة، وكما يمكن قراءة مضمونها من خلال المؤشرات المقترحة، فإن هذه الغاية تغطي بعدين، الأول هو فقر الدخل بمعناه المطلق (السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ومعدل فجوة الفقر) والبعد الثاني هو بعد اللامساواة (مؤشر حصة الخمس الأدنى من الاستهلاك الوطني) وسيجري تناول البعدين تباعاً.
وهذان المؤشران مترابطان ويحسبان استناداً إلى مصادر البيانات نفسها وهي مسوحات موازنات الأسرة و التي من خلالها تبين بأنه و بالنسبة **للبعد الأول** فأن نسبة السكان الذي يعيشون بأقل من دولار امريكي في اليوم هي صفر ٪ وبالتالي فأن هذا المعيار لا ينطبق على المجتمع البحريني وأن مفهوم الفقر النسبي (١) هو الأقرب إلى الواقع المحلي وهذا ما أكد عليه تقرير البحرين للأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٣.

١ تم اعتماد نصف قيمة وسيط الدخل - median - لتحديد موشرات هذا المفهوم كما هو متبع في دول OCED

أما بالنسبة للبعد الثاني: اللامساواة (المؤشر الثالث: حصة الخمس الأدنى من الاستهلاك الوطني) فلم يتم تحديث البيانات لهذا المؤشر بعد بيانات تقرير البحرين للأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٣ ، إلا أنه و في المرحلة القادمة سيتم اعداد تقرير المملكة المتقدم (MDG+) حيث سيتم تحديد مستوى الأنجاز المطلوب لهذا المؤشر وتحليل مستوى التفاوت و عدم المساواة من خلال زيادة حصة الخمس أو العشر الأدنى دخلاً من الأستهلاك الوطني.

ما الذي تحقق في تنمية الاسر محدودة الدخل وتوسيع رقعة الطبقة الوسطي

في طريق تقليل أثار الفقر النسبي وتنمية الاسر محدودة الدخل بهدف تحقيق افضل توزيع ممكن للدخل وتوسيع الطبقة الوسطى في مملكة البحرين وفي الفترة الممتدة بين صدور التقرير الأول عام ٢٠٠٣ والتقرير الحالي فقد تم تحقيق الخطوات والإنجازات التالية:

١- توقيع اتفاقية بين وزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي لتقييم شبكة الحماية الاجتماعية في المملكة وتطويرها والقيام بدراسة تحليليه لخصائص الاسر متلقيه المساعدات الاجتماعيه بهدف تطوير سبل دعم الاسر.

٢- زيادة المخصصات الحكومية للمساعدات الاجتماعية بنسبة ٢٠٠٪ ورفع الحد الأدنى المقرر للمساعدة بنسبة ٤٠٪.

٣- تخفيض رسوم الكهرباء والماء لصالح الأسر المحتاجة (حوالي ٩٠٢٠ حالة).

٤- تخصيص ٣٠٪ من أسهم شركة عقارات سيف للأسر المحتاجة (١٠٦٥٥ حالة).

٥- موافقة الحكومة على الإستراتيجية الوطنية لتنمية الأسر المحتاجة في اغسطس ٢٠٠٥.

٦- إطلاق الخطة الوطنية لتطوير ودعم الأسر المنتجة، والتي تتضمّن إنشاء وحدات انتاجية ومراكز تميز لتطوير المنتجات ومراكز تسويق للمنتجات وتخصيص جائزة تشجيعية باسم صاحبه السمو الشيخه سبيكة بنت إبراهيم آل خلفية اعتبارا من عام ٢٠٠٧.

٧- تخصيص ميزانية تبلغ مليوني دينار عام ٢٠٠٤ لبرنامج ترميم وإعادة بناء المنازل الآيلة للسقوط، حيث جرى إعادة بناء ١٠٠ وحدة سكنية، بجانب التخطيط لبناء ٥٠٠ وحدة سكنية سنويا في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ باعتمادات تبلغ ٢٠ مليون دينار.

٨- تنفيذ المشروع الوطني للتوظيف خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والذي استفاد منه ٢٢١٠٠ مواطن، بجانب تدريب ٥٤٢٥ مواطناً.

٩- قيام حكومة البحرين بوضع الحد الأدنى للأجور في القطاع العام بـ ٢٠٠ دينار شهرياً، والحد الأدنى للمعاشات التقاعدية بـ ١٨٠ ديناراً شهرياً. كما دعا المشروع الوطني للتوظيف القطاع الخاص إلى تحديد مستوى الحد الأدنى للأجور بـ ٢٠٠ دينار شهرياً أيضاً، فضلاً عن تقديم المكافآت النقدية للمتدربين من الباحثين عن عمل أثناء التدريب.

١٠- إصدار قانون التأمين ضد التعطل في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٦، ورصدت له ميزانية تحصّل إيراداتها من استقطاع مبلغ بنسبة ١٪ من رواتب الموظفين العاملين في القطاعين العام والخاص. يشمل التأمين تحديد مستوى معيّن من الأجر يحصل عليه العاطلون عن العمل من الرجال والنساء الباحثين عن عمل، وهو مبلغ لا يقل عن ١٥٠ ديناراً في الشهر يقدم كمساعدة إذا كان خريجاً جامعياً، و١٢٠ ديناراً في الشهر إذا لم يكن خريجاً جامعياً، وهي إجراءات تسهم بشكل كبير في الحد من الفقر.

١١- الاستمرار في سياسة دعم أسعار السلع الاساسية والمحروقات ورفع مخصصات الدعم الحكومية بنسبة ٢٢٪.

١٢- دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ٣-١٨٠٧ في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٤ الذي خصص بموجبه راتباً شهرياً قدره خمسون دينارا لكل فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرار لغاية شهر ديسمبر ٢٠٠٧ حوالي ٤٩٨٨ فردا من مجموع ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة البالغ عددهم ٥٥٠٠ فرد. كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية خلال السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بتوظيف ٥٠٠ فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة(١). كما سنت حكومة البحرين القانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٦ بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة[١] الذي كفل الحقوق المهنية والمدنية لهم وفقاً لأرقى المستويات العالمية.

١٣- وقعت وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة فاطمة البلوشي ومؤسس بنك جرامين في بنغلادش البروفسور محمد يونس الحائز على جائزة نوبل للسلام في ٧ مارس ٢٠٠٧ مذكرة تفاهم مشتركة بين الجانبين لإنشاء بنك الأسرة برأس مال ١٥ مليون دينار دعما للانشطة المدرة للدخل والمشروعات متناهية الصغر في البحرين.

١٤- توسيع نطاق عمل الصناديق الخيرية التي ارتفع عددها من ٧٢ صندوقا عام ٢٠٠٣ إلى ٨٠ صندوقا عام ٢٠٠٧، وتقدم هذه الصناديق مساعدات اجتماعية نقدية وعينية للفئات المحتاجة، وهي تعمل حاليا على تطوير نظام عملها بحيث تشمل مكونا تمكينيا يسهم في مكافحة العوز الاقتصادي على نحو أكثر فعالية. وتقدم وزارة التنمية الاجتماعيه دعم مالي لتلك الصناديق وباقي المنظمات الاهليه من خلال صندوق العمل الاهلي الاجتماعي ودعم فني ولوجستي من خلال المركز الوطني لدعم المنظمات الاهلية.

١٥- أمر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠١م بإنشاء لجنة لكفالة الأيتام البحرينيين من الأسر المستحقة ثم صدر أمر ثان من جلالته بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠١م بتكليف هذه اللجنة بكفالة الأرامل اللاتي لا عائل لهن. ثم أصدر جلالته أمره السامي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧م بإعادة تسمية اللجنة بالمؤسسة الخيرية الملكية كما صدر أمر جلالته السامي رقم

١ تصريح الدكتور فاطمة البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية ، صحيفة اخبار الخليج العدد ١٠٨٥٦، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧م.

٣٣ لسنة ٢٠٠٧ بإعادة تنظيم المؤسسة الخيرية الملكية ليكون جلالته الرئيس الفخري لها لكي تنهض بدور إنساني واجتماعي أكثر شمولا. وقد بلغ مجموع عدد الأيتام والأرامل المكفولين حوالي (١٠٠٠٠) عشرة آلاف يتيم وأرملة من مختلف مدن وقرى البحرين.

الغاية الثانية: تحقيق التشغيل المنتج الكامل مع احترام متطلبات العمل اللائق، مع شمول النساء والشباب.

تتضمن الغاية الجديدة المضافة الى الهدف الأول ثلاثة أبعاد. على النحو التالي:

- الأول هو تحقيق التشغيل المنتج الكامل: وهذا يعني نظريا الاتجاه نحو معدلات نشاط اقتصادي قصوى ومعدلات بطالة تقترب من الصفر. وقد يبدو ذلك طرحا طوباويا، إلا أنّ العمل في هذا الاتجاه يبقى أحد المرتكزات الأساسية للتنمية البشرية والقضاء على الفقر. وهذا يعني تقييم الاداء الاقتصادي والنمو من منظور ما يوجده من فرص عمل.
- الثاني هو احترام متطلبات العمل اللائق: وهو المفهوم الذي دافعت عنه منظمة العمل الدولي على الدوام، ويتضمن جملة المكونات، أبرزها: الحصول على الأجر المكافئ للجهد المبذول، وشمول العاملين بالتأمين الاجتماعي والصحي، وتوفير شروط عمل صحية وملائمة، وحق العاملين في التنظيم النقابي والتفاوض المتكافئ من أجل التعاقد مع ربّ العمل.
- والثالث هو ما تضمنته الغاية الجديدة من تخصيص للنساء والشباب، بإعتبار وضع هاتين الفئتين في سوق العمل معيارا على الإنصاف والفعالية والطابع المستدام للأداء الاقتصادي الصديق للفقراء، والتنمية.

ولم يتمكن فريق العمل من احتساب المؤشرات المقترحة لهذه الغاية الجديدة في هذا التقرير، وهو ما سيجري تلبيته في المرحلة التالية مع توفير البيانات اللازمة لذلك. ويكتفي التقرير الحالي بعرض أهم المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بالعمل والبطالة، والمرتبطة بهذه الغاية ([1]).

١. العمالة

ارتفع إجمالي العمالة خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦ بنسبة ٥٣,١٪، وبينما سجّلت العمالة البحرينية خلال الفترة محل الدراسة نموا بنسبة ١٣,٤٪، سجلت العمالة الوافدة نموا بنسبة ٧٧,٩٪، ليرتفع وزن العمالة الوافدة إلى ٧١,٥٪ في ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٦١,٥٪ في عام ٢٠٠٢، في مقابل انخفاض وزن العمالة المحلية مقارنة بجملة العمالة إلى نحو ٢٨,٥٪ في ٢٠٠٦ مقابل ٣٨,٥٪ في عام ٢٠٠٢. ومنه يتضح، أنّ الاقتصاد البحريني قد تمكّن من إيجاد ١٢١,٩٨٣ وظيفة خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦، وهو ما مثّل قرابة ٥٣٪ من جملة العمالة في عام ٢٠٠٢، بينما سجل نموا بلغ قرابة ١٨,٣٪ و٤,٦٪ و١٧,٩٪ و١٤,٤٪ في عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٥ و٢٠٠٤ على التوالي.

[1] السيد عبد المجيد عبدالغفار، الفقر: البحرين نموذجا، الاتحاد العام لنقابات عمل البحرين، البحرين، ابريل ٢٠٠٨

شكل (١): تطور حجم العمالة الإجمالية خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

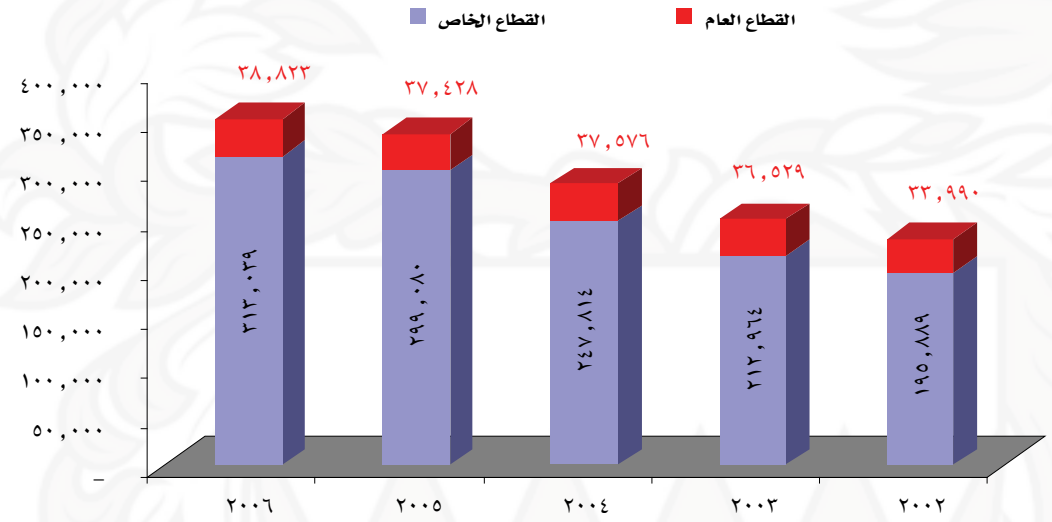

المصدر: تقرير المؤشرات الاقتصادية، مصرف البحرين المركزي، ديسمبر ٢٠٠٦.

٢. البطالة

شهدت نسبة البطالة في مملكة البحرين تراجعا كبيرا في العامين الماضيين ووفقا للإحصاءات الرسمية لوزارة العمل، فقد اثمرت الانجازات السابق رصدها الي خفض المعدل العام للبطالة الي ما دون ٤ ٪ في عام ٢٠٠٧ ([1]).

من ناحية اخرى فقد تم إقرار تشكيل صندوق التأمين ضد التعطل، وهو يمثل خطوة رائدة، حيث خصص لدعم الباحثين عن عمل وتدريبهم وتأهيلهم، مما يوفر المزيد من الحماية والاستقرار النسبي للعاملين في سوق العمل، وإذا ما طبق قانون التأمين ضد التعطل، فسيكون الأول في المنطقة. يذكر أن قانون التأمين ضد التعطل صدر بمرسوم ملكي في ٢٢ من نوفمبر ٢٠٠٦. وقد أكد وزير العمل ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن رفع نسبة الاشتراكات إلى ١٨٪ تمّت بموافقة مجلس الوزراء في ٨ ابريل ٢٠٠٧، مشيرا إلى أن الهيئة العامة لصندوق التقاعد سترفع نسبة الاشتراك إلى ٢١٪ بعد سنتين، وذلك ما ستقوم به أيضاً الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. وبذلك يتم زيادة اشتراكات التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بمرسوم بقانون

١ تقرير انجازات وزارة العمل ٢٠٠٧ ، موقع وزارة العمل على الشبكة الانترنت.

٢٤ لسنة ١٩٧٦ من ١٢٪ إلى ١٥٪ ليصبح مجموع الاشتراكات بما في ذلك اشتراكات فرع التأمين ضد إصابات العمل ١٨٪ أسوة بنسبة الاشتراكات المطبقة حالياً في الهيئة العامة لصندوق التقاعد. على أن تُرفع الاشتراكات إلى ٢١٪ بعد سنتين من تاريخ تطبيق هذه الزيادة. يجدر بالذكر أنّ رفع نسبة الاشتراك سيتحملها المواطنون والشركات الوطنية، ووفقها، سيتم اقتطاع نسبة ١٪ للتأمين ضد التعطل لتصبح نسبة ما يتم اقتطاعه من راتب الموظفين٧٪.

شكل (٢): تطور العمالة الوافدة في مقابل تطور العمالة المواطنة خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦

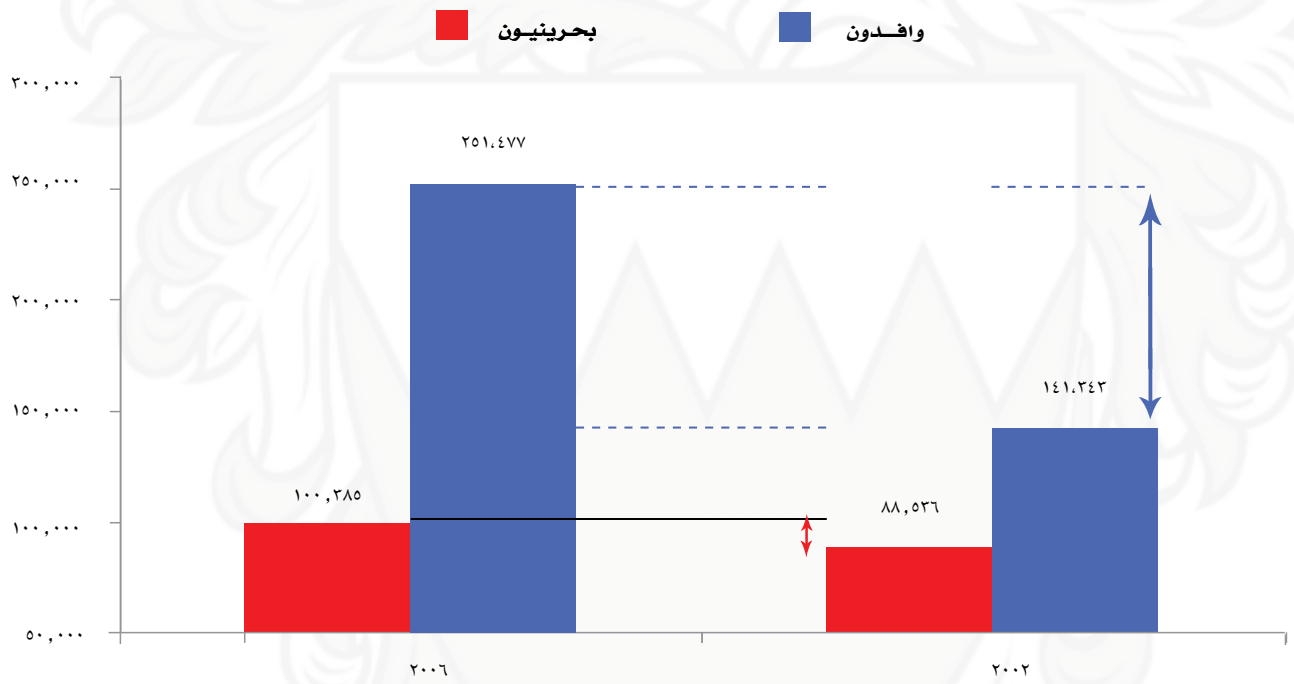

٢ الرواتب والأجور

تؤكد الإحصاءات الرسمية ارتفاع متوسط الراتب الشهري في القطاع العام إلى ٧٠٠ دينار في عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٥٩٧ دينار في عام ٢٠٠٢. وبينما سجل المتوسط للبحرينيين نموا بنسبة ١٧,٥٪ في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٢، ارتفع للوافدين بنسبة ١٣,٣٪ خلال نفس الفترة. أما رواتب وأجور الإناث البحرينيات إلى الذكور البحرينيين فبلغت في المتوسط ٩١,٤٪ للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦.

جدول (٣): مقارنه الرواتب والأجور بين القطاعين العام والخاص / دينار شهريا

	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
إجمالي القوى العاملة في القطاع العام	٣٨،٨٢٣	٣٧،٤٢٨	٣٧،٥٧٦	٣٦،٥٢٩	٣٣،٩٩٠
ذكور	٢٢،١٦٠	٢١،٤٩٥	٢١،٨٦١	٢١،٦٢٢	٢٠،٤٨٠
إناث	١٦،٦٦٣	١٥،٩٣٣	١٥،٧١٥	١٤،٩٠٧	١٣،٥١٠
كنسبة من إجمالي القوى العاملة في المملكة	٪١١,٠	٪١١,١	٪١٣,٢	٪١٤,٦	٪١٤,٨
البحرينيون	٣٤،٧٧١	٣٣،٦٩١	٣٣،٧٥٤	٣٣،٠٣٤	٣٠،٧٤٢
ذكور	١٩،٤٣١	١٨،٨٨٧	١٩،٢٠٧	١٩،٢٤٨	١٨،٢٢٥
إناث	١٥،٣٤٠	١٤،٨٠٤	١٤،٥٤٧	١٣،٧٨٦	١٢،٥١٧
كنسبة من القوى العاملة في القطاع العام	٪٨٩,٦	٪٩٠,٠	٪٨٩,٨	٪٩٠,٤	٪٩٠,٤
غير البحرينيين	٤،٠٥٢	٣،٧٣٧	٣،٨٢٢	٣،٤٩٥	٣،٢٤٨
ذكور	٢،٧٢٩	٢،٦٠٨	٢،٦٥٤	٢،٣٧٤	٢،٢٥٥
إناث	١،٣٢٣	١،١٢٩	١،١٦٨	١،١٢١	٩٩٣
كنسبة من القوى العاملة في القطاع العام	٪١٠,٤	٪١٠,٠	٪١٠,٢	٪٩,٦	٪٩,٦

المصدر: تقرير المؤشرات الاقتصادية، مصرف البحرين المركزي، ديسمبر ٢٠٠٦.

وقد اتخذت مملكة البحرين خطوات هامة من أجل إصلاح سوق العمل التي تعد ضرورية لتطوير الثروة البشرية في البلاد وجعل توظيف المواطنين أكثر جاذبية وكذلك العمل على تحسين كل من اجور ورواتب الكوادر البشرية الوطنية وكذلك أداء المؤسسات والمنشآت في المملكة , ومنذ رعاية صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد ال خليفة، ولي عهد مملكة البحرين لورشة وطنية لمناقشة الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية لسوق العمل في البحرين في سبتمبر ٢٠٠٤، والذي عكس إيمان القيادة

السياسية العميق بقوة الحوار الاجتماعي في التصدي لأهم التحديات التي تواجه المملكة حيث تم الإعلان عن هدفين أساسيين لإصلاح سوق العمل هما: تشجيع القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في البحرين وجعل البحريني الخيار المفضل في التوظيف بالنسبة للقطاع الخاص. وقد تم البدء في إجراء لإصلاحات الملحة سوق العمل وتم طرح مجموعة من السياسات منها:

١. فرض نظام يتحكم في رسوم العمل ويضع سقفاً على حصص الوافدين لتقييد عرض العمالة في مختلف قطاعات الاقتصاد.
٢. دعم برامج التدريب الأساسية لتأهيل البحرينيين للعمل، وزيادة الحوافز التي تشجع البحرينيين على العمل في القطاع الخاص.
٣. زيادة مرونة تنقل العمال الوافدين بين الوظائف عن طريق السماح لحاملي تأشيرات العمل السارية المفعول بتغيير أصحاب الأعمال
٤. . رفع معايير العمل لكل العاملين، عن طريق تبني وفرض النظم التي تلبي معايير منظمة العمل الدولية.
٥. . إلغاء البحرنة
٦. . تطبيق عمليات إنهاء خدمة تتميز بالوضوح ويُعتمَد عليها لجميع العاملين، وتأسيس لجان تحكيم كفؤة وفعالة و/أو محاكم تختص بشؤون العمل.

وقد تم تأسيس هيئة تنظيم سوق العمل كهيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، أصدر جلالة الملك المفدى في ٣١ مايو ٢٠٠٦ قانونا بشأن تنظيم سوق العمل نص فيه: "تتولى الهيئة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتنظيم سوق العمل بالمملكة وتنظيم تصاريح عمل العمال الأجانب وتراخيص وكالات توريد العمال ومكاتب التوظيف وتصاريح مزاولة أصحاب العمل الأجانب للعمل بالمملكة
كذلك عهدت حكومة مملكة البحرين إلى صندوق العمل الذي إنشأ (بمرسوم ملكي رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٦) بمهام تنفيذ الإصلاحات في مجالات التدريب والتنمية البشرية وسوق العمل والأنظمة الاقتصادية التي تعتبر العماد الرئيسي للنجاح والرفاهية في المجتمع البحريني.

الغاية الثالثة: خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بنسبة النصف (١٩٩٠-٢٠١٥)

بالنسبة لمملكة البحرين، فإن مستويات المعيشة والدخل تجعل هذه الغاية ومؤشريها غير معبرين، إذ تشير الدراسات التي أجريت حول التغذية في المملكة إلى أنه لا توجد فعليا حالات معبرة إحصائيا لسكان لا يحصلون على الكمية الكافية من السعرات الحرارية. أما بالنسبة للأطفال ناقصي الوزن، فسوف يتم تناول الوضع التغذوي للأطفال في الهدف الرابع، نظرا لارتباطه بوضعية الأطفال الصحية أكثر من ارتباطه بالفقر.

الغاية: بحلول عام ٢٠١٥، ضمان التحاق كل أطفال العالم، ذكوراً وإناثا، بالتعليم الابتدائي وإكمال سنواته.

المؤشرات:

١. نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي.
٢. نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالسنة الأولى وينهون المرحلة الابتدائية.
٣. معدل معرفة القراءة والكتابة لدى السكان في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة، للذكور والإناث

لقد تم تحديد هذا الهدف على المستوى العالمي، انطلاقا من تشخيص واقع التحديات التعليمية في البلدان النامية، حيث لا تزال هناك نسبة كبيرة من الأطفال خارج المدارس، وكذلك نسب الأمية المرتفعة بين الشابات والشبان في أكثر من منطقة من العالم. لذلك تم تحديد مستوى الإنجاز المطلوب عند تعميم القيد وإكمال المرحلة الابتدائية، وكذلك محو الأمية القرائية للفئة العمرية ١٥-٢٤، مع إزالة الفوارق بين الجنسين بالنسبة لهذه المؤشرات الثلاثة.

يختلف الوضع بالنسبة لمملكة البحرين، فهي توفر فرص التعليم المجاني للجميع، واستطاعت أن تستوعب جميع الأطفال من هم في سن التعليم الابتدائي في المدارس، كما حظي التعليم بانتشار وتطور ملحوظ في المراحل التعليمية الأخرى. ولقد سعت المملكة منذ الإعلان العالمي حول التعليم للجميع (جاميتين، تايلاند، ١٩٩٠) إلى تحقيق هدف التوسع في تعميم التعليم الابتدائي وإتمامه بحلول عام ٢٠٠٠، وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف بالفعل قبل عام ٢٠٠٠ لتصل نسبة القيد الصافية ٩٩٪ في العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧. كما سجلت تقدما كبيرا أيضا في مجال محو الأمية، لاسيما بالنسبة لفئة الشباب، حيث قارب معدل القرائية الـ ١٠٠٪.

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

في ضوء ذلك، فإن مستوى الإنجاز المطلوب حسب الصياغة العالمية للهدف الثاني قد تحقق منذ سنوات. وقد لحظ تقرير أهداف الألفية لمملكة البحرين الصادر عام ٢٠٠٣ هذا الواقع فتضمن الإشارة إلى نسب القيد في المراحل الإعدادية والثانوية، كما أشار بشكل مختصر إلى توسع التعليم العالي، وتطرق إلى مستويات الإنفاق على قطاع التعليم باعتبارها مؤشرات تلقي ضوءا على وضعية مؤشرات التعليم.

ما تم إنجازه بصدد الأهداف التنموية للألفية

المؤشر: نسبة القيد الصافية في التعليم الابتدائي

تشير نسبة القيد الإجمالية إلى مجموع عدد الطلبة المسجلين في التعليم الابتدائي بغض النظر عن السن، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان في السن الرسمية للتعليم الابتدائي (٦-١١ سنة). وتشير نسبة القيد الصافية إلى مجموع عدد المسجلين في التعليم الابتدائي من هم في فئة العمر الرسمية المناظرة لمرحلة التعليم الابتدائي (٦-١١سنة) معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد فئة السكان المناظرة في المرحلة الابتدائية. لذلك من الشائع أن تزيد نسبة القيد الإجمالية عن ١٠٠٪ في حال وجود تلاميذ تزيد أعمارهم عن العمر المقرر للمرحلة المعنية، في حين إنّ ذلك لا ينطبق على نسبة القيد الصافية. وهذا المؤشر الأخير هو في الوقت نفسه مؤشر لقياس القيد، ولقياس أحد جوانب الأداء المدرسي (المرتبط بالتأخر الدراسي لجهة عدم تطابق الأعمار).

مراحل التعليم المعتمدة في البحرين

يتبع النظام التعليمي في مملكة البحرين السلم التعليمي ٩ سنوات للتعليم الأساسي، والذي يشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية، و٣ سنوات للتعليم الثانوي بمساراته المختلفة. والتعليم الأساسي في مملكة البحرين إلزامي، يمتد لمدة تسع سنوات دراسية. وجميع الأطفال من هم في سن التعليم (٦-١٤ سنة) يلتحقون به سواء في المدارس الحكومية أو الخاصّة، كما يلتحق الأطفال ذوو الإعاقات الشديدة بمؤسّسات التربية الخاصّة.
وتمثل المرحلة الابتدائية أولى درجات السلّم التعليمي النظامي في المملكة، وتشمل الفئات العمرية من ٦-١١ سنة، وتمتدّ الدراسة بها لمدة ستّ سنوات. بينما تضم المرحلة الإعدادية الفئة العمرية من ١٢-١٤ سنة، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات. أما المرحلة الثانوية فهي تضم الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة، ومدّة الدراسة بها ثلاث سنوات أيضاً.

بلغ معدل القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي ١٠٨,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (١٠٩,٨ للذكور و ١٠٧,٦ للإناث) في حين وصل هذا المعدل إلى ١٠٧,٨٪ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (١٠٨,٥٪ للذكور، و١٠٧,١ ٪ للإناث). ويشير ارتفاع معدل القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي إلى درجة عالية من التحاق التلاميذ سواء كانوا في العمر الرسمي أم لا. كما يشير إلى قدرة النظام التعليمي في البحرين على استيعاب جميع السكان من هم في سن التعليم الابتدائي.

أما معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي فبلغ ٩٩,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (١٠٠٪ للذكور و٩٩,٥٪ للإناث)، وانخفض المعدل بفارق بسيط إلى ٩٩,١٪ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٩٩,٢٪ للذكور و٩٩,١٪ للإناث)، ويعزى الانخفاض إلى سببين هما: وجود عدد من التلاميذ في نفس الفئة العمرية (خاصة عمر ١١ سنة) ملتحقين بالتعليم الإعدادي، وبالتالي يؤدي إلى حساب هؤلاء التلاميذ ضمن التعليم الإعدادي. أما السبب الثاني فيتمثّل في أن بعض التلاميذ قد التحقوا بمؤسسات التربية الخاصة الذين لا يصنفون حسب المراحل التعليمية.

كما إنّ مؤشري تعادل الجنسين لمعدلي القيد والإجمالي والصافي يعتبران متساويين بين الذكور والإناث، مما يؤكد على وجود تكافؤ في فرص القيد للذكور والإناث. وإنّ نسبة القيد الصافية في المرحلة الابتدائية تقارب ١٠٠٪ للذكور والإناث، مما يعني أنّ هذا المؤشر لا يصلح لقياس التقدم في البحرين حتى عام ٢٠١٥. لذلك سوف يكون من الضروري اعتماد مؤشر آخر يضمن - من جهة أولى - رصد المحافظة على الإنجاز المحقق في المرحلة الابتدائية، ويمكن المعنيين في الوقت نفسه من وضع أهداف أكثر تقدما (دون مبالغة) وقابلة للقياس.

وحيث إنّ القانون رقم ٢٧ الصادر عام ٢٠٠٥ والمتعلق بإلزامية التعليم قد نص على إلزامية التعليم للفئة العمرية ٦-١٤ سنة، فإنه من المنطقي والمشروع اعتبار تعميم التعليم الأساسي لجميع أطفال البحرين في الأعمار المناظرة بمثابة صياغة وطنية للهدف الثاني، ينطبق على مؤشر القيد الصافي (كما على مؤشر إتمام المرحلة الإعدادية). على هذا الأساس سوف يجري عرض نسب القيد في التعليم الأساسي، وقياس التقدم المحقق على هذا المستوى، بالإضافة إلى الإشارة إلى المستوى الثانوي أيضا.

نسبة القيد بالتعليم الإعدادي والثانوي

بالنسبة للتعليم الإعدادي فقد بلغت نسبة القيد الإجمالية ١٠٣,٩٪ في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (١٠٢,٢ ذكور و١٠٥,٨ إناث) في حين بلغت النسبة ١٠٣,١٪ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (١٠١,٨٪ ذكور و١٠٤,٥٪ إناث). وبلغت نسبة القيد الصافية في التعليم الإعدادي ٨٨,١٪ في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (٨٦,٠٪ ذكور و٩٠,٢٪ إناث)، في حين بلغت هذه النسبة ٨٨,٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٨٥,٦٪ ذكور و٩١,٢٪ إناث). أما مؤشر تعادل الجنسين للنسبتين الإجمالية والصافية للمرحلة الإعدادية فهو لصالح الإناث.

وبالنسبة للتعليم الثانوي فقد بلغت نسبة القيد الإجمالية ٨٩,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (٨٣,٤٪ ذكور و٩٦,٣٪ إناث) في حين ارتفعت النسبة إلى ٩٩,٥٪ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٩٦٪ ذكور و١٠٣,٣٪ إناث). كما بلغت نسبة القيد الصافية في التعليم الثانوي ٧٣,٤٪ في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (٦٧,٤٪ ذكور و٧٩٪ إناث) في حين ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٣,٢٪ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٧٨,٥٪ ذكور و٨٨,١٪ إناث). أما مؤشر تعادل الجنسين للنسبتين الإجمالية والصافية للمرحلة الثانوية فهو لصالح الإناث.

المؤشر: نسبة البقاء في المدارس في التعليم الأساسي

يقاس هذا المؤشر بالنسبة المئوية لمن ينهون الصف السادس الابتدائي من كل فوج من التلاميذ. ولقد حافظت هذه النسبة على مستواها المرتفع (أكثر من ٩٩٪). وهي تعتبر من النسب العالية جداً التي تدّل على أن نسبة التسرب قبل إنهاء الصف السادس الابتدائي منخفضة جدا.

وكما بالنسبة إلى مؤشر نسبة القيد في المرحلة الابتدائية، وبسبب اقتراب نسبة إتمام المرحلة الابتدائية من ١٠٠٪، فإن هذا المؤشر لا يصلح لقياس التقدم في البحرين حتى عام ٢٠١٥. لذلك سوف يكون من الضروري رفع عتبة الإنجاز المطلوبة إلى مستوى إتمام المرحلة الإعدادية (الانتقال إلى المرحلة الثانوية).

وفي المرحلة الإعدادية، واعتبارا من السنة الثامنة من التعليم الأساسي (الثانية الإعدادية)، يسجل انخفاض في معدل بقاء التلاميذ الذكور بلغ حوالي ٧,٥٪ للسنة الثامنة خلال العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، وحوالي ١٢٪ للسنة التاسعة. ولكن يسجل في الوقت نفسه ميل إلى تراجع هذه النسبة، حيث انخفضت في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى حوالي ٤٪ بالنسبة للصف الثامن، و٦٪ بالنسبة للصف التاسع.

لا يمكن الجزم بشكل قاطع في أسباب هذا الانخفاض، الذي يمكن أن يكون ناجًا عن تسرب التلاميذ إلى خارج النظام التعليمي بالكامل، إلا أنه قد يرجع إلى أسباب كثيرة، من ضمنها السفر أو المرض، أو الانتقال إلى مدارس ومعاهد خاصة لا تلحظها طريقة حساب هذا المؤشر. ويقدر أن تكون النسبة التي تعتبر تسربا بالمعنى الدقيق منخفضة، وتقل بشكل محسوس النسب المشار إليها أعلاه. وفي كل الحالات، لا بد من دراسات ميدانية متخصصة تستهدف رصد هذه الظاهرة بشكل دقيق. ويتطلب الأمر التدقيق في المدارس والمناطق التي يحصل فيها التسرب، والوقوف على أسبابه، وهل يشمل بعض الفئات الخاصة بنسبة أكبر من الأخرى (ذوي الاحتياجات الخاصة على سبيل المثال)، وذلك وصولا لوضع خطة للمعالجة.

جدول (١): نسبة البقاء في الدراسة في التعليم الأساسي (٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦)

العام الدراسي	الجنس	الصفوف								
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	المجموع	١٠٠	٩٩,٨	٩٩,٧	٩٩,٦	٩٩,٤	٩٩,٢	٩٨,٧	٩٥,٨	٩٣,٤
	ذكور	١٠٠	٩٩,٧	٩٩,٥	٩٩,٤	٩٩,١	٩٨,٨	٩٨,١	٩٢,٥	٨٨,٤
	إناث	١٠٠	٩٩,٩	٩٩,٨	٩٩,٧	٩٩,٦	٩٩,٤	٩٩,٢	٩٨,٥	٩٧,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	المجموع	١٠٠	٩٩,٨	٩٩,٧	٩٩,٦	٩٩,٥	٩٩,٣	٩٩,١	٩٧,٣	٩٦,٠
	ذكور	١٠٠	٩٩,٧	٩٩,٦	٩٩,٥	٩٩,٤	٩٩,٢	٩٩,٠	٩٥,٨	٩٣,٧
	إناث	١٠٠	٩٩,٨	٩٩,٧	٩٩,٦	٩٩,٥	٩٩,٤	٩٩,٣	٩٨,٦	٩٧,٩

المصدر :

(١) التقرير الوطني لمملكة البحرين: تقييم منتصف العقد للتعليم للجميع للفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ (يوليو ٢٠٠٧).
(٢) المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

المؤشر: معدل معرفة القراءة والكتابة لدى السكان في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة، للذكور والإناث

نسبة الأمية للبالغين

انخفضت نسبة الأمّية بين السكان البحرينيين بشكل كبير خلال العشر السنوات الفاصلة بين تعدادي ١٩٩١ و٢٠٠١، حيث بلغت ١٢,٣٪ في عام ٢٠٠١، بواقع ٧,٥٪ للذكور و١٧,٠٪ للإناث، في حين إنّ نسبة الأمّية المناظرة بلغت ٢١٪، بواقع ١٣,٣٪ للذكور و٢٨,٧٪ للإناث في عام ١٩٩١.

رسم بياني (١): نسبة الأمية للسكان (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس في سنوات ١٩٧١-٢٠٠١

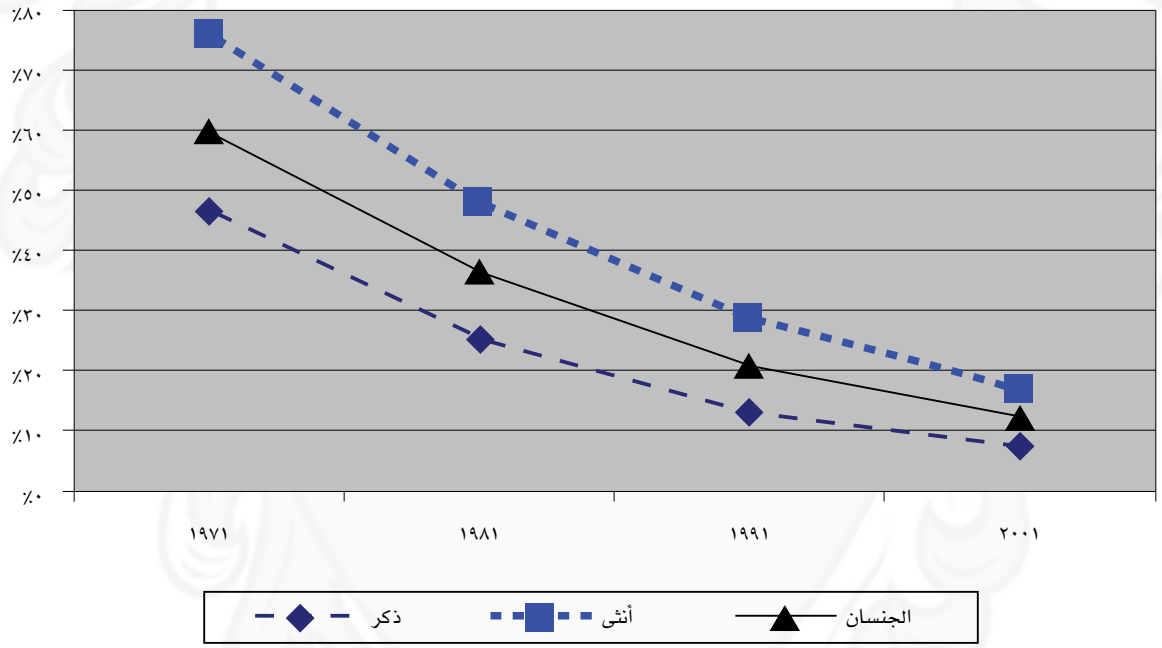

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين.

أما ارتفاع مؤشر معرفة القراءة والكتابة في فئة العمر ١٥- ٢٤ سنة، وهو المؤشر المعتمد في أهداف الألفية، فيدل على ارتفاع مستوى المشاركة في التعليم الابتدائي

والبقاء فيه. وعلى فعالية التعليم في إكساب مهارات القراءة والكتابة الأساسية، إذ إنّ نسب القيد الصافية والإجمالية في التعليم، ومعدل البقاء في التعليم الابتدائي (والأساسي) تنعكس على معدل القراءة لهذه الفئة العمرية.

وتشير إحصائيات التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠١ إلى أنّ نسبة معرفة القراءة والكتابة لدى السكان البحرينيين وغير البحرينيين من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة كانت ٩٧٪، حيث كانت النسبة ٩٩,٣٪ للبحرينيين و٩٠,١٪ لغير البحرينيين. ويبين الجدول التالي النسبة وفقا للذكور والإناث بالنسبة للبحرينيين وغير البحرينيين ومجمل السكان. ويظهر الجدول أنّ هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمجمل السكان، البحرينيين وغير البحرينيين. كما يبين أن نسب الذكور والإناث متقاربة لدى البحرينيين وغير البحرينيين ومجمل السكان. كما يبين أنها أكثر ارتفاعاً لدى السكان البحرينيين عنها لدى السكان غير البحرينيين بالنسبة لمجمل السكان، ولكل من الذكور والإناث.

جدول (٢): نسبة القراءة لدى السكان في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

حسب الجنسية والجنس في عام ٢٠٠١

الجنس	بحريني	غير بحريني	المجموع
ذكور	٪٩٩,٢	٪٩٠,٥	٪٩٦,٨
إناث	٪٩٩,٣	٪٨٩,٦	٪٩٧,٣
المجموع	٪٩٩,٣	٪٩٠,١	٪٩٧,٠

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، إدارة الإحصاء

خلاصة القول إنّ نسبة الأمية بين البحرينيين من الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ سنة تقل عن ١٪، وهو ما يعني أنّ مستوى الإنجاز المحدّد لهذا المؤشر قد تمّ بلوغه، ويمكن الحفاظ على هذا الإنجاز من خلال استمرار نسب القيد المرتفعة في مستواها الحالي.

الغاية: القضاء على التفاوت التعليمي بين الجنسين في المراحل الابتدائية والثانوية على المدى الأفضل مع حلول عام ٢٠٠٥، وفي كافة مراحل التعليم على أقصى حد عام ٢٠١٥ .

المؤشرات:

١. نسبة الإناث إلى الذكور في كافة مراحل التعليم.
٢. نسبة الذكور إلى الإناث من يعرفون القراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة (الغي في التعديل الجديد).
٣. حصة المرأة من العمل المأجور في القطاع غير الزراعي.
٤. نسبة المقاعد البرلمانية التي تحتلها النساء.

تحقيق المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة هو من المكونات الأساسية لمفهوم التنمية البشرية، وأولوية عالمية، كما أنه أولوية إقليمية ووطنية. وقد أتى هذا الهدف في صياغة إيجابية، فتحدث عن تعزيز المساواة، وعن التمكين، ولم يتحدث عن النواقص والمشكلات. وقد تضمن غاية واحدة وأربعة مؤشرات، تم إسقاط أحدها، وهو المؤشر الثاني عن التفاوت في معدل القراءة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، حيث إنّ هذا المؤشر مشمول بالهدف الثاني بشكل كاف.

إلا أنّ الغاية الوحيدة التي تضمنها هذا الهدف، والتي يقاس الإنجاز الكمي نسبة إليها، أتت جزئية، إذ اقتصرت على المساواة في مجال التعليم. وتمثل الإنجاز الكمي المطلوب تحقيقه في تحقيق المساواة الكاملة في الفرص التعليمية حتى المرحلة الثانوية بحلول عام ٢٠٠٥ وفي كل مراحل التعليم ولغاية عام ٢٠١٥. هذا التدرج يمثل إحدى ميزات الهدف الثالث التي لا نجدها في الغايات الأخرى، إذ تمّ تحديد تاريخين للإنجاز، لا تاريخ واحد.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أما المؤشرات فتتضمن ثلاثة أبعاد:

- البعد التعليمي (نسبة الإناث إلى الذكور في مختلف مراحل التعليم).
- البعد الاقتصادي (حصة النساء من العمل المأجور خارج قطاع الزراعة).
- البعد السياسي (حصة النساء من المقاعد البرلمانية).

وبالتالي، فإن المؤشرات المختارة أكثر اتساعا من الغاية، وهي أقرب إلى الصيغة الأساسية للهدف، والتمكين يشمل بالتأكيد المشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية.

بوجه عام، نجحت مملكة البحرين في تحقيق الغاية الوحيدة المحددة كميا والواردة في الهدف الثالث والمتعلقة بإزالة التفاوت في كل مراحل التعليم، حيث تشير البيانات المتوفرة إلى أنّ نسبة الإناث إلى الذكور في مختلف مراحل التعليم تبدأ متقاربة في المرحلة الابتدائية، ثم تتحول لصالح الإناث في المراحل الأخرى الإعدادية والثانوية والجامعية. وهذه النسب مستقرة في البحرين اعتبارا من مطلع التسعينات كما سيرد بيان ذلك لاحقا.
أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في القوى العاملة، فقد تحقق تقدم محسوس خلال السنوات السابقة، كما أن التقدم المحقق في مجال المشاركة السياسية تقدم حقيقي أيضا، ولكنه اقل أثراً من المجالين السابقين، وهو يواجه صعوبات مجتمعية وثقافية أكثر تعقيدا.

التقرير الحالي سوف يتبع التصميم العام نفسه، ولكنه سوف يتوسع في تحليل بعض الخصائص والمؤشرات المكملة التي تسمح بتكوين فكرة أوضح حول تمكين المرأة باعتبارها حالة نوعية أكثر تعقيدا من المؤشرات وقيمها الرقمية، تحضيرا لنقاش لاحق أكثر عمقا.

ما تم إنجازه بالنسبة للهدف الثالث

كما سبقت الإشارة، فإنّ البحرين قد أنجزت الغاية المحددة لتحقيق المساواة في التعليم بين النساء والرجال، والفقرات التالية سوف تتناول تباعا مجالات التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية. خطة العرض سوف تبدأ بعرض التقدم المحقق حسب المؤشرات المحددة عالميا، ثم تعرض بعض الجوانب النوعية في كل من المجالات الثلاثة:

البعد الأول: التعليم

حدد الإنجاز المطلوب في الغاية بأنه تحقيق المساواة الكاملة في التعليم بين الرجال والنساء.

أ- المؤشر الأول: نسبة الإناث للذكور في مراحل التعليم كافة من الابتدائي إلى الجامعي.

وهو مؤشر كمّي ولا يقيس الجوانب النوعية للمساواة في التعليم، والأمر الذي يتجاوز القيد المدرسي.

جدول (١): نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الحكومي حسب المرحلة الدراسية

(١٩٩٠/١٩٨٩ – ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥)

السنة الدراسية	المرحلة الدراسية			
	الابتدائية	الإعدادية	الثانوية	الجملة
١٩٩٠/٨٩	.٩٧٣	١,٠٠٧	.٩٥٨	.٩٧٨
١٩٩٥/٩٤	.٩٩٣	.٩٧٨	١,٠٤٣	.٩٩٩
٢٠٠٠/٩٩	.٩٩٧	١,٠٢٤	١,١٢٩	١,٠٢٩
٢٠٠٥/٠٤	١,٠٠٦	.٩٩٩٧	١,٠٧١	١,٠١٩

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات – المجموعة الإحصائية ٢٠٠٥

وتقترب نسبة الإناث إلى الذكور من الواحد الصحيح في المرحلة الابتدائية، إلا أنها ترتفع في المرحلتين الإعدادية والثانوية بشكل عام، كما أنّ النسبة تزيد عن الواحد لصالح الإناث في مجموع المراحل الثلاث. هذا يعني أنّ هذه الغاية محققة ابتداء من أواسط التسعينات، أي قبل عشر سنوات من التاريخ المحدد عالميا.

- أما بالنسبة للتعليم الجامعي فقد شكل الإناث ١,٦ ضعف نظرائهم الذكور في التعليم العالي عام ٢٠٠٥ في جميع الجامعات. ففي جامعة البحرين تجاوزت الإناث ٢,٢ ضعف الذكور، وفي جامعة الخليج شكّلن حوالي ٣ أضعاف الذكور، وفي كلية العلوم الصحية ٥,٤ ضعف. هذا فيما عدا معهد البحرين للتدريب الذي سجل فيه الذكور قرابة ٢,١ ضعف الإناث. وقد يكون هذا رغبة من الطلبة الذكور في اكتساب المهارات التدريبية التي تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل. ذلك يعني أن هدف المساواة بين الرجال والنساء محقق بالنسبة للتعليم الجامعي أيضا.

ب- المؤشر الثاني: معدّل معرفة القراءة والكتابة للذكور والإناث

لقد تم إسقاط هذا المؤشر من الهدف الثالث بحكم كونه مغطى بالهدف الثاني المتعلق بالتعليم. وكما جاء هناك، فإن نسبة معرفة الكتابة تقارب الـ ١٠٠٪ لكل من النساء والرجال في هذه الفئة العمرية. من جانب أخر فان الاحصائيات الخاصة بتفاوت نسب الامية بين الذكور والاناث حسب الفئات العمرية لم يتم تحديثها منذ تعداد عام ٢٠٠١.

إن التقدم المحقق هام وسريع، إذ تمكنت المملكة من ردم الفجوة في نسبة القرائية خلال عقد واحد، وتشير بيانات التعداد العام للسكان في عام ١٩٩١ أن مؤشر المساواة في نسبة القرائية لفئة الشباب كان ٠,٧ (كانت نسبة الأمية بين النساء في هذه الفئة ١٩٪ مقابل ٥٪ للرجال، في حين إنّ مؤشر المساواة في هذا المؤشر استقر عند ١ (تحقيق المساواة بين الجنسين).

البعد الثاني: التمكين الاقتصادي

المؤشر الثالث: حصة المرأة من العمل المأجور في العمل غير الزراعي

يقترح الهدف الثالث من أهداف الألفية قياس التمكين الاقتصادي من خلال تطور مساهمة النساء في قوة العمل في القطاعات غير الزراعية. وسبب استثناء الزراعة هو افتراض انه قطاع تشارك فيه المرأة بالعمل تقليديا، وحيث عملها قد يكون جزءا من عمل الأسرة غير المدفوع الأجر، أو أنّ الأجر الزراعي أقل مما هو في القطاعات الأخرى، وعلى هذا الأساس ثمة افتراض ضمني أنّ مشاركة المرأة في العمل الزراعي ليس مؤشرا على تمكين المرأة.

بلغت المساهمة الإجمالية للنساء في القوى العاملة ١٦,٧٪ في عام ١٩٩١ مقارنة بـ ٢٠,٧٪ في عام ٢٠٠١، بيد أنها تقلصت إلى نحو ١٢,٥٪ في عام ٢٠٠٧، وذلك بالنظر لتدفق العمالة الوافدة بشكل كبير خلال السنوات الماضية استجابة بالدرجة الأولى لاحتياجات قطاع البناء والتشييد الذي يستوعب بالدرجة الأولى الذكور. ويلاحظ انه بينما بلغت مشاركة المرأة البحرينية الثلث مقارنة بإجمالي قوة العمل البحرينية، لم تتجاوز ٤,٩٪ فقط بالنسبة للمرأة الوافدة

جدول (٢): إجمالي قوة العمل مصنفة وفقا للجنس والجنسية ومساهمة المرأة في قوة العمل (٪)

البيأن	٢٠٠٣	٢٠٠٧	النسبة (٪)	
			٢٠٠٣	٢٠٠٧
البحرينيون				
المجموع	٩٥,٣١٣	١٠١,٦٨١	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
ذكور	٦٥,٩٠٦	٦٧,٨٧١	٪٦٩,١	٪٦٦,٧
إناث	٢٩,٤٠٧	٣٣,٨١٠	٪٣٠,٩	٪٣٣,٣
الوافدون				
المجموع	١٥٤,١٨٠	٢٧٧,٧٩٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
ذكور	١٤٤,٣٩٩	٢٦٤,٠٥٤	٪٩٣,٧	٪٩٥,١
إناث	٩,٧٨١	١٣,٧٣٦	٪٦,٣	٪٤,٩
المجموع				
المجموع	٢٤٩,٤٩٣	٣٧٩,٤٧١	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
ذكور	٢١٠,٣٠٥	٣٣١,٩٢٥	٪٨٤,٣	٪٨٧,٥
إناث	٣٩,١٨٨	٤٧,٥٤٦	٪١٥,٧	٪١٢,٥

إلا أنّ تطور مساهمة النساء في العمل على أهميتها الكبيرة كمؤشر على المشاركة والتمكين الاقتصادي يجب أن تكتمل بتحقيق التكافؤ في الأبعاد الأخرى المرتبطة بالعمل. وفي هذا الصدد لا تزال هناك تفاوتات أبرزها يتعّلق بالتفاوت في الأجور بين النساء والرجال بالإضافة إلى التفاوت في الوصول إلى المراتب الوظيفية العليا. واستمرار مظاهر التخصص أو تركز مشاركة النساء في بعض المهن والقطاعات المنسجمة مع الصورة النمطية الشائعة لدور المرأة. وفيما يلي ابرز هذه التفاوتات:

- التفاوت في الأجر: حيث أنه لا يوجد في القطاع العام تمييز قانوني في الرواتب بين الرجال والنساء. ولكن التفاوت ينتج عن التفاوت في مساهمة كل من الرجال والنساء في المراتب الوظيفية العالية ذات الأجور المرتفعة. بلغ متوسط رواتب وأجور الإناث البحرينيات إلى الذكور البحرينيين في القطاع العام في المتوسط ٩١,٤٪ للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦. أما متوسط راتب الإناث البحرينيات إلى الذكور البحرينيين في القطاع الخاص فبلغ حوالي ٦٦,٥٪. علما بأنّ هذا الاختلاف لم يطرأ عليه تغيير كبير في القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٢. فبينما كانت رواتب الإناث تمثل قرابة ٦٣,٦٪ من رواتب الذكور في عام ٢٠٠٢. بلغت ٦٧,٦٪ في عام ٢٠٠٦ و٦٦٪ في عام ٢٠٠٧.

جدول (٣): أجور كلٍّ من النساء والرجال في القطاعين العام والخاص (دينار شهريا)

البيأن	الأجور (دينار)		نسبة أجور النساء إلى الرجال	
	٢٠٠٣	٢٠٠٧	٢٠٠٣	٢٠٠٧
بحرينيون في القطاع الخاص				
المجموع	٣٥٥	٥١٣		
ذكور	٣٨٧	٥٧٣		
إناث	٢٥٨	٣٥٠	٦٦,٧٪	٦١,١٪
وافدون في القطاع الخاص				
المجموع	١٦٣	١٦٣		
ذكور	١٦١	١٥٩		
إناث	٢٠٣	٢٥٠	١٢٦,١٪	١٥٧,٢٪
بحرينيون في القطاع العام				
المجموع	٥٥٥	٧٥٧		
ذكور	٥٧٥	٧٨٥		
إناث	٥٢٦	٧٢٣	٩١,٥٪	٩٢,١٪
وافدون في القطاع العام				
المجموع	٦٤٧	٩١٢		
ذكور	٧٢٠	١,٠٣٠		
إناث	٤٩٣	٦٨٠	٦٨,٥٪	٦٦,٠٪

- **التفاوت في الرتب والمسؤوليات في العمل:** تشير البيانات المنشورة لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى وجود تفاوتات معبرة حسب الدرجات الوظيفية. وتبلغ مساهمة النساء ذروتها في الفئة الأولى (حيث يوجد ١١١ امرأة لكل ١٠٠ رجل)، ثم نراها تتقلص بشكل منسجم اعتبارا من الدرجة السادسة (٨٠ امرأة لكل ١٠٠ رجل) حتى العاشرة حيث ثمة ٢٦,٥ امرأة لكل ١٠٠ رجل). وتعكس هذه الأرقام سيطرة الرجال على مراكز القرار في الإدارة العامة بشكل واضح، على الرغم من اقتراب أعداد الرجال والنساء أكثر فأكثر من التعادل اعتبارا من ٢٠٠٤. كما أنّ النساء يشكلن حوالي ١٣٪ من إجمالي المصنفين مهنيا ضمن فئة المدراء (حسب تعداد عام ٢٠٠١)، مقابل ٨٧٪ للرجال.

- التفاوت في القطاعات والمهن: وهو يعبر عن استمرار التقسيم التقليدي للعمل المنسجم مع الصورة النمطية لكل من المرأة والرجل، حيث ينظر إلى نشاط المرأة الاقتصادي باعتباره امتدادا للمسؤوليات والأدوار الأسرية والمنزلية. وينطبق ذلك على القطاعين العام والخاص. ففي الوزارات يلاحظ حسب إحصاءات عام ٢٠٠٧ سيطرة عددية للنساء في التعليم (٥٨٪)، والصحة (٥٩٪)، والتنمية الاجتماعية (٥٨٪)، والجهاز المركزي للمعلومات (٥٣٪). في حين إنّ هذه النسب تبلغ ٦٪ في وزارة شئون البلديات والزارعة، و١٠,٥٪ في وزارة الكهرباء والماء، و١٥٪ في وزارة المالية. أما في إجمالي المهن، وحسب تعداد ٢٠٠١، فإن النساء يشكلن ٧,٦٪ من العاملين في قطاع الخدمات، مقابل ٢٢٪ في قطاع البيع، و٢٤٪ في المهن الكتابية، ٢٧٪ في المهن العلمية، و٣٣٪ في المهن الفنية، و٣٤٪ في العمليات الصناعية.

- أخيرا سُجل تطور مشاركة المرأة كربة عمل في قطاع الأعمال، وتبلغ نسبة ربات العمل من إجمالي النساء العاملات ٣٪ مقابل ٦٪ للرجال وفقا لتعداد عام ٢٠٠١، و١٪ من العاملين لحسابهم الخاص مقابل ٤٪ للرجال. في حين بلغ حضور المرأة في غرفة تجارة وصناعة البحرين ١٧٪ من إجمالي عدد أعضاء غرفة التجارة والصناعة في عام ٢٠٠٦، وخلال أربع سنوات فاقت عضوية النساء في غرفة التجارة والصناعة الضعفين كما يتضح من الشكل أدناه.

شكل (١): تطور عدد النساء في غرفة التجارة والصناعة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

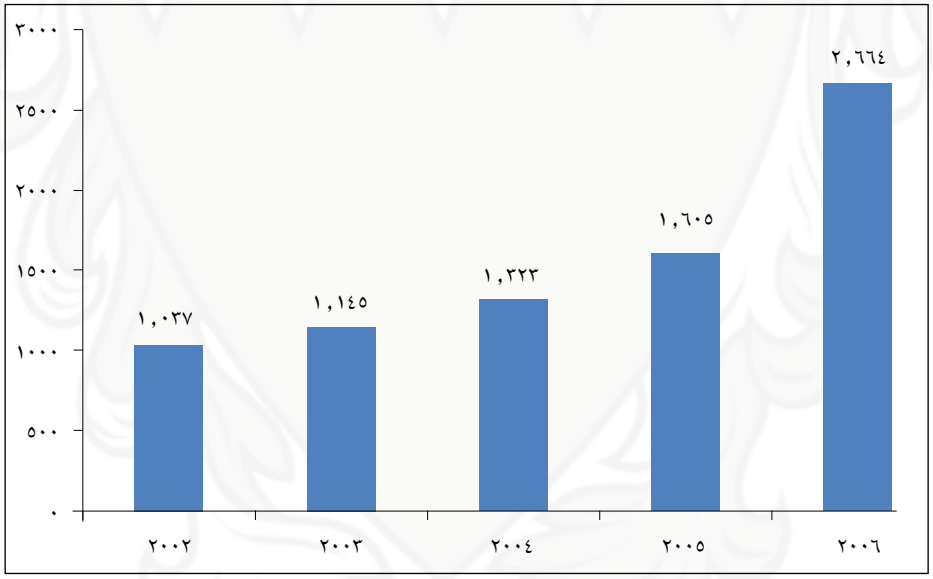

المصدر: أرقام ٢٠٠٢-٢٠٠٥ من إدارة المعلومات والتجارة الإلكترونية، وأرقام ٢٠٠٦ من إدارة شئون خدمات الأعضاء بغرفة تجارة وصناعة البحرين.

المشاركة السياسية

المؤشر الرابع: عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء

اختار الهدف الثالث مؤشر عدد المقاعد النيابية التي تشغلها النساء لتقييم مستوى المشاركة والتمكين السياسي نظرا لأهمية دور البرلمانات في الحياة الديمقراطية ودورها التشريعي الهام من جهة، ونظرا لأنها تأتي نتيجة عملية انتخابية وليس بالتعيين بالحكومي، مما يعد أكثر تعبيرا عن التمكين.

مع إنه لم تنتخب أي امرأة في برلمان ٢٠٠٢، لكن تمكنت امرأة واحدة في برلمان عام ٢٠٠٦ حيث فازت بالتزكية من أصل ٤٠ عضوا، وهو ما يشكل قرابة ٢,٥٪ من جملة المقاعد، أما نسبة النساء في مجلس الشورى المعين فتبلغ ١١ امرأة من أصل ٤٠ عضوا، مستحوذة بذلك على ٢٧,٥٪ من المقاعد. ولأجل تقديم صورة أكثر تفصيلا عن مستوى المشاركة والتمكين السياسي للنساء في المملكة، سوف يتوسع التقرير في العرض والتحليل بحيث يغطي المجالات التالية:

المشاركة السياسية في العمليات الانتخابية، وتشمل المشاركة في الاقتراع والترشيح والفوز في الاستفتاء على الميثاق عام ٢٠٠١، وفي الانتخابات البلدية والنيابية عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

المشاركة السياسية من خلال التعيين، وتشمل مشاركة النساء في مجلس الشورى وفي الحكومة.

المشاركة على مستوى مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات، هيئات قطاع الأعمال).

أ- المشاركة السياسية الانتخابية:

شاركت المرأة البحرينية في الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني عام ٢٠٠١ الذي حظي على ٩٨,٤٪ من أصوات الشعب، وقد بلغت نسبة مشاركة النساء فيه ٤٩٪، مما مهّد لإجراء تعديلات دستورية وإصلاحات سياسية وتشريعية منحت المرأة البحرينية حقوقها السياسية كاملة ومكنتها من تحقيق مكاسب عديدة. وقد كفل ميثاق العمل الوطني (٢٠٠١) والدستور المعدل (٢٠٠٢) للمرأة البحرينية التمتع بجميع حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية أسوة بالرجل. كما أنشئ معهد البحرين للتنمية السياسية بموجب مرسوم ملكي في عام ٢٠٠٥ بهدف نشر ثقافة الديمقراطية وتوفير البرامج التدريبية والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني وفي مجال النظم السياسية، إضافة لنشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين ودعم التجربة البرلمانية وتجربة المجالس البلدية وترسيخ مبدأ سيادة القانون، والى تحقيق الشئون المتعلقة بحقوق الإنسان.

وكترجمة عملية لممارسة المرأة البحرينية لحقوقها السياسية، شاركت المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية التي جرت في عام ٢٠٠٢ كمرشحة وناخبة. حيث رشحت ٣١ امرأة نفسها في تلك الانتخابات مقابل ٢٧٥ رجلاً. وبلغت نسبة مشاركة المرأة بالتصويت في تلك الانتخابات ٥١٪. وشاركت أيضاً في الانتخابات البلدية

التي جرت في عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من عدم نجاح أي منهن بالفوز بمقعد في المجالس البلدية، إلا أنه يقدر للمرأة البحرينية مشاركتها بالتصويت كناخبة وبنسب مرتفعة فاقت نسبة مشاركة الذكور، مما يؤشر لتطور الوعي السياسي للمرأة البحرينية وحرصها على المشاركة في الحياة السياسية.
كما شاركت المرأة البحرينية في الانتخابات النيابية كمرشحة وناخبة منذ عام ٢٠٠٢، حيث ترشحت ٨ نساء في تلك الانتخابات مقابل ١٦٩ رجلاً. ورغم عدم فوز أية امرأة في تلك الانتخابات، إلا أنها سجلت وصول مرشحتين للجولة الثانية. وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية ٤٧,٧٪ في عام ٢٠٠٢، وهي تعد نسبة جيدة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حداثة التجربة. أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٦ فيلاحظ تضاعف عدد المترشحات من ٨ مترشحات في عام ٢٠٠٢ إلى ١٨ مرشحة في عام ٢٠٠٦. وقد تمكنت المرأة البحرينية من الحصول على مقعد في مجلس النواب، حيث فازت سيدة بحرينية بالتزكية.

الرسم البياني أدناه يختصر ملامح مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، وكما يبدو واضحا، فإن مشاركة المرأة في عمليات الاقتراع مساوية تقريبا للرجل، إلا أنّ مشاركتها في الترشيح كانت منخفضة، حيث لم تتجاوز ٤٪ في الانتخابات النيابية و١٠٪ في الانتخابات البلدية (عام ٢٠٠٢)، وهي في الحالتين لم تفز بأي مقعد، باستثناء مقعد نيابي واحد حصلت عليه بالتزكية في عام ٢٠٠٦. وفي الوقت الذي يعكس ذلك نجاحا واضحا في حملات التوعية والمشاركة في العملية السياسية، يعبر في الوقت نفسه عن موقف محافظ إزاء هذه المشاركة في المجتمع بشكل عام.

	العملية الأنتخابية	مشاركة النساء ٢٠٠٢ (٪)	مشاركة النساء ٢٠٠٦ (٪)
الاقتراع	استفتاء الميثاق	٤٩٪	
	الإنتخابات البلدية	٥١٪	
	الإنتخابات النيابية	٤٨٪	
الترشيح	الإنتخابات البلدية	١٠,١٪ (٣١ إمرأة و٢٧٥ رجلاً)	٣,١٪ (٥ نساء)
	الإنتخابات النيابية	٤,٢٪ الجولة الأولى: ٨ نساء و١٦٩ رجلاً الجولة الثانية: إمرأتأن و٤٤ رجلاً	٧,٧٪ (١٦ امرأة)
النجاح	الإنتخابات البلدية	٠٪	٠٪
	الإنتخابات النيابية	٠٪	٢,٥٪ (إمرأة واحدة فازت بالتزكية)

المصدر: تقرير مملكة البحرين بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

شكل (٢): نسبة مشاركة النساء في الانتخابات والاقتراع على الميثاق

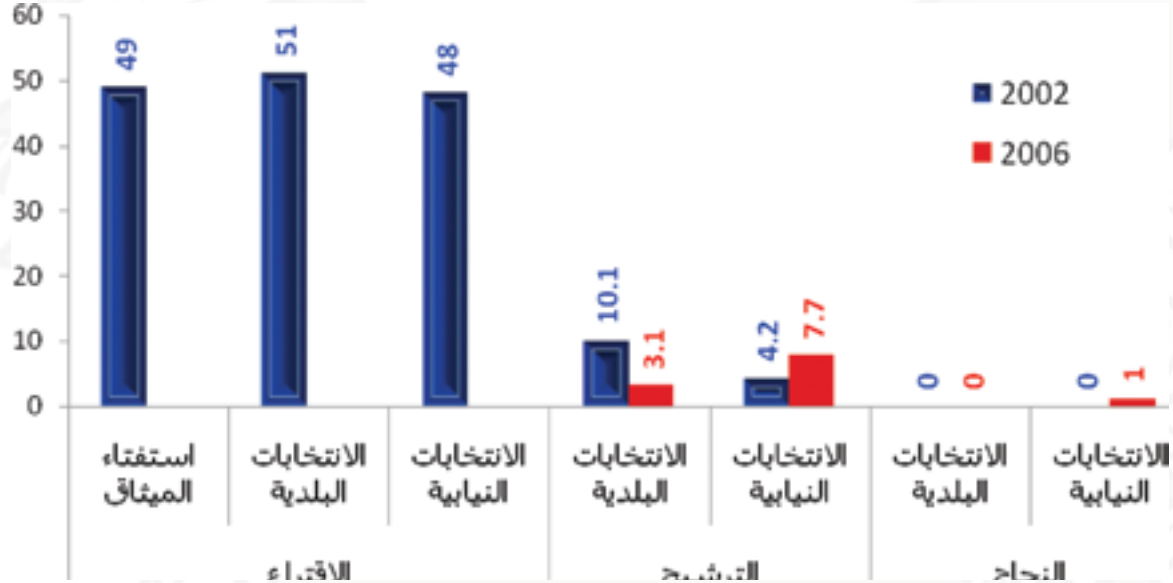

ب- المشاركة السياسّية بالتعيين

بالنسبة لعضوية مجلس الشورى، ارتفع عدد العضوات المعينات في مجلس الشورى من ٦ عضوات عام ٢٠٠٢ إلى ١٠ في عام ٢٠٠٦، ثم إلى ١١ عضوا في عام ٢٠٠٧، وهو ما يشكل حاليا ٢٧,٥٪ من الأعضاء. تجدر الإشارة إلى أنه تتولى حالياً سيدة بحرينية منصب الرئيس الثاني لمجلس الشورى.
شكل (٣): مشاركة النساء في مجلس الشورى (٢٠٠١-٢٠٠٧)

بالنسبة لعضوية الحكومة، شغلت المرأة في الحكومة السابقة منصبين وزاريين بواقع ٧٪ (وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية)، مع ملاحظة أنّ هذه المناصب الوزارية تتناسب مع الأنماط التقليدية الموروثة، حيث يتمحور دور المرأة المتوقع حول الرعاية والصحة، وقد تقلص عدد النساء في المناصب الوزارية في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى امرأة واحدة فقط (وزارة التنمية الاجتماعية). وبجانب ذلك، هناك امرأة بمرتبة وزير، وتمثل المرأة ٧٪ في مواقع وكلاء الوزراء، كما يشكل النساء في منصب وكلاء وزراء مساعدين ١١٪، أما النساء في منصب مديرات في القطاع العام فيشكلن ١٦,٣٪. يضاف إلى ذلك دخول المرأة البحرينية في مجال القضاء بمنصب قاضٍ ورئيس نيابة ووكيل نيابة وعضو في المحكمة الدستورية، إلى جانب تولي المرأة لعدد من المناصب الدبلوماسية، كمنصب سفير وتمثيلها للبحرين في عدد من البعثات الدبلوماسية.
على المستوى الإقليمي والدولي، شهد عام ٢٠٠٦ تعيين أول امرأة بحرينية لمنصب رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي بذلك تكون أول عربية تتقلد هذا المنصب

الرفيع، إلى جانب تعيين سيدة بحرينية في الهيئة الاستشارية العليا لدول مجلس التعاون.
وتعبر مستويات المشاركة من خلال التعيين على وجود إرادة سياسية لدى المسؤولين في المملكة لتطوير مشاركة المرأة في القرار السياسي والإداري، وذلك انسجاما مع التوجهات الوطنية والدولية، والتزاما بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها البحرين. وبذلك تتقدم الإرادة السياسية القبول المجتمعي في الدفع باتجاه عملية التغيير قدما. وهناك في الواقع أرضية للتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة من أجل المساهمة في التغيير المتدرج للتصورات النمطية عن المرأة في الثقافة والممارسة السائدتين في المجتمع.

ت- مشاركة المرأة على مستوى المجتمع المدني

بالنسبة للجمعيات، تأسست أولى الجمعيات النسائية في بداية الخمسينات من القرن العشرين، وبلغ عدد الجمعيات النسائية ما لا يقل عن ١٩ جمعية في عام ٢٠٠٧، كما توجد لجنة نسائية واحدة منبثقة عن جمعيات غير نسائية، كما دخلت المرأة مجالس إدارة الجمعيات البحرينية وترأس بعض الجمعيات، بصدد رئاسة الجمعيات المهنية، تمثل النساء ١٤٪ من أعضاء جمعية المهندسين، و٢٣٪ للمحامين، و٣٦٪ للأطباء، و٧٠٪ من جمعية التمريض.
أما بصدد النقابات العمالية، فمن أصل ٣٤ نقابة هناك ٤ نقابات ترأسها نساء هي نقابات الفندقة والتموين، والأسواق الحرة، ونقابة عاملات مصانع الملابس والنسيج، ونقابة EDS لدول الخليج في البحرين (خدمات قاعدة المعلومات الإلكترونية). كما أنّ المرأة تشارك في عضوية مجالس إدارة ١٧ نقابة عمالية، وتشكل ٢٢,٥٪ من إجمالي أعضاء مجالس إدارة هذه النقابات، وهناك امرأة عضو في مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال البحرين. أما بصدد قطاع الأعمال، فقد تأسست جمعية سيدات أعمال البحرين في عام ٢٠٠٢، وهي ثاني جمعية من نوعها في دول مجلس التعاون الخليجي.
ما يلفت النظر في هذا السياق هو مستوى المشاركة المتقدم للنساء في هيئات القرار في مؤسسات المجتمع المدني، ولاسيما النقابات العمالية. ويؤشر هذا إلى ضرورة عدم التعميم وتجنب الأحكام المسبقة فيما يختص بالثقافة السائدة إزاء مشاركة المرأة والصور النمطية. فمساحة المشاركة الواسعة هذه تعني وجود مستوى من التنوع والقابلية على إحداث تغيير إيجابي بصدد صورة المرأة ومشاركتها في كافة المستويات في حال دراسة هذه الظاهرة بشكل علمي معمّق للوقوف على الأسباب والعوامل المساعدة أو المعيقة ومصدر كلٍّ منهما.

ما الذي تحقق في معالجة الأولويات؟

تأسس المجلس الأعلى للمرأة في عام ٢٠٠١. ويعتبر المجلس مؤسسة رسمية تعنى بشؤون المرأة، ومن مهماته اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية المرأة وإدماجها في برامج التنمية الشاملة، مع مراعاة عدم التمييز ضدها، ومتابعة تقييم السياسة العامة في مجال المرأة، وتقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة.

وقد صدر عن المجلس توصيات عديدة من شأنها تقليص فجوة التمييز بين الجنسين، بما يتناسب مع الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة، خاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٢. وقد قام المجلس في عام ٢٠٠٦ بوضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تكمن أهدافها في تحقيق مشاركة المرأة الكاملة. وقد تمت ترجمتها إلى خطة عمل وطنية تتلخص في سبعة محاور هي:

١. محور اتخاذ القرار
٢. محور التمكين الاقتصادي
٣. محور الأسرة
٤. محور المجتمع المدني
٥. محور التعليم والتدريب
٦. محور الصحة
٧. محور البيئة

وتشرف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة على تنفيذ هذه الخطة المتكاملة، عبر جهاز الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية. ومما تجدر الإشارة إليه، أن إعداد الاستراتيجية الوطنية وخطتها التنفيذية قد تمت بمشاركة واسعة شملت الوزارات والمؤسسات الرسمية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.
وقد تضمنت الإستراتيجية الوطنية صياغة واضحة لعدد كبير من الأهداف المحددة كميا في مختلف المجالات، والتي يتطابق قسم كبير منها مع أهداف الألفية. ومن المفترض أنّ تشكل الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة الركيزة الأساسية التي ستنطلق منها عملية إعداد الصيغة الوطنية للهدف الثالث، والمضمون المتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء في الأهداف الأخرى من أهداف الألفية

الهدف الرابع

خفض وفيات الأطفال

الغاية: خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

المؤشرات:

١. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
٢. معدل وفيات الرضع.
٣. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة.

يشكّل خفض وفيات الأطفال إحدى الأولويات الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية وللعالم. وهذا ما يفسر تضمينه في أهداف الألفية. كما أنّ معدل وفيات الأطفال يعتبر من المؤشرات التنموية الرئيسية لكونه يعبر عن مجموعة من الأبعاد المترابطة. أبرزها أربعة:

١. يعبّر عن وضعية الأطفال الصحية والمعيشية، ويتعلق بحقهم الأساسي في الحياة.

٢. يعبّر عن مستوى أداء وفعالية النظام الصحي، وهذا بدوره مكّون أساسي للتنمية البشرية.

٣. هو مؤشر اجتماعي – معيشي، حيث هناك ترابط قوي بين معدل وفيات الأطفال وبين الفقر والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر.

٤. هو مؤشر شديد الحساسية للأزمات والحروب، وللكوارث الطبيعية.

خفض وفيات الأطفال

تم تحديد مستوى الإنجاز المطلوب على الصعيد العالمي بالنسبة للهدف الرابع في خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥. وتم تحديد ثلاثة مؤشرات لقياس التقدم هي: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، ومعدل وفيات الرضع (وهي مؤشرات مباشرة لقياس الهدف)، يضاف إليها نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة. إنّ اختيار هذا المؤشر يستند على كون الحصبة من أكثر أمراض الأطفال انتشارا ومن الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال في العالم، بالإضافة إلى كون التحصين ضد الحصبة غير شامل في عدد كبير من البلدان، مما يجعله مؤشرا صالحا لقياس التقدم.

بالنسبة لمملكة البحرين، فإنّ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بلغ في عام ٢٠٠٦ حوالي ١٠ وفيات لكل ألف مولود حي، وبلغ معدل وفيات الرضع (دون السنة) ٧,٦ وفيات لكل ألف مولود حي. وهي معدلات متقدمه بالنسبة للبلدان النامية، وتقترب إلى مستوى الدول الأكثر تقدما (معدل وفيات الرضع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يبلغ ٩ في الألف، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة يبلغ ١١ في الألف، عام ٢٠٠٥ حسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨). وكذلك الأمر بالنسبة للتحصين ضد الحصبة، والتي بلغت نسبة تغطيتها الـ ١٠٠٪ أيضا، وهو ما يشير إلى نجاح وفعالية النظام المتبع بالنسبة لرعاية الأطفال.

وتلعب جملة من العوامل المساندة دورها في بلوغ هذه النتيجة، ويمكن إيجازها في الآتي:

- توفر موارد مالية واقتصادية كافية للدولة.
- مستوى معيشة مقبول للأسر.
- نظام الرعاية الصحية الشامل، بما في ذلك الرعاية المخصصة للأطفال.
- حجم البلاد ومحدودية السكان.

ما تمّ إنجازه بالنسبة لتحقيق الهدف الرابع

كما سبقت الإشارة، فإنّ هذا الهدف يتضمن تحقيق غاية وحيدة هي "خفض وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥". بالنسبة للبحرين، فإن الالتزام بهذا المستوى المحدد عالميا من الإنجاز يعني خفض معدل وفيات الأطفال من مستواه البالغ ٢٢ وفاة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠ إلى ٧,٣ وفاة لكل ألف مولود حي عام ٢٠١٥، أي بمعدل انخفاض يبلغ ٠,٦ نقطة تقريبا في السنة على امتداد الفترة الزمنية الفاصلة بين التاريخين.

شكل (١): تطور معدلي وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة
بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٦ (لكل ألف مولود حي)

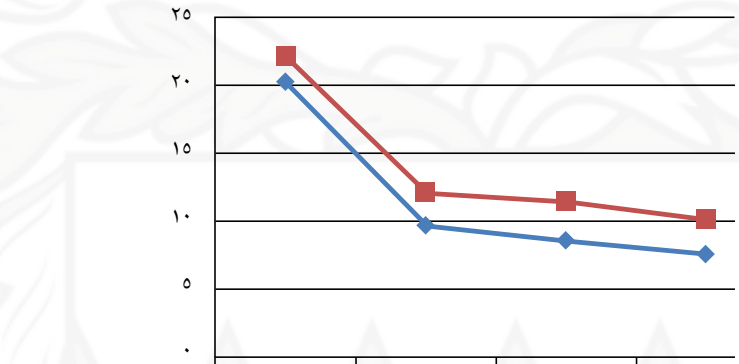

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦
معدل وفيات الرضيع	٢٠,٢	٩,٧	٨,٦	٧,٦
معدل وفيات الاطفال دون الخامسة	٢٢	١٢,١	١١,٤	١٠,١

المصدر: الإحصاءات الصحية ٢٠٠٣، ٢٠٠٦ - وزارة الصحة.

المؤشر ١: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة

تشير الإحصاءات الصحية إلى انخفاض ملحوظ في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي من ٢٢ حاله وفاة عام ١٩٩٠ إلى حوالي النصف (١٠,١) عام ٢٠٠٦، وذلك بسبب التقدم الملحوظ في الخدمات المقدمة لهذه الفئة العمرية من فحوص دورية منذ الولادة إلى عمر الست سنوات، حيث يتم فحص الأطفال للاكتشاف المبكر لأغلب الأمراض التي تؤدي إلى اعتلال في الصحة وتأخر في النمو ليتم متابعة وعلاج الحالات من قبل الاختصاصيين في هذا المجال، وكذلك تمنيع الأطفال ضد معظم الأمراض المعدية التي تصيبهم في هذه السن. بالإضافة إلى الرعاية المقدمة للأمهات قبل الولادة وخلال فترة الحمل. وتقوم وزارة الصحة حاليا بإضافة فحوصات مختبريه لاكتشاف بعض الحالات المرضية، كأمراض الدم الوراثية وفحص هبوط الغدة الدرقية عند الولادة. ومن أفضل ما تم إنجازه في مملكة البحرين هو توفير خدمات الفحوص الدورية والتمنيع في جميع المراكز الصحية والعيادات الحكومية و الخاصة التي تعني بمتابعة وعلاج الأطفال.

القدرة على تحقيق الهدف

بافتراض الالتزام بمستوى الإنجاز العالمي (أي خفض هذا المعدل بنسبة الثلثين)، فهذا يعني انخفاضه ليبلغ ٧,٣ لكل ألف مولود حي عام ٢٠١٥، أي بمعدل انخفاض سنوي

يبلغ ٠,٦ نقطة على امتداد الفترة. وكما هو معلوم، فإن انخفاض هذا المؤشر لا يتبع مسارا خطيا، بل يتبع خطا منحنيا، حيث إنّ سرعة خفض معدل الوفيات تتناقص كلما انخفضت قيمته لأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة المشاكل الصحية ونوعها وأسبابها، وتفاوت صعوبة التعامل مع الأسباب المختلفة لوفيات الأطفال حسب أعمارهم المختلفة. وكما يتبين من الشكل البياني أعلاه، فقد سجل انخفاض هام في معدل الوفيات بنسبة ٤٥٪ بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ من ٢٢ في الألف إلى ١٢ في الألف، وبمعدل ٩٪ في السنة. في حين كان الانخفاض أقل أهمية بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦ ولم يتجاوز ١٦,٥٪ خلال عشر سنوات، وبمعدل ١,٦٥٪ نقطة سنويا.

وفي حال استمرار نفس معدل الانخفاض للسنوات العشر الأخيرة حتى عام ٢٠١٥، فإنّ معدل وفيات الأطفال سوف يقارب ٨,٦ وفاة لكل ألف مولود حي. أي إنّ مستوى الإنجاز المحدد عالميا والذي يعني ٧,٣ وفاة لكل ألف مولود حي قابل للتحقيق في حال اتخذت تدابير وإجراءات فعالة وموجهة نحو معالجة نقاط الضعف، والتعامل مع التكوين التفصيلي لخصائص وفيات الأطفال في المملكة، ويتطلب على وجه التحديد خفض وفيات الرضع، ولاسيما وفيات حديثي الولادة التي تشكل الحصة الأكبر من وفيات الأطفال على ما سيرد لاحقا.

شكل (٢): المسار المرجح والمسار المطلوب لتحقيق الهدف الرابع
(خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بين ١٩٩٠ و٢٠١٥)

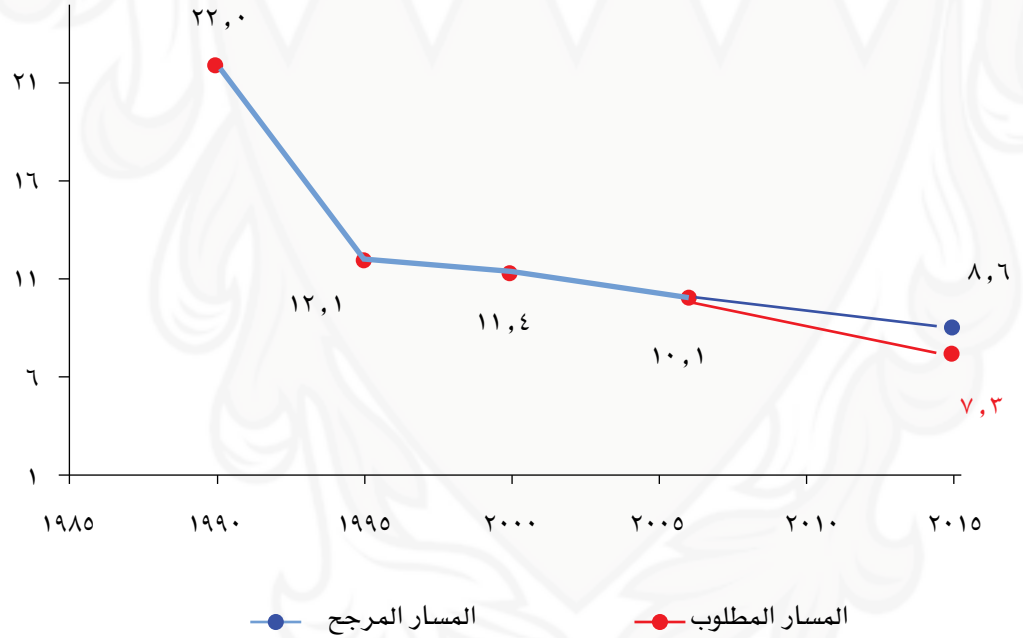

ملاحظة: المساران المرجح والمطلوب بين ٢٠٠٦ و٢٠١٥ محدّدان على أساس الاتجاه المحقق فعليا بين ١٩٩٥ و٢٠٠٦.

المؤشر ٢: معدل وفيات الرضع

انخفض معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي بمقدار الثلثين، من ٢٠ حالة وفاة في عام ١٩٩٠ إلى ٧,٦ في عام ٢٠٠٦، مما يعكس التقدم الصحي الذي تم تحقيقه في الفحوص الدورية من فحص قبل الزواج للكشف عن الأمراض الوراثية، خاصة أمراض الدم الوراثية، كفقر الدم المنجلي والثلاسيميا الذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٢ وأقر إلزاميا لجميع المقبلين على الزواج بمرسوم ملكي لعام ٢٠٠٤ . كما تتم متابعة الأمهات الحوامل، وتوفير الولادات الآمنة على أيدي مؤهلين، وتوفير الخدمات الصحية للرضع والخدج وزيادة عدد المؤهلين لمتابعة النساء في حاله الوضع و متابعة الرضع والخدج. تحظى هذه الفئة العمرية (الرضع) باهتمام خاص، حيث يتم الفحص الدوري عند بلوغ الرضيع شهرين، وأربعة، وستة، وتسعة أشهر، وعاماً، يتم فيها متابعة النمو والتمنيع.

وكذلك تم وضع تدخلات وطنيه لتحقيق الهدف، منها تعزيز الرضاعة الطبيعية لما لها من أهمية لصحة ونمو الطفل، خاصة في عامه الأول. وبعد صدور المرسوم الأميري عام ١٩٩٦ بتبني البحرين للمدونة الدولية للتسويق لبدائل لبن الأم، تم تطبيق الرقابة على ترويج وتسويق بدائل الرضاعة الطبيعية في المستشفيات والعيادات الحكومية والخاصة، كما تم تعميم فحص الأطفال الدوري للكشف عن فقر الدم الحديدي ومعالجته.

المؤشر ٣: نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة

ارتفعت نسبة التغطية للأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة من ٨٧,٠٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٠٦، وذلك بسبب متابعة الفحوص الدورية لهذه الفئة العمرية ورصد ومتابعة المتخلفين عن مواعيد التمنيع. كما أنّ مستوى التغطية للأطفال بلقاحات التمنيع ضد أمراض الأطفال الرئيسية تقارب الـ ١٠٠٪ أيضا، وتقارب نسبة التمنيع ضد شلل الأطفال والدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس ٩٨٪ و٩٩٪ اعتبارا من عام ٢٠٠٠. وتسعى وزارة الصحة للحفاظ على نسبه التغطية المرتفعة هذه.

جدول (١): النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة

٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
١٠٠٪	٩٨٪	٩٥٪	٨٧٪

ما تم إنجازه للتغلب على هذه التحديات

يمكن تلخيص الخطوات والسياسات التي اتبعت من أجل مواجهة هذا التحدي في الآتي:

١- تعميم نظام الفحص الدوري منذ الولادة إلى عمر ست سنوات، حيث يتم فحص الأطفال للاكتشاف المبكر لأغلب الأمراض التي تؤدي إلى الاعتلال في الصحة وتأخر في النمو ليتم متابعة وعلاج الحالات من قبل الاختصاصّيين في هذا المجال.

٢- تمنيع الأطفال ضد معظم الأمراض المعدية التي تصيب الأطفال في هذه السن وتوفير خدمات الفحوص الدورية و التمنيع في جميع المراكز الصحية والعيادات الحكومية والخاصة التي تعني بمتابعة و علاج الأطفال.

٣- الرعاية المقدمة للأمهات قبل وخلال فترة الحمل والمتمثلة في الإرشادات الصحية وتمنيع وفحوصات وعلاج الأمراض المتعلقة بالحمل أو الأمراض الأخرى التي تؤثر على صحة الجنين.

٤- إضافة فحوصات مختبريه لاكتشاف بعض الحالات المرضية كأمراض الدم الوراثية وفحص هبوط الغدة الدرقية عند الولادة.

نظرة مستقبلية: تغذية الأطفال

مع تحقيق مستويات منخفضة لوفيات الأطفال والرضع في البحرين، يكون من الضروري أنّ يجري العمل وفق اتجاهين فيما يتعلق بالهدف الرابع. الأول يتمثل في تخصيص التدخلات لمعالجة المشكلات الفعلية المحددة (مثل وفيات الأطفال الحديثي الولادة) وهو ما سبقت الإشارة إليه. والاتجاه الثاني يتمثل في توسيع النظرة إلى الهدف الرابع بما يتناسب مع خصائص المملكة، لاسيما التعامل مع هذا الهدف بحيث يشمل أيضا تغذية الأطفال، وعدم اقتصاره على معدل الوفيات. وقد سبقت الإشارة عند تناول الهدف الأول إلى صوابية نقل الهدف المتعلق بالأطفال منخفضي الوزن إلى الهدف الرابع، حيث البعد التغذوي الصحي أكثر أهمية من البعد المتصل بالفقر.

وثمة ثلاثة مؤشرات معتمدة عالميا لقياس سوق التغذية للأطفال دون الخامسة، وهي مؤشر نقص الوزن (الوزن بالنسبة للعمر)، والتقزم (أو قصر القامة: الطول بالنسبة للعمر)، والنحول (الوزن بالنسبة للطول)، وفي حقيقة الأمر، لكل من هذه المؤشرات دلالاته، فالأول يشير إلى سوء التغذية المباشر، والثاني لخلل مزمن في نمط التغذية وكميتها، والثالث إلى انخفاض آني (راهن) في الوزن ناجم عن نقص في الغذاء أو المرض.

وحسب البيانات المتاحة، فإن نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يشكون من نقص الوزن قد انخفض من ٨,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤,٢٪ عام ٢٠٠٠، والإنجاز المطلوب تحقيقه بالنسبة لهذا المؤشر (في الهدف الأول) هو خفض هذا المعدل إلى النصف بين ١٩٩٠ و٢٠١٥ (هكذا يفهم من صياغة الغاية عالميا). بالنسبة للبحرين فقد تحقق انخفاض بنسبة ٥٢٪ خلال خمس سنوات، وبالتالي لا يوجد قلق من القدرة على إنجاز المطلوب.

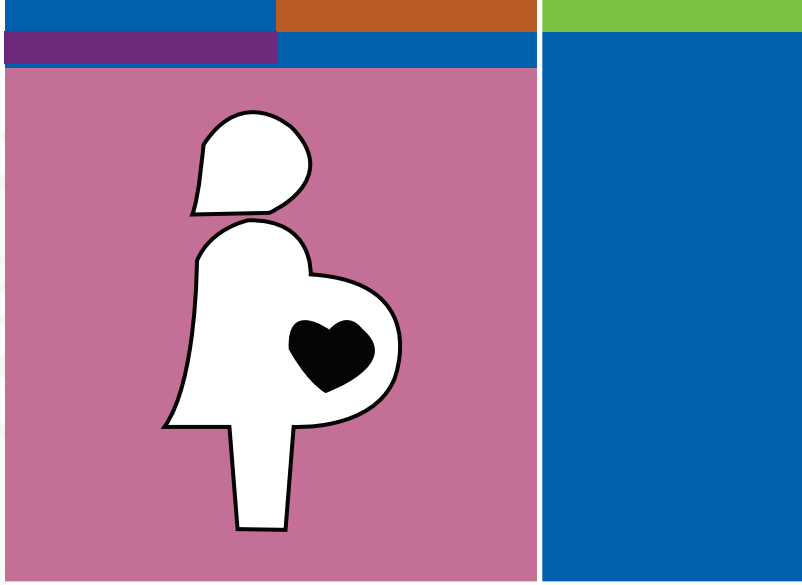

الهدف الخامس

تحسين صحة الأمهات

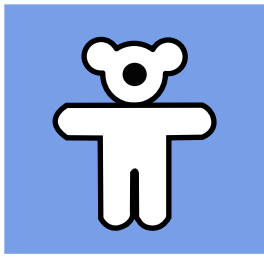
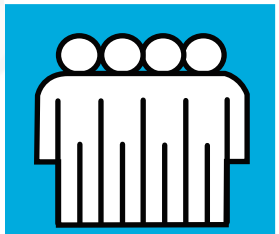
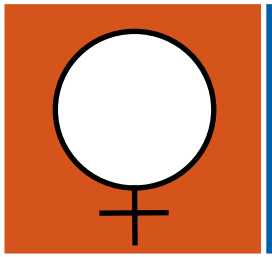

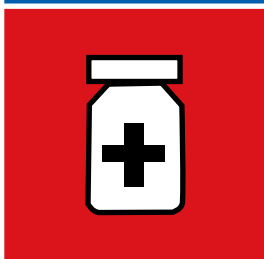

الغاية ١: خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

المؤشرات:

معدل وفيات الأمهات
نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف عامل صحي مختص.
معدل استخدام وسائل منع الحمل (منقول من الهدف السادس)
معدل ولادات المراهقات (مؤشر جديد)

الغاية ٢: مع حلول عام ٢٠١٥، تحقيق وصول خدمات الصحة الإنجابية للجميع (غاية جديدة مع مؤشريها).

المؤشرات:

نسبة التغطية بخدمات ما قبل الولادة.
نسبة الطلب غير المستجاب لخدمات تنظيم الأسرة

عني الهدف الخامس بتحسين صحة الأمهات، واقتصر في صياغته الأصلية عام ٢٠٠٠ على غاية واحدة هي خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع، على أن يتم قياس الإنجاز من خلال مؤشرين، الأول مباشر وهو معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حي)، والثاني غير مباشر وهو نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف عامل طبي مختص.

وخلال السنوات اللاحقة، كانت هناك ملاحظات نقدية تجاه الغاية والمؤشرات المعتمدة التي اعتبرت جزئية وغير كافية. لذلك اقترحت اللجان الفنية المختصة أن يجري توسيع مضمون هذا الهدف بحيث

تحسين صحة الأمهات

يغطي جوانب أخرى متعلقة بصحة الأمهات والصحة الإنجابية. وعلى هذا الأساس، تمت إضافة غاية ثانية جديدة مع مؤشريها (تحقيق وصول خدمات الصحة الإنجابية للجميع)، كما تمت إضافة مؤشرات جديدة إلى الغاية الأولى، لاسيما نسبة ولادات المراهقات. ويتضمن الإطار أعلاه الغايات والمؤشرات القديمة والجديدة.

التزم تقرير أهداف الألفية لعام ٢٠٠٣ بالمؤشرات المعتمدة عالميا، وسوف يعتمد التقرير الحالي المؤشرات ومستويات الانجاز نفسها، إلا أنه سوف يتوسع في عرض مؤشرات إضافية مساندة أو بديلة عند الاقتضاء، ولكن ضمن الدائرة المباشرة نفسها للهدف الخامس. كما أنه سوف يحاول عرض قيم المؤشرات الجديدة المقترحة في حال توفر بيانات عنها في البحرين

ما تم إنجازه من الهدف الخامس

الغاية: خفض وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥

بالنسبة للبحرين، ثمة إشكالية تتعلق بحساب معدل وفيات الأمهات بسبب صغر حجم السكان، العدد المنخفض نسبيا للولادات (يقاس هذا المعدل بعدد وفيات الأمهات لكل مئة ألف مولود حي)، وتحديدا لكون عدد الوفيات قليلا جدا، مما يجعل استخدامه الإحصائي المباشر غير ممكن. وهو ما سيتضح في سياق العرض. أما المؤشرات الأخرى، فهي قابلة للحساب، ولكنها ليست قياسا مباشرا للإنجاز المطلوب، ونعني بها معدل وفيات الأمهات.

المؤشر ١: معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود حي

البيانات المتاحة بالنسبة للبحرين هي التالية:

جدول (١): حالات وفيات الأمهات وعدد المواليد الأحياء

السنوات	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
عدد حالات الوفاة للأمهات	٤	٢	٣	٢			٣	٣	١	٢
عدد المواليد الأحياء	١٣٣٨٢	١٣٣٨١	١٤٢٨٠	١٣٥٣١			١٤٥٦٨	١٤٩١٥	١٥١٢٣	١٥٠٣٤

المصدر: وزارة ا لصحة، الإحصاءات الصحية ٢٠٠٣، ٢٠٠٦.

كما يظهر من الجدول أعلاه، وعلى امتداد العقد الماضي، أنّ عدد المواليد تراوح بين ١٣ ألف و١٥ ألف مولود في السنة. أما عدد الوفيات فتراوح بين وفاة واحدة وأربعة وفيات.

المؤشر ٢: نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف عامل صحي مختص

تشير الإحصاءات الصحية المتاحة منذ عام ١٩٩٥ إلى نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف كادر صحي مؤهل تجاوزت ٩٩٪ طوال العشرية الماضية. ويشمل تعريف العامل الصحي المختص، الأطباء والقابلات القانونيات. وقد ارتفع هذا المعدل من ٩٩,٢٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٩٩,٤٪ في عام ٢٠٠٦. أي أنّ البحرين بلغت القمة القصوى بالنسبة لهذا المؤشر.

جدول (٢): نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف كادر طبي مؤهل

٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٥
٪٩٩,٤	٪٩٩,٦	٪٩٩,٢

المصدر: الإحصاءات الصحّية، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦

التقييم العام للإنجاز

بشكل عام، تتوفر في البحرين خدمات الرعاية في فترة ما قبل وخلال فترة الحمل وذلك بتوفير كادر مؤهل لتقديم المشورة الطبية قبل الحمل، بجانب توفر عيادات تعنى بمتابعة الحوامل وتقديم الفحوص الدورية التي تشمل الفحوص المخبرية والأشعة فوق الصوتية للاطمئنان على صحة الجنين لجميع الأمهات، ولأجل ذلك، تم تزويد جميع عيادات الحوامل بأجهزة الأشعة فوق الصوتية.

يبلغ متوسط عدد الزيارات ٥ - ٦ في فترة الحمل كما أوصت به منظمة الصحة العالمية، ويتم علاج الحالات المرضية وفقا للدليل الإرشادي. كما تتوفر الولادات الآمنة في المراكز الصحية التي يسهل الوصول إليها في جميع المناطق، بالإضافة إلى توفر خدمات ما بعد الولادة و فترة النفاس التي تشمل الفحوص الدورية، والتمنيع والاكتشاف المبكر للحالات المعرضة للخطر.

الهدف السادس

مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الوبائية

الغاية ١: وقف انتشار فيروس الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وعكس مسار تطوره

المؤشرات:

- نسبة انتشار فيروس الإيدز بين الحوامل في عمر ١٥ – ٢٤.
- معدل استخدام الواقي الذكري لدى ذوي السلوك الجنسي الخطر.
- نسبة السكان من عمر ١٥-٢٤ الذين لديهم معرفة كافية عن الإيدز و الوقاية منه.
- معدل حضور التلاميذ الأيتام من عمر ١٠-١٤ سنة إلى غير الأيتام.

الغاية ٢: ضمان حصول المصابين بالإيدز على العلاج بحلول عام ٢٠١٠ (غاية جديدة)

المؤشرات:

- نسبة المصابين بحالات الإيدز المتقدمة الذين يحصلون على الأدوية.

الغاية ٣: وقف انتشار الملاريا بحلول عام ٢٠١٥ و الأمراض الوبائية الرئيسية الأخرى وعكس مسار تطورها.

المؤشرات:

- معدل الوفيات بسبب الملاريا.
- معدل الوقاية من الملاريا في المناطق المعرضة.
- معدل الوفيات بسبب السل.
- نسبة حالات السل المكتشفة والتي تمت معالجتها تحت نظام المراقبة الطبية المناسبة

مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الوبائية

تشكل الأمراض الوبائية تحديا كبيرا للتنمية في البلدان النامية، لاسيما البلدان الأقل نموا في إفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الآسيوية الفقيرة، وفي جيوب الفقر في البلدان الأخرى. ويعتبر وباء الإيدز من ابرز المشكلات الصحية والاجتماعية العالمية التي استجدت منذ الثمانينات، وقد ترك آثارا كارثية على التنمية في العديد من البلدان الإفريقية بشكل خاص. في حين تعد الملاريا أكثر الأمراض فتكا بالأرواح في الدول النامية. وكذلك الأمر بالنسبة للسل الذي يعتبر من الأمراض الأكثر ارتباطا بالفقر وسوء التغذية وتدهور بيئة السكن، وهو ينتشر في الدول النامية وفي بؤر الفقر في البلدان المتوسطة النمو والمتقدمة على حد سواء.

وعلى الرغم من المسوغات المنطقية لهذا الاختيار، وبحكم الخصائص المختلفة للبلدان من ناحية سمات الصحة والمرض فيها، فقد تركت صياغة الهدف السادس الباب مفتوحا أمام ضم أمراض أخرى، معدية وغير معدية، إلى قائمة أولويات السياسات الصحية، وأهداف الألفية على الصعيد الوطني. وفي التعديل الجديد للهدف السادس، تمت إضافة غاية ثالثة هي توفير العلاج لجميع المصابين بحالات الإيدز المتقدمة.
من ناحية أخرى، فإن الهدف السادس يختلف عن معظم الأهداف الأخرى بكونه لم يحدد مستويات كمية واضحة للإنجاز بشكل دقيق، وذلك بسبب طبيعة موضوعه. فأتى تحديد الإنجاز المطلوب في صيغة وقف انتشار المرض، وعكس مساره، أي تناقص الإصابات اعتبارا من تاريخ معين (٢٠١٥)، ذلك أنّ القضاء الكامل على المرض قد يكون هدفا غير واقعي – في المدى المحدد لأهداف الألفية على الأقل.

وبالنسبة للبحرين، فإن تقرير ٢٠٠٣ قد التزم بالغايات والمؤشرات المحددة عالميا، ولم يطرح أي بدائل أو إضافات أكثر تعبيرا عن خصائص الوضع الصحي والأمراض الأكثر انتشارا في المملكة. وسوف يسعى التقرير الحالي إلى التوسع قليلا، والإشارة إلى بعض البدائل أو الغايات و المؤشرات التكميلية الصالحة لقياس الوضع الصحي في البحرين، تمهيدا لتناولها بصورة أكثر عمقا في التقارير اللاحقة.

بشكل عام، فإن مكافحة الإيدز تبقى أولوية بالنسبة للبحرين. في حين إنّه لم تسجل أية إصابة داخلية بالملاريا منذ عام ١٩٨٠، وكافة الحالات المسجلة هي حالات وافدة. أما بالنسبة للسل، فلا تزال تسجل بعض الحالات، بيد انه يسجل تحسن محسوس أيضا في السيطرة عليه، ومعالجته.

ما تم إنجازه بالنسبة لتحقيق الهدف السادس

نتناول أولا الغايات والمؤشرات المعتمدة في الصياغة العالمية لأهداف الألفية، بدءاً بالإيدز ووصولا إلى الملاريا والسل.

الغاية ١: وقف انتشار فيروس الايدز بحلول عام ٢٠١٥ وعكس مسار تطوره

تم اكتشاف أول إصابة بالإيدز في عام ١٩٨٦، وتشير الإحصاءات المقدمة من اللجنة الوطنية للإيدز التي تم تشكيلها بقرار من مجلس الوزراء رقم ٨ في فبراير ٢٠٠٥ بأن العدد الإجمالي لحاملي فيروس الإيدز من البحرينيين بلغ ٢٩٣ حالة مسجلة منهم ١٣ حالة في عام ٢٠٠٦، ويوجد حاليا ٣٧ حالة AIDS يتلقون العلاج المناسب.

جدول (١): إجمالي عدد حالات متلازمة نقص المناعة المكتسبة للبحرينيين

	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٦	
	أحياء	وفيات	أحياء	وفيات	أحياء	وفيات	أحياء	وفيات
حاملو الفيروس	٣٢	٢٣	٤٥	٣٥	٦١	٤٣	١١٢	٥٠
مرضى الإيدز	٢	٥١	٤	٧٦	١٣	٩٦	٢٩	١٠٥
المجموع	٣٤	٧٤	٤٩	١١١	٧٤	١٣٩	١٤١	١٥٥
المجموع الكلي	١٠٨		١٦٠		٢١٣		٢٩٦	

المؤشر: نسبة انتشار فيروس الإيدز

إنّ السياسة الصحية المتبعة في مجال مكافحة الإيدز للحوامل تقوم على فحص الفئات المعرضة لخطر الإصابة بالفيروس فقط. ولا يتم فحص هذه الفئة للفيروس بصفة روتينيه، حيث تم فحص ٦٠٠ امرأة حامل معرضة لخطر الإصابة بالإيدز في عام ٢٠٠٧ ولم تسجل أي حالة إيجابية. ولكن تتوفر بعض المعلومات من دراسة مسحية للحوامل عن مدى انتشار فيروس الإيدز أجزت من قبل اللجنة الوطنية للإيدز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبحرين في عام ٢٠٠٦، وقد بلغ عدد المشمولين في الدراسة ٤٥٠ امرأة حاملاً لم تسجل من بينها أي حالة إيجابية (المصدر: اللجنة الوطنية للإيدز).

المؤشر: نسبة السكان من عمر ١٥-٢٤ الذين لديهم معرفة كافية عن الإيدز والوقاية منه

ولكن حسب الدراسة التي تمت من قبل اللجنة الوطنية للإيدز بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية تنظيم الأسرة بالبحرين في عام ٢٠٠٦ والتي أجريت

على طلبة الجامعة في الفئة العمرية من ١٨- ٢٥ سنه. تبين ان الغالبية العظمى من المشاركين قد سمعوا بفيروس نقص المناعة المكتسبة أو مرض الإيدز (٩٩,٤٪). كما أشارت الدراسة إلى أنّ نسبة عالية من أفراد العينة تدرك أنه بإمكان الأشخاص أن يحموا أنفسهم من فيروس نقص المناعة المكتسبة من خلال الحقن بالإبر النظيفة غير المستعملة (٨٨٪) ومن خلال ممارسة الجنس مع شريك غير مصاب (٧٣٪). ويعرف ٦٠٪ من أفراد العينة أن عدم استعمال الواقي الذكري أثناء الاتصال الجنسي يزيد من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة.

وتقوم وزارة الصحة بإعداد الدليل الإرشادي لتقديم الخدمات الصحية لفئة المراهقين، وخاصة الخدمات الوقائية التي تشمل التثقيف الصحي للوقاية من الأمراض الجنسية.

القدرة على تحقيق الغاية الأولى

يتمثل الهدف المطلوب تحقيقه في وقف انتشار الإيدز وعكس مساره مع حلول عام ٢٠١٥. ثمة صعوبة كبيرة في تقييم القدرة على تحقيق هذا الهدف، والسبب يكمن في عدم توفر المعلومات عن وضع الإيدز في المملكة، سواء لجهة عدد الإصابات الحقيقي الحالي، أو عدد الإصابات الجديدة. وبناء عليه يتعذر رسم اتجاه التطور. والسبب الكامن خلف هذا الوضع هو الموقف السائد في المجتمع تجاه الإيدز.

تتلخص العناصر الرئيسية في إستراتيجية وزارة الصحة للفحص عن فيروس الإيدز، في الآتي:

١. شمول الإيدز بالفحص الطبي الذي يقوم به المقبلون على الزواج.
٢. فحص متعاطي المخدرات في حال التعرف عليهم.
٣. فحص اللياقة قبل العمل لبعض المهن.
٤. فحص الأشخاص المعرّضين للإصابة.

المؤشر: معدل الوفيات بسبب الملاريا

لم تسجل أي حالة وفاة بسبب الملاريا منذ عام ١٩٩٥ ولغاية عام ٢٠٠٤، وقد بلغت حالات الإصابة ١٩٢ حالة في عام ١٩٩١، و٧٩ حالة في عام ٢٠٠٢، كلهم من الوافدين. السياسة المتبعة تتمثل في ترحيل المصابين إلى بلدانهم. لا يوجد خطر من انتقال الملاريا، إلا أنّ وزارة الصحة ما زالت تعمل جاهدة على مراقبة و معالجة الأماكن المحتملة لتكاثر البعوض بصورة مستمرة و منتظمة منذ عام ١٩٨٠.

المؤشر: معدل الوفيات بسبب السل ونسبة متابعة العلاج

انخفض معدل الوفيات بسبب السل لأكثر من الثلثين بين عامي ١٩٩٦ – ٢٠٠٦، من ١,٥ لكل ١٠٠ ألف من السكان في عام ١٩٩٦ إلى ٠,٣ في عام ٢٠٠٦، وذلك بسبب الإجراءات التي تتبعها وزارة الصحة في رصد الحالات المبلّغ عنها، وفحص الوافدين، والعلاج المبكر لجميع الحالات المكتشفة، ومتابعة العلاج الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية (DOTS) الذي بدأ العمل به عام ١٩٩٩.

أمّا بصدد معالجة المصابين، فتشير الإحصاءات المقدمة من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة السل إلى أنّ جميع الحالات التي تم تشخيصها قد عولجت منذ عام ١٩٩٩ وفقا للإرشادات.

جدول (٢): عدد حالات السل المكتشفة والتي تمت معالجتها تحت نظام المراقبة الطبية المناسبة

٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
٧٧٢	٢٠٧	*٤٣	*١١٧

* قبل البدء بالنظام المتبع.

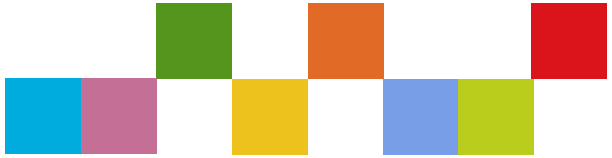

الهدف السابع

ضمان الاستدامة البيئية

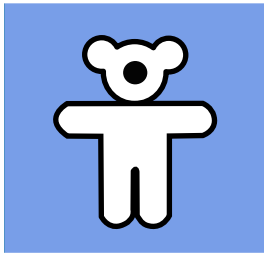
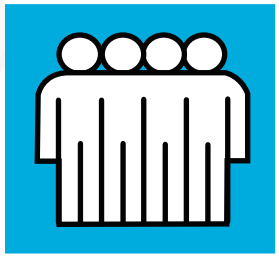
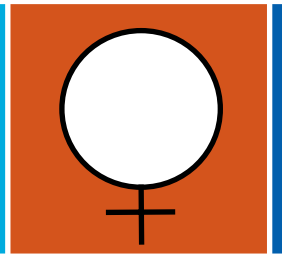

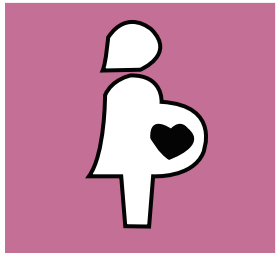

الغاية ١. دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد

المؤشرات:

١. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات
الطاقة المستخدمة (اكغم من الوقود/ دولار من الناتج المحلي الإجمالي) (ألغي)
٢. انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك غاز الكلورفلور كربون
نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب (ألغي).
٣. نسبة رصيد الأسماك التي تعيش في نطاقات بيولوجية محمية.
٤. نسبة المياه المستخدمة إلى المياه المتوفرة.

الغاية ٢. خفض خسارة التنوع البيولوجي إلى النصف، وذلك بتحقيق خفض ملموس في نسبة الخسارة مع حلول عام ٢٠١٠.

المؤشرات:

٥. نسبة المساحات الأرضية والبحرية المحمية.
٦. نسبة الأنواع المهددة بالانقراض.

الغاية ٣. خفض نسبة السكان العاجزين عن تأمين مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥.

ضمان الاستدامة البيئية

المؤشرات:

٧. نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه بصورة مستدامة
٨. نسبة السكان الذين يتمتعون بالحصول على خدمات محسنة للصرف الصحي
الغاية ٤. تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقير والمكتظة) بحلول العام ٢٠٢٠.
٩. نسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء المحرومة (أ- غير موصولة بالمياه، أو ب- غير موصولة بصرف صحي، أو ج- تعاني من الاكتظاظ (أكثر من ٣ أشخاص في الغرفة)، أو مساكن مبنية لها طبيعة مؤقتة).

يغطي الهدف السابع من أهداف الألفية ثلاثة أبعاد. الأول هو بعد بيئي مباشر تعبر عنه الغايتان الأولى والثانية، وبعد متصل بالمرافق العامة من مياه وصرف صحي ببعديه البيئي والمعيشي، والثالث هو البعد المتصل بظروف السكن غير الملائمة، بما فيها السكن في العشوائيات.

لم يحدد الهدف السابع إنجازات كمية محددة لكل المؤشرات، وتضمن تحقيق غايات نوعية مرنة، مثل إدماج الاهتمامات البيئية في السياسات الوطنية. كما أتت صياغة الغايات الأخرى بمؤشراتها عامة ومرنة، بما يتيح القيام بصياغة وطنية مناسبة عند الضرورة.

يعتبر ضمان الاستدامة البيئية في مملكة البحرين من الأمور الهامة، ويحمل معه تحديات عالية بسبب محدودية مساحتها البرية والبحرية ومواردها الطبيعية وبيئتها الهشة من جهة، ولمعدل نموها السكاني وكثافته وتسارع معدلات التنمية فيها من جهة أخرى. ولقد أدت هذه الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية مجتمعة إلى ضغوطات عالية على البيئة والموارد الطبيعية، وزادت من التحديات البيئية للمملكة.

التقدم في غايات ومؤشرات هدف الألفية الإنمائي السابع

المؤشر: النسبة المئوية للأراضي المغطاة بالغابات من المساحة الكلية للأراضي

تمتلك البحرين مساحة محدودة من "الغابات" متمثلة في تجمعات نبات القرم (الشورى) الموجودة في محمية خليج توبلي - رأس سند. وتبلغ المساحة المغطاة بأشجار القرم حوالي ٦٠ هكتاراً، تمتلك منها الدولة ٤٣ هكتاراً فقط. وخلال العقود القليلة الماضية شهدت هذه المنطقة الطبيعية تحويلاً كبيراً لمساحاتها إلى مناطق سكنية وبنى تحتية متنوعة، ودمرت أنشطة الردم ما يعادل ٨٠٪ من بيئة نباتات القرم.

وتعتبر أشجار القرم من أهم النباتات الساحلية التي تتميز بها منطقة ما بين المد والجزر في مملكة البحرين، وتشكل نظاماً بيئياً غنياً بتنوعه الحيوي، وذا إنتاجية عالية بفضل المغذيات التي تستفيد منها الكائنات البحرية، حيث تؤمن الموائل المناسبة للتنوع الحيوي، وتضم جموعاً من البكتيريا والطحالب والفطريات والهائمات البحرية النباتية والحيوانية، والرخويات، والمفصليات والحشرات والقشريات والأسماك والطيور والثدييات. كما تعتمد عليها الأحياء البحرية في الاستيطان والحضانة لسهولة الاختباء وتوفر الغذاء، مما يجعل من بيئة نبات القرم مزارع للثروة السمكية لمملكة البحرين، وتعمل جذور نبات القرم على ترسيب الرمال وثبات واتزان التربة، كما أن لنبات القرم استخداماته الطبية. للأسف، حالياً لا يوجد أي نوع من المراقبة والحماية أو الإدارة لهذه الأشجار، وهناك حاجة ملحة لتطبيق نظم إدارة تحمي هذه الأشجار النادرة وتمنع التناقص المستمر لهذا المورد الهام.

المؤشر: نسبة مساحة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي (إلى مجموع مساحات الأراضي).

تمتلك البحرين ٥ مناطق محمية بمساحة إجمالية تصل إلى ٦٨,٢٥ كم٢، وهي محمية خليج توبلي ورأس سند (١٠كم٢)، ومحمية مجموعة جزر حوار (٥١,٥ كم٢)، ومحمية ومنتزه العرين (٦,٦ كم٢)، ومحمية دوحة عراد (٥٠٠ كم٢) ومحمية جزيرة مشتان (١٦٢٤٧ كم٢). تمثل مساحة المناطق المحمية في البحرين حوالي ٩,٤٪ من المساحة الأرضية الكلية، بينما تمثل ٠,٨٣٪ فقط من المساحة الكلية للمملكة (تبلغ المساحة الكلية لاراضي جزر المملكة ٧٤٧ كم٢)، وهي نسبة قليلة جداً مقارنة بما أوصى به الإتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة (IUCN) بأن تغطي المحميات في كل دولة ما يعادل ١٠٪ من مساحتها. وإذا اعتبر، تجاوزاً، أنّ هذا المعيار قد تم تحقيقه بناء على المساحة الأرضية للمملكة، فإن المعيار الآخر غير مستوفي، وهو أن تغطي المحميات جميع النظم البيئية.

ومقارنة بالتقرير السابق للأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٣)، والذي كان مبنيّاً على المساحة الأرضية لمملكة البحرين (١٠٪)، سنجد بأن الاتجاه هو النقصان، ويعود ذلك لعاملين، الأول هو زيادة المساحة الأرضية الإجمالية للبحرين بسبب استصلاح المناطق الساحلية والبحرية، والثاني هو تناقص مساحة المحميات الطبيعية، حيث تناقصت مساحة محمية خليج توبلي/ رأس سند من ٢٤ كم٢ في العام ١٩٥٦ إلى ١٢ كم٢ في عام ٢٠٠٠، وحالياً إلى ١٠ كم٢ بسبب الردم والدفان والانشطة العمرانيه.

بشكل عام، فإن المحميات في مملكة البحرين تواجه العديد من التحديات الناجمة عن الأنشطة البشرية بسبب التناقص المستمر في مساحتها لصالح الأنشطة السياحية والعمرانية وعمليات الردم والدفان، وتدهورها البيئي الذي نجم عن ضعف التشريعات البيئية وصرف المخلفات السائلة والصلبة من محطات المعالجة ومصانع غسيل الرمال، بجانب الصيد وغيرها من الأنشطة الإنسانية. وهناك حاجة ملحة لتدعيم حماية المحميات وصيانتها، بالإضافة إلى زيادة مساحتها لتغطي النظم البيئية الأخرى، ومن أهمها الشعب المرجانية، قد أقر مجلس الوزراء المخطط الهيكلي حيث وضع خط نهائي للدفان وتحديد المناطق، واتخذ مجلس الوزراء قرار بتكليف وزارة الأشغال والبلديات بتنظيف خليج توبلي وفتح المداخل المائية لنقل مصانع غسيل الرمال.

المؤشر: استهلاك الطاقة السنوي (كيلوغرام نفط مكافئ) لكل ١٠٠٠ دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي (PPP)

يمثل قطاع الطاقة، الذي تهيمن عليه منشآت النفط والغاز ومحطات توليد الطاقة الحرارية، أهم القطاعات التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والصناعية في البحرين، بل أنّه المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلاّ أنّه يعد كذلك أحد المسببات للتدهور البيئي بسبب تأثيراته السلبية على الهواء والموارد المائية والبحرية والأراضي.

فقد وصل استهلاك الطاقة في عام ١٩٨٧ إلى قمته عند مستوى ١,١ طن نفط مكافئ لكل ١٠٠٠$ (لسنة الأساس ٢٠٠٠) من الناتج القومي الإجمالي، ويعد ذلك، بدأ هذا المعدل في الانخفاض بشكل عام، وفي الفترة من ١٩٨٧ – ٢٠٠٥ انخفض استخدام الطاقة بحوالي ١١٪، ليصل إلى حوالي ٠,٨ طن نفط مكافئ لكل ١٠٠٠$ (لسنة الأساس ٢٠٠٠) من إجمالي الناتج المحلي كما هو مبيّن في شكل (١).

شكل (١): تطور استهلاك الطاقة في مملكة البحرين خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٥

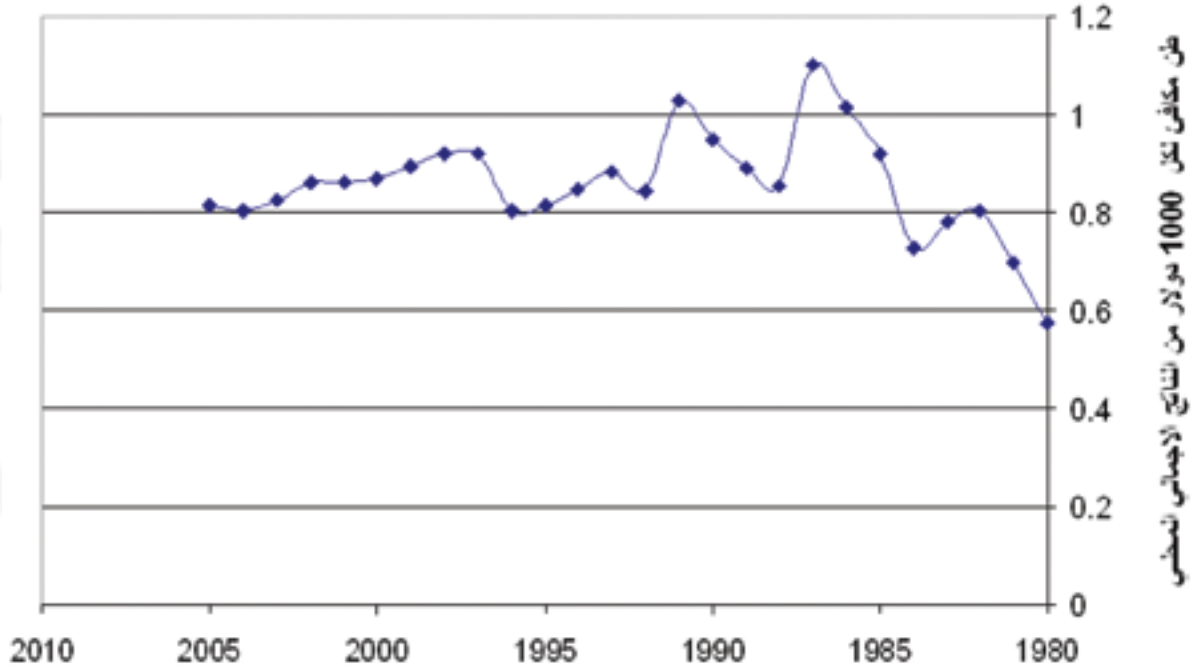

(المصدر Energy Information Administration :2007)

المؤشر: إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (غازات الدفيئة) واستهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (ODP طن)

يشير آخر مسح لانبعاثات غازات الدفيئة في مملكة البحرين (التقرير الوطني الأول لتغير المناخ، ٢٠٠٥) إلى أن المصادر الرئيسة لهذه الانبعاثات هي قطاع الطاقة (٧٠,٧٪)، والمخلفات الصلبة والسائلة (١٢,٩٪)، والعمليات الصناعية (٩,٦٪)، وقطاع المواصلات (٦,٦٪). وتبين سجلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) للفرد خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٥ زيادة تدريجية من ٦,١١ طن كربون مكافئ في العام ١٩٨٠ إلى ٩,٨ طن كربون مكافئ في العام ٢٠٠٥، أي بزيادة قدرها ٣٥٪ خلال هذه الفترة.

شكل (٢): تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في مملكة البحرين خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٥

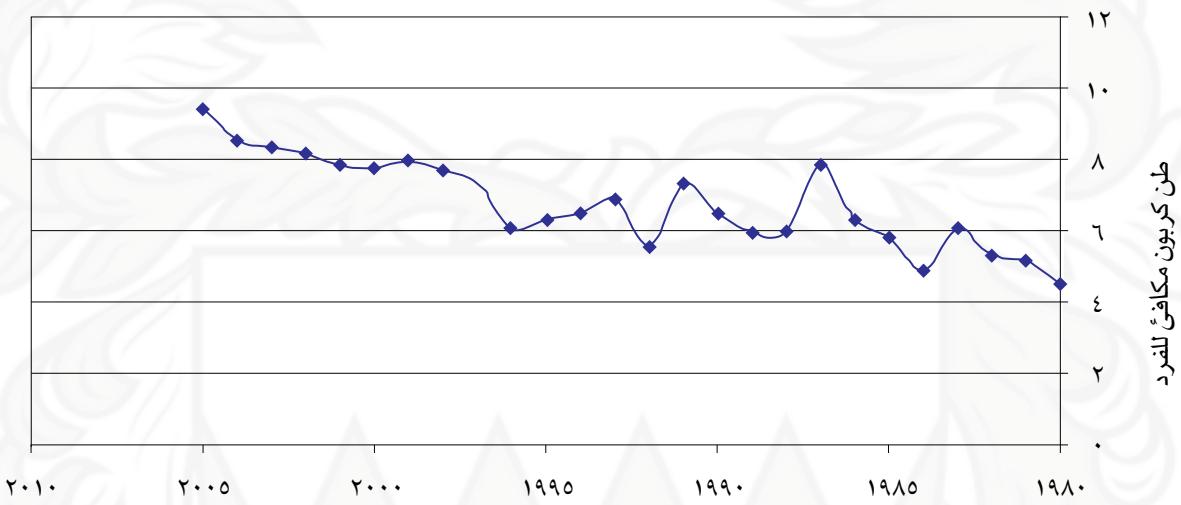

المصدر: Energy Information Administration :2007

إن الانبعاثات الغازية المؤدية إلى تغير المناخ في مملكة البحرين تعتبر قليلة نسبياً، حيث تمثل أقل من ٠,١٪ من إجمالي الانبعاثات الغازية العالمية. انضمت البحرين إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في عام ١٩٩٤، وإلى بروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٦. كما تقوم البحرين حالياً بإعداد التقرير الوطني الثاني للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ الذي من المتوقع أن ينتهي في عام ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى توصية التقرير الأول ولزيادة دقة مسح الانبعاثات الغازية والتدعيم المؤسسي لجهاز البيئة، أوصى هذا التقرير بعدد من المبادرات التي تشمل زيادة كفاءة محطات توليد الطاقة الكهربائية، وإدخال أنظمة الطاقة المتجددة لتزويد الكهرباء، وتطبيق إجراءات خفض الطلب. كما أوصى ببعض الإجراءات المساهمة في تخفيض الانبعاثات الغازية، مثل إدارة قطاع النقل والمواصلات، والمشاركة في مشروع الربط الكهربائي مع دول مجلس التعاون، واستغلال الغازات الناتجة عن ردم النفايات، حيث أن من شأن تطبيق هذه الإجراءات تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحوالي ١٥٪ بحلول العام ٢٠١٥.
وقد تم في نوفمبر ٢٠٠٧ تشكيل لجنة وطنية مشتركة لتغير المناخ (قرار مجلس الوزراء رقم ٥ لسنة ٢٠٠٧) من جميع الوزارات ذات العلاقة، ومن أهم مهامها وضع النظم واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل اتفاقية تغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها بما يتلاءم مع التشريعات القائمة في المملكة، ووضع الاستراتيجية الوطنية في مجال تغير المناخ وآلية التنمية النظيفة.

ومن جانب آخر صادقت مملكة البحرين على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في العام ١٩٩٠ وبروتوكول مونتريال في نفس العام وتعديلاته (لندن، كوبنهاجن، ومونتريال) حول المواد التي تهدد طبقة الأوزون. وتعتبر البحرين من الدول الملتزمة باتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال وتعديلاته، حيث قامت بتخفيض استيرادها واستهلاكها من مواد ODS، وهي تخطط لأن تصل نسبة مواد CFC فيها إلى الصفر قبل سنة الاستهداف (٢٠١٠). بالإضافة لذلك، توقفت البحرين تماماً عن استيراد الهالونات في عام ٢٠٠٤، ومواد تتراكلورايد الكربون والكلورفورم المثيل عام ٢٠٠٥. الجدير بالذكر أن الوحدة الوطنية للأوزون بالهيئة العامة للبيئة استلمت شهادة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ تقديرا لجهودها في هذا المجال.

المؤشر: نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب

لا يوجد في البحرين نسبة من السكان ذات دلالة إحصائية تستخدم الوقود الصلب.

المؤشر: نسبة السكان (المباني) الموصولة بشبكات المياه بصورة مستدامة

تصل نسبة الأشخاص الذين تتوفر لديهم مياه شرب آمنة في البحرين إلى ١٠٠٪، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تحسن مستوى المعيشة والصحة العاليين نسبياً في المملكة. ومصدر هذه المياه لجميع مناطق البحرين هو المياه المحلاة والمياه الجوفية المخلوطة بنسبة ١:٢. إلا أنه مع زيادة الطلب على المياه البلدية وارتفاع مستوى استهلاك الفرد (حوالي ٥٠٠ لتر/اليوم/الفرد)، فإن ذلك قد يهدد استدامة مستوى هذه الخدمة في المستقبل. وحالياً تتذبذب نسبة ملوحة المياه المزودة في الوقت والمكان وفي بعض الأحيان تتجاوز الحد الأقصى الموصي به من قبل منظمة الصحة العالمية الذي تم تبنّيه من قبل مملكة البحرين والبالغ ١٥٠٠ ملجم/لتر.

وخلال الفترة من ١٩٩٢ – ١٩٩٦ تراوحت نسبة عينات المياه المزودة للمنازل والمطابقة لمواصفات مياه الشرب من ٩٢,٥ – ٩٥٪. ومع زيادة كمية المياه المحلاة (محطة الحد)، تم تخفيض ملوحة المياه بشكل كبير بسبب تقليل الاعتماد على المياه الجوفية، حيث تبين تقارير وزارة الكهرباء والماء أن متوسط ملوحة المياه تأرجح بين ٩٠٠ – ١٥٠٠ ملجم/لتر، ويرجع تذبذب نوعية المياه إلى محدودية طاقة محطات التحلية، واللجوء إلى المياه الجوفية المائلة للملوحة لخلطها مع المياه المحلاة لمواجهة الطلب المتزايد على المياه المنزلية.

من جهة أخرى، فإن توفير المياه البلدية بواسطة تكثيف بناء محطات التحلية يؤدي إلى الإضرار بالبيئة المحيطة بالمحطات، والتي تتضمن الهواء والبيئة البحرية، أضف لذلك التكلفة العالية لمحطات التحلية (٠,٦٥ دولار أمريكي للمتر المكعب)، ودعم قطاع المياه البلدية الذي يمثل عبئاً مالياً ثقيلاً على كاهل الموازنة العامة للدولة، مما قد يحرم قطاعات حيوية أخرى من الدعم المطلوب، كالتعليم والصحة. لذا، هناك ضرورة ملحة لصياغة برنامج يستهدف الترشيد والمحافظة على المياه في القطاع البلدي ضمانا لاستدامة خدمة تزويد المياه البلدية في مملكة البحرين.

المؤشر: نسبة السكان (المباني) الموصولة بشبكات الصرف الصحي

حققت مملكة البحرين تقدما كبيرا في مجال توفير خدمات الصرف الصحي الأساسية، وهو جهد جدير بالثناء إذا ما أحيط بالزيادة السكانية والتطور العمراني المتسارعين اللذين تشهدهما المملكة راهنا. فقد ارتفع معدل تغطية خدمات الصرف الصحي الأساسية من ٧٥٪ في عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٩٧٪ في عام ٢٠٠٣، ويرجح

استمرار نفس النسبة في عام ٢٠٠٧ إن لم تزد.
وبالرغم من هذه الجهود، فإن كمية المياه البلدية المجمعة والمعالجة ثلاثياً تصل إلى حوالي ٢٣٪ فقط من الكمية الكلية (فضلاً أنظر تحديات إدارة الموارد المائية وإدارة البيئة الحضرية). وهناك حاجة ملحة لرفع هذا المستوى من التجميع والمعالجة ليصل إلى المستوى العالمي والبالغ ٦٠ – ٧٠٪.

وبصدد إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، تمتلك البحرين خططاً طموحة تقضي بإعادة استخدام حوالي ٢٠٠ ألف متر مكعب يومياً من المياه المعالجة ثلاثياً بحلول العام ٢٠١١، ويؤمل أن توجّه لري ما مساحته ٢٩٧٣ هكتاراً من المزارع الإنتاجية، بالإضافة لري المسطحات الخضراء والتشجير. ورغم التقدم النسبي في تنفيذ هذا المشروع (شكل ٣) إلاّ أن خطة تنفيذ المشروع واجهتها بعض المعوقات التي أدت إلى تأخره قرابة ٥ سنوات، مما قد يضعف فعالية تحقيق أهداف المشروع، وخصوصاً ما يتعلق منها بالحفاظ على المياه الجوفية.

شكل (٣): تطور إنتاج وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً (١٩٨٨-٢٠٠٧)

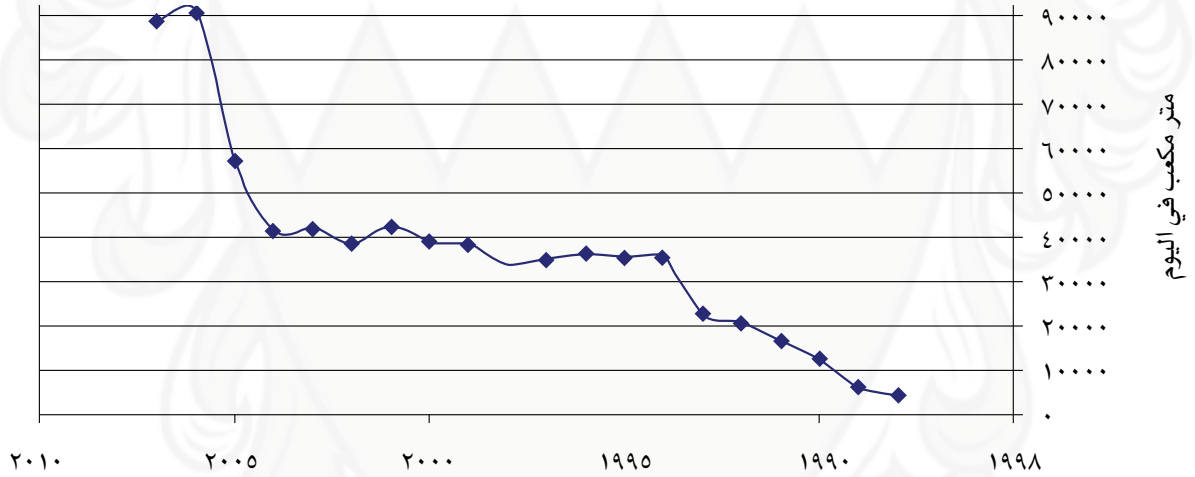

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٧ حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٧ (المصدر: وزارة الأشغال والإسكان).

المؤشر: نسبة السكان القادرين على الحصول على سكن آمن ١٠٠ ٪ من السكان

يضمن دستور مملكة البحرين السكن لكل المواطنين، وعملياً لا يوجد بها تجمعات سكانية عشوائية أو أحزمة بؤس تنقصها الخدمات الأساسية. ولكن ثمة نسبة من السكان تعيش في مساكن قديمة أو متهالكة، وثمة برنامج حكومي لترميم هذه المساكن أو إعادة بنائها. وفي كل الأحوال، فإن هذه المسألة تندرج في إطار الهدف الأول أكثر من كونها مشكلة بيئية بالمعنى المباشر. وهناك احدى الدراسات التي تشير إلى أن حوالي ٧٥٪ من البحرينيين يسكنون في مساكن يمتلكونها .

الهدف الثامن

تطوير شراكة عالمية للتنمية

الغايات:

١. المزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح ومتوقع السلوك وغير تمييزي (يشمل الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر على المستوى الوطني والدولي).

٢. معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا من خلال تحرير صادرات الدول الأقل نموا من الحصص والتعرفات، وتخفيف الدين وزيادة المساعدات الرسمية للتنمية.

٣. التعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة والدول المكونة من جزر صغيرة.

٤. التعامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات دولية ووطنية لإدارة الديون بشكل مستدام في المدى الطويل.

٥. تطوير وتطبيق خطط لإيجاد فرص عمل لائق للشباب (نقلت إلى الهدف الأول)

٦. تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية.

٧. تعميم فوائد التقنيات الحديثة بالتعاون مع القطاع الخاص.

الهدف الثامن من أهداف الألفية له طبيعة خاصة مختلفة عن الأهداف الأخرى، فبينما هذه الأخيرة هي أهداف محددة يتم بلوغها على الصعيد الوطني، ومن خلال سياسات وطنية بالأساس، فإن الهدف الثامن يتعلق بالتعاون الدولي، وبالمسؤولية الجماعية على الصعيد العالمي بإيجاد بيئة مساعدة على إنجاز أهداف الألفية. كما يتضمن الهدف الثامن التزامات الدول المتقدمة تجاه الدول النامية بمساعدتها على إنجاز الأهداف التنموية، دون أن يغفل أيضا مسؤولية الحكومات الوطنية في اعتماد سياسات اقتصادية ومؤسسية متناسبة مع متطلبات المشاركة في الاقتصاد العالمي وعدم الخروج على قواعده الموجهة.

تطوير شراكة عالمية للتنمية

كما أنّ هذا الهدف يتضمن مجموعة من الغايات ذات الطبيعة المتنوعة (ستّ غايات بعد نقل الغاية المتعلقة بتشغيل الشباب إلى الهدف الأول)، إضافة إلى تضمنه عددا أكبر من المؤشرات (١٥ مؤشرا). وينتج عن ذلك أنّ طريقة التعامل وعرض الهدف الثامن ستختلف بعض الشيء عن الطريقة المعتمدة للأهداف الأخرى.

فمن جهة أولى هناك مجموعة الأهداف التي لها طبيعة دولية بشكل حاسم، والتي لا يمكن اعتمادها على الصعيد الوطني، وإنما قد يكون لها تبعات يمكن الإشارة إليها. وهناك من جهة ثانية بعض الغايات الخاصة بدول ذات وضعيات خاصة. كما أن هناك بعض الغايات والمؤشرات التي تنطبق على الصعيد الوطني.

وبشكل عام، وفي المرحلة التالية من إعداد تقرير أهداف الألفية، سوف يجري التعامل مع هذا الهدف من منظور وطني، بصفته تحليلا للإطار العام الماكرو - اقتصادي، والماكرو - اجتماعي للوضع في البحرين، الذي يمكن أن يشكل بيئة مساعدة أو معرقلة لتحقيق أهداف الألفية. أما في التقرير الحالي، فسوف يجري التطرق بشكل عام إلى الخصائص الكلية للوضع في البحرين، واستعراض دلالات الغايات المختلفة والمؤشرات بمقدار انطباقها على المستوى الوطني، على غرار ما تم بالنسبة للأهداف السبعة الأخرى.

ما تمّ إنجازه بالنسبة للهدف الثامن : الغايات ذات الطابع الدولي

تشمل الغايات الأربع الأولى: النظام التجاري العالمي، واحتياجات الدول النامية، ومشكلات الدول المحاطة باليابسة والجزر، ومشكلة الديون. والمسؤولية في تحقيق الغايات هنا هي مسؤولية دولية جماعية كما سبقت الإشارة، وإن كان لها أهمية خاصة وتبعات بالنسبة لبعض الدول المعنية أكثر من غيرها، من حيث النتائج كما من حيث المسؤولية في إيجاد الحلول والمعالجات. فكيف تتحدد علاقة البحرين بهذه الغايات؟

تطوير نظام عالمي تجاري ومالي منفتح

استمرت مملكة البحرين في التقدم بخطى متسارعة في الانفتاح الاقتصادي والتجاري والمالي على العالم نحو الاندماج في السوق العالمية، مما يتطلب تعديلاً جوهرياً على قوانينها وأنظمتها ومؤسساتها.

وللوفاء بمتطلبات ذلك أدخلت البحرين تعديلات على تشريعاتها، حيث ألغي نظام المقاطعة وعُدِّل قانون مباشرة مهنة المحاماة، ليتيح للمكاتب ولشركات المحاماة وللمحامين الأجانب التابعين للشركات الأجنبية

تقديم خدمات قانونية. وأصدرت قانون تحريم الاتجار بالبشر. وأدخلت تعديلات على قانون العمل ينتظر تصديق البرلمان عليها ليتيح تشكيل نقابات في القطاع الحكومي. وصدر قانون هيئة سوق العمل وصندوق العمل ليضمن حرية أكبر للعمالة المحلية والأجنبية. وجرى ألانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحه غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وعُدِّل القانون المنظّم لذلك. كما اتخذت الحكومة إجراءات وأدخلت تعديلات على التشريعات المالية والمصرفية من اجل مزيد من الشفافية في هذا القطاع ([1]).

كما أن مملكة البحرين عضو مؤسس في منظمة التجارة العالمية. وقد مضت قدماً في تحرير مختلف القطاعات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وخلق بيئة مناسبة لذلك. والمضي قدما نحو المزيد من تحرير التجارة. وإصلاح سوق العمل ليستجيب لمتطلبات تحديث الاقتصاد نحو التنوع لئلا يعتمد على النفط. ويستند أكثر على اقتصاد المعرفة. والصناعات والخدمات التي تضيف قيمة مضافة. وتستخدم العمالة المحلية. وفتح فرص عمل متزايدة لها. وقد مثّل توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ خطوه مهمة في هذا الاتجاه. حيث إنّ مملكة البحرين هي الأولى خليجياً والثالثة عربياً التي تنجز ذلك([2]).

خلاصة القول. إنّ البحرين تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي. متبنية قواعد عمل هذا النظام وآلياته. وهي بذلك تسعى للتكيف مع متطلباته. لا تطرح المملكة على نفسها راهنا مهمة المشاركة بشكل فعلي ونشيط في صياغة هذا النظام التجاري العالمي الأكثر عدالة. كما أنها لا تقيم تحالفات إقليمية ودولية للقيام بمثل هذا الدور بشكل مشترك مع دول أخرى.

النفاذ إلى الأسواق

انسجاما مع السلوك المشار إليه أعلاه. فإن البحرين تتبع سياسة انفتاح في الاتجاهين تجاه الأسواق. حيث قامت بتوقيع اتفاقيات تجارية كان أبرزها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد ترتب على هذه الاتفاقية ارتفاع حجم التجارة الخارجية بين البلدين إلى ٢٥٢ مليون دينار بحريني عام ٢٠٠٦ مقابل ٢٢٨ مليون دينار بحريني عام ٢٠٠٥. وارتفع خلال فترة النصف الثاني ٢٠٠٦ والنصف الأول من ٢٠٠٧ إلى ٣٢٩ مليون دينار بحريني([3]). كما أنّ هناك مشاريع استثمارية مشتركة تستفيد من التكنولوجيا والمنتجات الأميركية المتطورة. وفي حين يلاحظ ارتفاع نسبة واردات البحرين من السلع الأميركية مثل السيارات و الكمبيوترات وغيرها. فقد ارتفعت صادرات البحرين إلى الولايات المتحدة من خام الألمنيوم ومنتجات الألمنيوم المعدنية والكيماوية.

من جهة أخرى. فإن دخول السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ يعني المزيد من انسياب السلع والعمالة الخليجية وحرية الاستثمار والتملك لمواطني وشركات مجلس التعاون الخليجي. وفي الواقع فإن مملكة البحرين طليعية في تنفيذ مقررات مجلس التعاون الخليجي في هذا الشأن. وقد عدلت قانون التملك العقاري ليسمح لمواطني وشركات المجلس للتملك العقاري في البحرين. كما سمحت بتملك الشقق للأجانب([4]).

---

١ دائرة الشؤون القانونية والتشريعات في المملكة - الموقع الالكتروني.

٢ وزارة الصناعة والتجارة . الموقع الالكتروني

٣ مصرف البحرين المركزي . المجموعة الاحصائية - الموقع الالكتروني.

٤ مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمانة العامة للموقع الإلكتروني.

وتشير أرقام الجهاز المركزي للمعلومات إلى أن صادرات مملكة البحرين لدول مجلس التعاون في ازدياد، حيث بلغت ٤٥٢ مليون دينار بحريني في النصف الثاني ٢٠٠٦ والنصف الأول ٢٠٠٧ ، في حين بلغت وارداتها من دول المجلس للفترة نفسها ٣٢٧ مليون دينار، وتحتل السعودية النصيب الأكبر من الصادرات حيث بلغت ٢٥٢ مليون دينار أما الواردات فبلغت ١٨٠ مليون دينار بحريني. وقد بلغ حجم التجارة الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ٧٧٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٥، أي ما نسبته ٢٧٪ من مجموع تجارة مملكة البحرين الخارجية البالغة ٢٨٩١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٥. وبالنسبة للدول العربية فقد بلغ مجمل التجارة معها ٨٢٢ مليون دينار بحريني، أي ما نسبته ٢٨٪ من مجموع التجارة الخارجية.
من جهة أخرى، سمحت مملكة البحرين بتداول أسهم الشركات الخليجية في بورصتها، وفي ذات الوقت يتم تداول أسهم بعض الشركات البحرينية في البورصات الخليجية، بالإضافة إلى حق تملك المواطنين الخليجيين لأسهم الشركات البحرينية. مجمل القول إنّ ذلك أسهم في زيادة كبيرة في استثمارات وتداولات غير البحرينيين في بورصة البحرين، الأمر الذي رفع نسبة الأسهم المتداولة من قبل غير البحرينيين إلى ٤٨,٦٪ في عام ٢٠٠٧ مقابل ٤٣,٨٪ في عام ٢٠٠٣٪ ([١]).

ويمثّل مجمل الصادرات البالغ قيمتها ٤,٥٨٧ مليون دينار بحريني قرابة ٧٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٥٩٥١,٣٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٦، في حين تمثل الواردات ٣,٩٥٣,٧ مليون دينار بحريني، أي ما نسبته ٦٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد دلت أرقام التجارة الخارجية على أن المستوردين الأساسيين من مملكة البحرين هم السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي عموما، والولايات المتحدة وسنغافورة والهند واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وفرنسا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا على التوالي، في حين إنّ أهم المصدرين الأساسيين لمملكة البحرين هم السعودية ودول مجلس التعاون عموما واليابان والولايات المتحدة وسنغافورة وألمانيا والهند والمملكة المتحدة وايطاليا وفرنسا والبرازيل وكوريا. ويمكن القول إنّ السعودية والولايات المتحدة واليابان وسنغافورة وألمانيا هم أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين([٢]).

وإلى جانب ذلك، جرى تحرير قطاع العقارات وفتحه أمام الاستثمارات، بحيث إنّ مشاريع استثمارية عملاقة في طور الإنجاز، معظمها استثمارات خليجية، وتشمل إلى جانب المساكن، مشاريع خدمية ومستشفيات استثمارية وجامعات ومدارس خاصة وغيرها.

وقد استنت الحكومة سياسة تنويع مصادر الدخل والتوسع في الصناعات الثقيلة والتحويلية باستثمارات خليجية حكومية في عددٍ من الصناعات، كالألمونيوم والبتر وكيمائيات، فضلاً عن الخدمات المالية والمصرفية، والسياحة. وقد خطت مملكة البحرين خطوات كبيرة لتثبيت استقرارها الاقتصادي وتعظيم دور القطاع الخاص وتوظيف الفوائض لتعزيز التنمية وتنويع مصادر دخلها وهياكلها الاقتصادية، وهو ما تظهره تطورات مكونات الناتج المحلي خلال السنوات الماضية. وقد أتت تلك التطورات في ظل ما تشهده كافة دول مجلس التعاون من انتعاش اقتصادي قوي مدعّم بدخل نفطي وفّر سيولة عالية عززت من إيرادات الخزينة وأتاحت مجالا واسعا للإنفاق على المشروعات الرأسمالية والبنى التحتية، مما أسهم في رفع معدلات تدفق رؤوس الأموال، الأمر الذي عزز توقعات استمرار انتعاش كافة القطاعات الاقتصادية، لاسيما العقار الذي لم يزل يشهد انتعاشا كبيرا.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٦، وفي ظل ما تشهده المملكة من تقدم في مختلف قطاعاته الحيوية، توقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٦,٦٪ و٦,٢٪ في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، مرشحا ان يسجل اقتصاد المملكة احد أسرع اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط نموا خلال

١ مصرف البحرين لمركزي ، الموشرات الاقتصادية، ادارة الاستقرار المالي ، ديسمبر ٢٠٠٧
٢ مصرف البحرين المركزي ، المجموعة الاحصائية - الموقع الالكتروني.

الفترة المقبلة. وقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلا مرتفعا إذا ما قورن بدول مجلس التعاون الأخرى، حيث سجلت البحرين المرتبة الثالثة بواقع ١٩,٨ ألف دولار، وذلك بعد كلٍّ من قطر والإمارات على التوالي.

إنّ ما سبق ذكره يعطي فكرة عن طبيعة الإطار الاقتصادي الكلي الذي يحيط بعملية التنمية وبتحقيق أهداف الألفية في البحرين. وخلاصته أنّ المملكة تحقق معدلات نمو مرتفعة لجملة أسباب، من بينها اندماجها المتقدم في الاقتصاد العالمي وفي اقتصاد مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. كما أنها تتميز باقتصاد متنوع، وبدور فاعل للقطاع الخاص والاستثمارات الخليجية والعالمية، وبدور هام للدولة في رعاية هذا التوجه. وهذا يضع إطاراً عاما لعملية التنمية يترك أثره على الخيارات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

الدول الأقل نموا والديون.

الغايات المتعلقة بالدول الأقل نموا، وبالدول المحاطة باليابسة، والجزر، والديون، كلها لا تنطبق على البحرين. فالمقصود هنا هو دول تعاني من صعوبات اقتصادية أكثر أهمية من الدول الأخرى مما يقتضي تخصيصها بدعم إضافي. وليست هذه وضعية البحرين. وبالرغم من كون البحرين من الجزر الصغيرة المساحة، إلاّ أنّ مواردها واقتصادها المتنوع واندماجها في اقتصاد منطقة الخليج، يجعلها خارج هذا التوصيف. وكما هو معلوم، فإن البحرين من الدول ذات مستوى الدخل المرتفع وتنتمي إلى الدول ذات مستوى التنمية المرتفع حسب دليل التنمية البشرية.

تعميم فوائد التقنيات الحديثة بالتعاون مع القطاع الخاص

ترتب على الانفتاح الاقتصادي والتجاري دخول شركات الاتصالات الحديثة وإقامة عدد من الجامعات والمعاهد وفتح المزيد من البنوك الاستثمارية والتجارية. ومن المؤشرات على ذلك، ظهور أجيال جديدة من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعميمها على نطاقٍ أوسع، ويتم ذلك من قبل القطاع العام والقطاع الخاص.

ومع فتح قطاع التعليم الجامعي للقطاع الخاص، جرى افتتاح العديد من الجامعات الخاصة وكذلك معاهد التدريب، حيث إنّ عدداً منها متخصص في العلوم والتكنولوجيا بمختلف أنواعها. وقد أسهم ذلك في نقل التكنولوجيا من بلدان متقدمة إلى مملكة البحرين، حيث اكتسب طلبة هذه الجامعات هذه التكنولوجيا.

وترتب على هذه السياسة إقامة عدد كبير من البنوك الحديثة وافتتاح عدد من البنوك العالمية فروعاً لها في المملكة. وتستخدم هذه البنوك أساليب إدارية متطورة وتكنولوجيا حديثة في مختلف نشاطاتها وأقسامها، وبذلك فهي تسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة في إدارة المصارف والبنوك إلى المملكة، مما ينعكس إيجابياً على اكتساب العاملين البحرينيين في هذه البنوك للتكنولوجيا الحديثة اللازمة لإدارة الخدمات المالية والمصرفية.

وقد واصلت مملكة البحرين سياسة تحرير قطاعات اقتصادها وفي مقدمتها قطاع الاتصالات، حيث أنشأت هيئة تنظيم الاتصالات (TRA) المستقلة والتي تشرف على تنظيم هذا القطاع الحيوي. وبالفعل لم تعد شركة بتلكو الوطنية محتكره لسوق الاتصالات، بل دخلت إلى جانبها شركة (زين) الهاتف المحمول، بجانب العشرات

من الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت وغيرها. وفي هذا الصدد فقد جرى الترخيص حتى يوليو ٢٠٠٧ إلى ١٣٤ شركة تتنافس فيما بينها لتقديم هذه الخدمات. وقد أسهم ذلك في تخفيض كلفة الاتصالات بمختلف أنواعها وتطوير نوعيتها وتنويع الخدمات وأدّى إلى تحسّن في أدائها وإدخال خدمات جديدة وأجيال جديدة من الخدمات ومواكبة متطلبات التطور الاقتصادي السريع وجعل البحرين جاذبه للاستثمار وقادرة على المنافسة، مع استيعاب عمالة بحرينية تعتمد على المعرفة بتكنولوجيا المعلومات.

وبالانتقال إلى مؤشرات الاتصال المقترحة (عدد خطوط الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت) لكل مئة من السكان، يلاحظ أنّ هذه النسب مرتفعة بالنسبة للهاتف بنوعيه، في حين أنها لا تزال منخفضة بالنسبة للإنترنت، كما يبدو من الرسم البياني أدناه:

خطوط الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت في عام ٢٠٠٦ (لكل مئة من السكان)

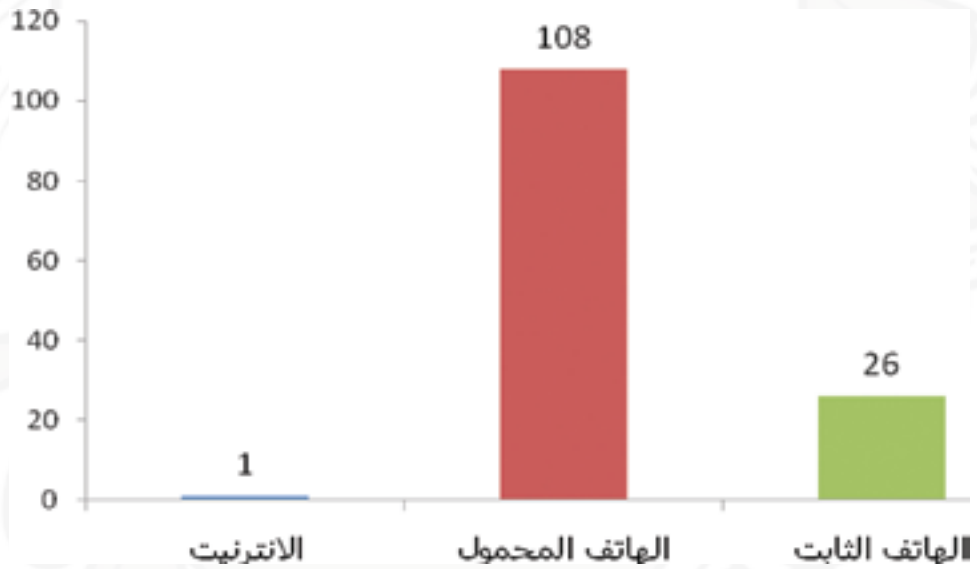

المصدر: الموقع الإلكتروني لهيئة تنظيم الاتصالات (الإحصاءات المتعلقة بالإنترنيت تخص عام ٢٠٠٤).

إلا أنّ هذه المؤشرات لا تعكس سوى الجانب الاستهلاكي من استخدام التكنولوجيا، ولا تعبّر عن الاستفادة منها لتحسين المعرفة أو لتحسين الإنتاج أو الإدارة العامة والخاصة.

وحقيقة الأمر أنّ البحرين قد سجلت بعض الخطوات الإيجابية بما يتجاوز الاستهلاك. ذلك أنّ اكتساب التكنولوجيا الحديثة وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين نوعيتها في جميع القطاعات التي تستخدمها وخصوصاً المصارف والشركات المالية وقطاع العقارات الحديث والنقل الجوي والصناعة بأنواعها.

وبالنسبة للتعليم فهناك مشروع مدارس المستقبل والذي يستهدف إدخال تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع في العملية التعليمّية في عدد من مدارس المراحل الإعدادية والثانوية تمهيداً لتعميمها على كافة المدارس في المملكة.

كما أسهمت تكنولوجيا المعلومات في تطوير وسائط الإعلام البحرينية ومنها الصحافة المحلية والفضائيات التلفزيونية وغيرها. وبشكلٍ عام فإن تحديث وتعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات يسهم في تقدم شامل في مختلف المجالات الاقتصادية التجارية والتعليمية والمعيشية وغيرها.

الملاحق

ملحق رقم (١)

قرار مجلس الوزراء رقم (١٩١٠ - ٠٢)
وقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٣٦-١٠)
بشأن تكليف وزارة التنمية الاجتماعية والوزارات والهيئات الأخرى بإعداد تقرير مملكة البحرين حول الاهداف التنموية للألفية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قرر مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٠٦ بتكليف وزارة التنمية الاجتماعية التنسيق مع الوزارات والأجهزة المعنية وهي وزارات الصحة والتربية والتعليم والأشغال والإسكان والمالية والمجلس الأعلى للمرأة والجهاز المركزي للمعلومات والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية لإعداد تقرير مملكة البحرين حول تحقيق الأهداف التنموية للألفية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة دورية".

كما صدر عن مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٧ قرار رقم (١٩٣٦-١٠) بشأن إضافة المؤسسة العامة للشباب والرياضة كجهة من الجهات المعنية بإعداد تقرير مملكة البحرين حول تحقيق الأهداف التنموية للألفية

ملحق رقم (٢)

قرار رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٧ بتشكيل اللجنة الوطنية الاعداد تقرير مملكة البحرين حول الاهداف التنموية للألفية

اشارة الى قرار مجلس الوزراء رقم (١٩١٠-٠٢) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٠٦ بتكليف وزارة التنمية الاجتماعية التنسيق مع الوزارات والأجهزة المعنية وهي وزارات الصحة والتربية والتعليم والأشغال والإسكان والمالية والمجلس الأعلى للمرأة والجهاز المركزي للمعلومات والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية لإعداد تقرير مملكة البحرين حول تحقيق الأهداف التنموية للألفية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة دورية".

وقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٩٣٦-١٠) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٧ بشأن إضافة المؤسسة العامة للشباب والرياضة كجهة من الجهات المعنية بإعداد تقرير مملكة البحرين حول تحقيق الأهداف التنموية للألفية

قرر

المادة الأولى:

تشكل لجنة وطنية من ممثلي الجهات المعنية تسمى "باللجنة الوطنية لإعداد التقرير الوطني حول الأهداف التنموية للألفية"، برئاسة/ السيدة جميلة عبدالله الكوهجي، مديرة إدارة العلاقات العامة والدولية وعضوية كل من:

١. **من وزارة التنمية الاجتماعية:**

فاطمة محمود	رئيسة قسم العلاقات الدولية.
أحمد ربيعة	أخصائي جودة أول.
فاطمة الصباغ	أخصائية علاقات دولية.

من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

محمد آل شريف	مساعد الممثل المقيم.
محمد الفارس	مساعد للبرامج.

٢. **من وزارة التربية والتعليم:**

وداد الموسوي	مديرة إدارة العلاقات العامة والإعلام.

٣. **من وزارة الصحة:**

فهيمة المطوع	منسق خدمات رعاية الطفولة والأمومة.

٤. **من وزارة المالية:**

جعفر الصائغ	رئيس قسم التخطيط الاقتصادي القطاعي.

٥. **من الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية:**

شاكر خمدن.	رئيس قسم الرصد البيئي.

٦. **من المجلس الأعلى للمرأة:**

الشيخة لولوة آل خليفة	رئيسة قسم التقييم.

٧. **من الجهاز المركزي للمعلومات:**

هدى الشروقي	رئيسة الإحصاءات الاجتماعية والبيئية.

٨. **من وزارة الأشغال والإسكان:**

عبدالجليل السبع	اختصاصي هندسة مهنية.

١٠. **من المؤسسة العامة للشباب والرياضة:**

سوسن تقوي	رئيسة قسم العلاقات العامة.

١١. **من هيئة تنظيم سوق العمل:**
نضال البناء مدير إدارة الجودة.

١٢. **من الإتحاد النسائي:**
لولوة أبل عضو في الاتحاد النسائي.

١٣. **من جمعية الأطباء البحرينية:**
سمير الحداد أمين سر الجمعية.

١٤. **من غرفة تجارة وصناعة البحرين:**
كريمة البناي باحث اقتصادي أول.

١٥. **من جمعية الشبيبة البحرينية:**
حسين الحليبي رئيس الجمعية.

١٦. **صندوق جمعية مدينة عيسى الخيري:**
مجدي النشيط رئيس الصندوق.

المادة الثانية:

يكلف أعضاء اللجنة الوطنية بالمهام التالية:

- جمع وتوفير المعلومات والمؤشرات المتوافرة ومناقشتها وتحليلها.
- إعداد تقرير أولي أو مسودة بشأن البيانات المتوافرة والبيانات المطلوب توفيرها والتي تتناولها الأهداف التنموية للألفية.
- تسهيل العمل وتوفير المعلومات اللازمة لإعداد التقرير.
- إقرار خطة العمل وتصميم الجدول الزمني.
- إبداء الملاحظات على مسودة التقرير وإقرارها ورفعها إلى الوزير.
- تزويد أعضاء اللجنة الجهات التي يمثلونها بتقارير دورية عن حول عمل اللجنة على أن تقوم وزارة التنمية الاجتماعية برفع تقرير مرفقاً بجدول متابعة العمل إلى مجلس الوزراء الموقر لعرضه على أصحاب المعالي والسعادة الوزراء الموقرين.

المادة الثالثة

تعين اللجنة من بين أعضائها مقرراً للجنة يقوم بالتحضير لاجتماعاتها وإعداد محاضر هذه الاجتماعات، وغير ذلك مما يلزم لقيام اللجنة بمهامها. وتنتخب اللجنة نائباً للرئيس في أول اجتماع لها.

المادة الرابعة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها في المكان والزمان الذي يحدده ويكون اجتماعها بحضور أكثر من نصف الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

المادة الخامسة

للجنة أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والاختصاص للاستفادة من آرائهم. وللجنة أن تشكل من بين أعضائها أو من خارجها فريق عمل من الخبراء لمتابعة أي من المهام التي تقع ضمن اختصاصاتها.

المادة السادسة

يشكل فريق من عدد من يعينهم أو يكلفهم الخبراء للإعداد للتقرير تكون مهامه على النحو التالي:

- تحديد المعلومات والمؤشرات التي يرغب أعضاء اللجنة في تضمينها في التقرير لتقديم مقترحات حول موضوعات تهم مملكة البحرين ولها صلة بالثماني أهداف للتنموية للألفية.
- المساعدة في تقديم تصور حول الشكل العام للتقرير والالتزام به بعد موافقة معظم أعضاء اللجنة.
- مراجعة البيانات ومصادر المعلومات الأخرى، والتقارير الوطنية والقطاعية بهدف تجميع كل البيانات اللازمة لإعداد التقرير.
- تدقيق البيانات الإحصائية بالتعاون مع الجهاز المركزي للمعلومات، ومع الوزارات المختصة، والتحقق من دقتها وانسجامها، وتوافقها مع مؤشرات الألفية.
- تشكيل مجموعات العمل المتخصصة التي تغطي كافة أهداف الألفية: الفقر والشراكة العالمية من اجل التنمية، التعليم، المساواة بين الرجل والمرأة، الصحة، الاستدامة البيئية. والتأكد من حسن سير عمل المجموعات، والتئامها، والتأكد من مشاركة كافة الأطراف المعنية بكل مجال في أعمالها.
- تجميع مساهمات مجموعات العمل المتخصصة، وإعداد مسودة تقرير أهداف الألفية استنادا إليها، مع الحرص على توحيد اللغة والمنهجية ومصادر البيانات، وطريقة العرض، والتأكد من نوعية البيانات الإحصائية المنشورة ومن موضوعية التحليل الذي يتضمنه التقرير.
- اقتراح آلية مناقشة المسودة الأولى للتقرير، مع اللجنة الوطنية، ومع فرق العمل المتخصصة، والأخذ بالتعديلات والاقتراحات التي ترد من المشاركين، وإدماجها في مسودة التقرير، مع الحرص على الاتساق والشروط العلمية.
- إعداد المسودة النهائية للتقرير ضمن المهل المحددة، ورفعها إلى اللجنة الوطنية من اجل مناقشتها وإقرارها.

المادة السابعة

يعمل به منذ تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

د. فاطمة محمد البلوشي
وزيرة التنمية الاجتماعية

صدر القرار في: ٢٢ شوال ١٤٢٨ هـ
الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٠٧

ملحق رقم (٣)

فريق الخبراء الوطنيين المكلفين بإعداد التقرير بالتعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية

الهدف الأول

- الدكتور عبدالله الصادق من مركز البحرين للدراسات والبحوث (رئيس الفريق)

من مركز البحرين للدراسات والبحوث

- الدكتور محمد الرميض
- الدكتورة سهى حسين السعيد
- عبدالجليل النعيمي
- منى فاضل
- سعد حمود السعدون

من وزارة التنمية الاجتماعية

- الدكتور عاطف الشبراوي إبراهيم

من صندوق مدينة عيسى الخيري

- مجدي جاسم النشيط

من الجهاز المركزي للمعلومات

- عمر الكوهجي

الهدف الثاني

- الدكتورة جيهان العمران من جامعة البحرين (رئيسة الفريق)

من الجهاز المركزي للمعلومات

- موزة الدوسري

من جامعة البحرين

- الدكتور فيصل حميد الملا
- الدكتورة أماني الشيراوي

من الجمعية الوطنية لدعم التعليم والتدريب

- سعيد عبدالله عصبول

من بيت التمويل الكويتي

- خالد محمد رفيع

من وزارة التربية والتعليم

- فائقة الصالح
- وداد الموسوي

الهدف الثالث

- الدكتورة ابتهاج العالي من جامعة البحري (رئيسة الفريق)

من الجهاز المركزي للمعلومات
- هدى الشروقي
- موزة الدوسري

من المجلس الأعلى للمرأة
- الشيخة لولوة آل خليفة

من وزارة التربية واتعليم
- وداد الموسوي

من هيئة تنظيم سوق العمل
- نضال البناء

من غرفة تجارة وصناعة البحرين
- كريمة البناي

من وزارة الصحة
- الدكتورة جاردينيا الصفار

من جمعية سيدات الأعمال البحرينية
- فاطمة جواد

الاهداف : الرابع - الخامس - السادس

- الدكتورة فهيمة المطوع من وزارة الصحة (رئيسة الفريق)

من وزارة الصحة
- الدكتور عادل سلمان السيد
- الدكتورة مها علي عيسى
- الدكتورة فاطمة عبدالله حبيب
- الدكتورة فريدة الدلال

من جمعية الأطباء البحرينية
- الدكتور سمير عبدالله الحداد

من مركز البحرين للدراسات والبحوث
- الدكتور محمد الرميض

من الجهاز المركزي للمعلومات
- فتوح سيادي

الهدف السابع

- الدكتور وليد زباري من جامعة الخليج العربي (رئيس الفريق)

من مركز البحرين للدراسات والبحوث
- الدكتور إبراهيم عبدالقادر

من جامعة البحرين
- الدكتورة خديجة زينل

من جامعة الخليج العربي
- الدكتورة أسماء أبوحسين
- الدكتورة صباح الجنيد

من الهيئة الوطنية للنفط والغاز
- ذ.محمد جعفر الصياد

من برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ذ.أحمد غصن

من الهيئة العامة لحماية البيئة
- حسين مكي
- سوزان عجاوي

من الجهاز المركزي للمعلومات
- سميرة مفتاح

الهدف الثامن

- إيمان الدوسري من وزارة الصناعة والتجارة (رئيسة الفريق)

من مركز البحرين للدراسات والبحوث
- الدكتور عبدالنبي العكري
- الدكتور محمد الرميض

من وزارة المالية
- الدكتور جعفر الصائغ

من غرفة تجارة وصناعة البحرين
- كريمة البناي

من وزارة الخارجية
- صلاح المالكي

من مركز مينا للاستثمار ، مجلس التنمية الاقتصادية
- وحيدة الدوي

ملحق رقم (٤)

الفريق المكلف بإعداد التقرير في صورته النهائية

من وزارة التنمية الاجتماعية

- جميلة عبدالله الكوهجي — مديرة إدارة العلاقات العامة والدولية
- الدكتور عاطف الشبراوي — مستشار تنمية المجتمع
- فاطمة محمود — رئيسة العلاقات الدولية
- فاطمة الصباغ — أخصائي علاقات دولية

من برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)

- سيد اغا — الممثل المقيم (UNDP)
- محمد آل شريف — مساعد الممثل المقيم
- اديب نعمة — المستشار الفني
- محمد الفارس — مساعد للبرامج
- نور الشعلة — المسؤول الاداري
- منال حلبي — المنسق الاداري

- **المراجعة الاحصائية والفنية** — د. عبد الحميد أحمد عبد الغفار
- **المراجعة اللغوية** — أ. يوسف فهد

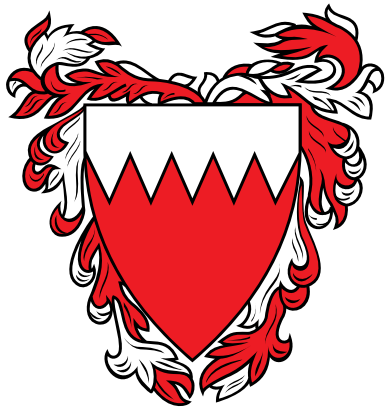

تتقدم وزارة التنمية الاجتماعية ومكتب الامم المتحدة الانمائي
بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في اعداد وتنفيذ واخراج هذا التقرير

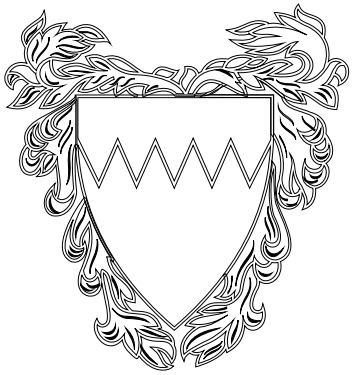

الاصدار :

ادارة العلاقات العامة والدولية بوزارة التنمية الاجتماعية
بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)
بمملكة البحرين

هاتف وزارة التنمية الاجتماعية
١٧ ٨٧٣٩٩٨
www.social.gov.bh

وزارة التنمية الاجتماعية
Ministry of Social Development

هاتف الامم المتحدة الانمائي
١٧ ٣١١٦٠٠
www.undp.org.bh